عدد 179 — 19 رجب 1446 (20 يناير 2025)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2024–2025 : دورة أكتوبر 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2024

صفحة

• محضر الجلسة رقم 203 ليوم الثلاثاء 29 جمادى الآخرة 1446هـ (31 ديسمبر 2024م) 15394

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 204 ليوم الثلاثاء 6 رجب 1446هـ (7 يناير 2025م)..... 15427

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 205 ليوم الأربعاء 14 رجب 1446هـ (15 يناير 2025م)..... 15461

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم 2023-2024.

محضر الجلسة رقم 203

التاريخ: الثلاثاء 29 جمادى الآخرة 1446هـ (31 ديسمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أحال مجلس النواب على المجلس يوم الاربعاء 25 دجنبر 2024 مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 القاضي بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 24 دجنبر 2024 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 81 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة؛

- الأجوبة الكتابية: 18 جوابا.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، تقدم السيد خالد السطي بطلب يرمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 31 دجنبر 2024، وبعد إحالته إلى الحكومة داخل الأجل، أعربت عن التفاعل معه بالإيجاب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال..

نقطة نظام للسي السباعي.

السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتناول الكلمة في إطار مقتضيات المادة 167 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، في شقها المتعلق بتطبيق النظام الداخلي، وذلك لمطالبة الحكومة بترسيخ التفاعل الخلاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، عبر تفعيل أحكام الفصل 68 من الدستور، ومقتضيات الفقرة الثانية من المادة 273 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، من خلال المبادرة إلى عقد جلسة مشتركة للبرلمان بمجلسيه، لتقديم بيانات من طرف السيد رئيس الحكومة المحترم، حول قضايا وطنية هامة، تتعلق بتفعيل التوجيه الملكي الحكيم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده، للحكومة للتواصل حول التوجهات العامة المتعلقة بتعديل وإصلاح مدونة الأسرة، بغية تأطير النقاش العمومي والافتراضي المغلوط والسائد.

وكذا لتقديم رؤية الحكومة لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية.

وأيضا لتنوير الرأي العام الوطني حول أهداف وحيثيات تسوية الوضعية الضريبية التي ستنتهي اليوم.

لأن السيد الرئيس، واحد العدد ديال المواقع شي كيقول هاكا وشي كيقول هاكا، كيفما كان هذا، خص السيد رئيس الحكومة يجي يوضع للرأي العام وللمجلسين، لأن هاذ الشي كثر في المواقع وحتى فالجرائد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الملاحظة ديالك راه مسجلة، وستتعامل الجهات المعنية بهذه الملاحظات.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وموضوعه "الإلتقائية بين العرض الجامعي ومتطلبات سوق الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي الحسناوي تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن تحقيق الإلتقائية بين العرض الجامعي ومتطلبات سوق الشغل، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عز الدين المداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون،

الرأسمال البشري ضروري، لأن هو الأساس ديال التنمية، ماشي فقط لسوق الشغل، ولكن تكوين المواطن الصالح للغد، كيفما كنقولو بالدرجة، راسو كيكون مصوب مزيان.

المسألة ديال الشغل أساسية وضرورية عندكم فيها الصح، لأنه المؤشر الأساسي باش نحكمو على النجاح ديال أي منظومة ديال التعليم أو التعليم العالي هي النسب ديال الانخراط فسوق الشغل، الوضعية دالجامعات المغربية أو في التعليم العالي مزيانة ما خايباش، لأنه ملي كنهضرو على المؤسسات الجامعية كنساو المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود من كليات الطب والهندسة، وما إلى ذلك، ومن كليات العلوم التطبيقية وما إلى ذلك.

كذلك، بالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، حسب الدراسة اللي دارتها الهيئة ديال التقييم ديال المجلس الأعلى للتعليم، النتائج ما خيباش تناهز 70% اللي تينخرطو فسوق الشغل.

ومع ذلك بما أنه التكوين مسألة دينامية وسيرورة، لابد أي وزارة وزارة ترجع باستمرار مع الشركاء ديالها للتقييم والإصلاح والإضافة، خصوصا فالوقت الحالي اللي المهن كتطور بواحد الشكل سريع وخصوصا مع قدوم الذكاء الاصطناعي اللي غادي يمحي مجموعة ديال المهن.

فالعمل كيكون على المستوى الصغير وعلى المستوى المتوسط وعلى المستوى الكبير.

بالنسبة لنا فالوزارة:

- ✓ كنحينو بطريقة دورية ومستمرة الدفاتر البيداغوجية من أجل تجويد وتطوير العرض الجامعي، إشراك الفاعلين السوسيو-اقتصاديين كيتدار، لأنه كتصاوب مجموعة ديال التكوينات بشراكة معهم؛
- ✓ تنفيذ كذلك برامج تكوين في إطار الاتفاقيات اللي تدارت مع عدد من الوزارات: الصحة والتربية ووزارة العدل والرقمنة والصناعة...
- ✓ تبني إجراءات تقييم التشغيل لدى الطلبة؛
- ✓ تعميم المكاتب ديال (l'ANAPEC[1])، اللي إن شاء الله غادي يكون قريبا، كاين الجامعات اللي عندهم، كاين اللي ما عندهمش؛
- ✓ النظام الوطني للطالب المقاول كذلك، التعميم ديالو؛
- ✓ بنيات تتبع الإدماج مهنيا للخريجين بالجامعات غادي تكون كذلك، كاينة كذلك فبعض الجامعات، ولكن سوف يتم تعميمها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار لحسن الحسناوي.

تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نشكركم السيد الوزير على ما تفضلتم بتقديمه من معطيات وإيضاحات مهمة بشأن موضوع السؤال والتي تؤكد مرة أخرى وعي الحكومة بأهمية تحقيق الإلتقائية بين العرض الجامعي ومتطلبات سوق الشغل، لاعتباره أحد المداخل الأساسية للحد من تفاقم البطالة.

السيدh الوزير المحترم،

إن طرحنا لهاذ السؤال راجع بالأساس إلى تأكيدكم كحكومة على وضع التشغيل من بين أهم أولوياتكم، لذا من الواجب أن نقف وقفة تقييم لمختلف البرامج الطموحة والفعالة التي عملتم على تنزيلها على أرض الواقع، قصد تنوير مجلسنا الموقر والرأي العام عما تم تحقيقه إلى حدود اللحظة، وكذا الإجراءات التي ستتخذونها لبلوغ الأهداف

[1] **A**gence **Na**tionale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences.

المسطرة.

السيد الوزير المحترم،

من بين البرامج الطموحة التي وضعتها الحكومة في هذا المجال، والتي نثمنها عاليا هو برنامج تكوين 100.000 خريجا في القطاع الصناعي، وذلك عبر إحداث مسالك جديدة للتكوين في مجال الطيران وتصنيع السيارات، وكذا برنامج تكوين 22.000 لقطاع الانتقال الرقمي في أفق سنة 2026، وذلك في إطار الشراكة بين الجامعة والمقاولة، لاعتبارها حلقة محورية ضمن مسلسل الإنعاش الاقتصادي.

السيد الوزير،

هناك أيضا ورش مهم يتعلق بتأهيل قطاع الصحة الرامي إلى الرفع من أعداد الأطر الصحية في أفق سنة 2030، ليصل إلى ثلاثة أضعاف العدد الحالي.

وفي هذا السياق، عملتم كحكومة على الرفع من الطاقة الاستيعابية لمختلف الكليات، وكذا إحداث كليات جديدة، وهذا أمر بالغ الأهمية لا نملك في فريق الأصالة والمعاصرة إلا التنويه به.

وأيضا في إطار الجهود المبذولة للنهوض بجودة المدرسة العمومية، تم إطلاق برنامجا لتكوين الأساتذة الخاص بسلك الإجازة في التربية وجعلهم مسارا للتميز، الذي كان موضوع اتفاقية موقعة بين قطاعات المالية والتربية الوطنية والتعليم العالي يروم تلبية الحاجيات الآنية المستقبلية من أساتذة بمختلف التخصصات، وغيرها من البرامج التي نتمنى أن تؤطر بالشفافية والعدالة المجالية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن نمر إلى السؤال الثاني وموضوعه "توسيع الطاقة الاستيعابية للسكن الجامعي بالنظر للطلب المتزايد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي عبد القادر الكيحل تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أهمية السكن الجامعي، سواء من حيث طاقته الاستيعابية في مواكبة العملية التعلمية والتعليمية داخل الجامعة، باعتبار أنه ليس فضاء للسكن فقط، بل هو فضاء للتفاعل الاجتماعي، فضاء لتنمية المهارات الاندماجية، وكذلك فضاء للاستقرار النفسي للطالب.

الآن عندنا مشكل على مستوى الطاقة الاستيعابية وعندنا مشكل ديال تهالك ديال الأحياء الجامعية القديمة وعدم مواكبتها للتطورات، اليوم بحاجة إلى إحياء جامعية من جيل جديد تلبي الحاجيات الاساسية للطلبة، سواء فيما يتعلق بالارتباط بالرقمنة وكذلك بالذكاء الاصطناعي وبالصبيب ديال الأنترنيت، سواء فيما يتعلق بالفضاءات الموازية على المستوى التربوي والرياضي والثقافي، وما إلى ذلك، فبالتالي الأحياء الجامعية هي مكملة للجامعة.

واليوم كاين نقص كبير، خصوصا عندنا مشكل مع الطلبة ديال الماستر اللي تيجيو في إطار مباريات وطنية من مدن مختلفة، وبالتالي تيوقع واحد الهدر، لأنهم إما إيلا ما اخذاوش المنحة، أو إيلا ما حصلوش على سكن جامعي ثم الوقت، تيكون التوقيت ديال الدخول إلى الأحياء الجامعية تينتهي عاد تنديرو مباريات ديال الماستر، عاد تيجيو ذوك الطلبة، وبالتالي تيلقاو واحد المشكل فالمواكبة وفالتتبع، خصوصا ببعض المناطق وبعض المدن اللي ولات أقطاب الآن جامعية، بلا ما يكون فيها حي جامعي، وخير دليل هو مدينة سلا اللي فيها جامعة دولية، اللي فيها مجموعة من المؤسسات وفيها واحد الإقبال ديال الطلبة وما فيهاش حي جامعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كاين 3 ديال الأنواع ديال الأحياء الجامعية، كاين كما قلتو الأحياء الجامعية اللي عندها قديمة شوية، كنعملو باش نعاودو إعادة الترميم ديالها والإصلاح ديالها، كاينة أحياء جامعية مزيانة، متوسطة أقل سنا، خصها حويجات خفاف، راه احنا خدامين فيهم كذلك.

وكاين الأحياء الجديدة اللي من المستوى الرفيع، مثلا الحي الجامعي.. تم:

- افتتاح الحي الجامعي ديال القنيطرة وديال تازة؛

- توسعة الحي الجامعي بالناظور؛

- العمل على استكمال المشاريع اللي في طور الإنجاز: المحمدية والحسيمة؛

- البرمجة ديال 6 دالأحياء جامعية جديدة بكل من بني ملال وتارودانت والعرائش ووجدة وآسفي، بما يناهز 7500 سرير اللي غادي يتمول من طرف البنك الإفريقي للتنمية؛

- تعزيز عرض السكن الجامعي كذلك عبر تشجيع إحداث إقامات جامعية من طرف الخواص؛

- إبرام 18 اتفاقية فهاذ الإطار ديال الشراكة مع العديد من المستثمرين الخواص؛

- إحداث إقامات طلابية بطاقة استيعابية إجمالية تصل إلى 12.000، لحد الآن تصاوبو 8 بـ 6400 سرير؛

- والعمل على بلورة تصور جديد لابد منه باش تقدر الدولة تجاوب على هاذ الإكراهات ديال السكن مع الخواص عبر إحداث إقامات جامعية من الجيل الجديد بشراكة مع مختلف المتدخلين والفاعلين من جهات ومجالس إقليمية والشركاء وقطاع خاص في إطار التنزيل ديال الجهوية المتقدمة ببلادنا.

من ناحية الكيف، كذلك نعمل بوثيرة كبيرة باش الفضاءات الجامعية، خصوصا الفضاءات الجامعية اللي قديمة، باش يتعاود الترميم ديالها ويدخل لها كل ما يتعلق بالصحة، بالثقافة، بالأنشطة الموازية، لأنه تعتبر، كما قلتم السيد المستشار، أساسية وضرورية، وكما قلنا في الأول الطالب ما تيجيش للجامعة فقط باش يتحصل على العلوم، ولكن باش ينمي النفس ديالو وينمي الشخصية ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة للسيد المستشار عبد القادر الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

تنثمنو هاذ الجهود، وتيبقى هاذ الجانب المتعلق بالعلاقة مع القطاع الخاص، خص تزيدو واحد الفاعل آخر اللي هو الجماعات الترابية، وكاين استعداد ديال واحد العدد من الجماعات ما شي أحياء بالمفهوم دالأحياء الجامعية، ولكن إقامات جامعية تستجيب للحاجة وللطلب، وبالتالي المستثمر تيخصو يتشجع، لأنه ما فهش عائد ولا مردود كبير، ولكن خص واحد النوع من التشجيع ديال هذا.. لأنه الوثيرة باش مشات العملية ديال الإقامات اللي عند القطاع الخاص هي وثيرة متباطئة، لأن هاذ العدد اللي قلتو لنا هو اللي انطلق فالبداية، ولكن ما بقاش غادي بواحد النوع بواحد الوثيرة.

الآن، خصنا نفكرو ونديرو دراسة لذاك الشي اللي داز وكيفاش نطورو مع القطاع الخاص، خاصة أنه كاينة فضاءات وكاينة مناطق اللي مخصصة فتصاميم التهيئة لهاذ السكن، ولكن ما كاينش هاذ الإقبال، إذن هذا خص واحد النوع من الدعم، وواحد النوع من التحفيز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم فيما تبقى لكم من وقت السيد الوزير، إذا بغيتو.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار المحترم،

أكيد الكلام اللي قلتيوه صحيح، غادي تكون هناك مبادرات والتسريع لهاذ الوثيرة ديال تشجيع الخواص، فإطار واحد الدفتر التحملات اللي غادي يدير واحد الإضافة جديدة بالنسبة حتى للأحياء الجامعية العادية اللي عندنا اللي تيدخلو لها الطلبة الذين يستحقون هاذ العمل.

خص واحد النوع ديال التدرج، راه احنا خدامين، ولكن بسرعة كذلك باش نوصلو للأهداف ديالنا جميعا، المكانة ديال المجالس الترابية ضرورية وأساسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "تشجيع انفتاح الجامعة المغربية على محيطها الإفريقي والأورو متوسطي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة للسيد الرئيس محمد البكوري، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

إخواني المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير، حول التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تشجيع انفتاح الجامعة المغربية على محيطها الإفريقي والأورو متوسطي، لتعزيز التعاون والتبادل الأكاديمي والثقافي والعلمي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار.

الجانب الإفريقي والأورو متوسطي يعد من الركائز الأساسية ديال السياسة ديال بلادنا، تحت القيادة ديال جلالة الملك السامية نصره الله وحفظه، في الوزارة تنعملو على تنزيل هاذ التوجهات هاذي الملكية السامية، سيما الواردة فالخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، المتعلقة بتكريس الديبلوماسية كذلك الموازية والأكاديمية والعلمية، من خلال:

- انفتاح الجامعة أكثر وأكثر على العمق الإفريقي والجهوي والدولي، خدمة للأهداف الوطنية كذلك؛

- احترام الدستور كذلك والمقتضيات ديالو، فيما يتعلق بتعزيز علاقات التعاون مع الشعوب والبلدان الإفريقية والأورو متوسطية؛

- وكذا مواصلة تنزيل كذلك مقتضيات القانون الإطار والرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 فهاذ الشأن.

نعطيكم بعض المؤشرات السيد المستشار: ما بين سبتمبر أو في 4 سنين اللخرانية تم توقيع 33 اتفاقية مع الشركاءالدوليين، 10 منها مع دول إفريقية و18 مع دول أوروبية.

تشمل هذه الاتفاقيات تعزيز الحركية الأكاديمية وإحداث برامج بحثية مشتركة، خاصة في المجالات ذات الأولوية، كالذكاء الاصطناعي والتغيير المناخي والطاقات المتجددة، وما إلى ذلك، فالجامعات ديالنا يتابع حاليا ما يناهز 27 ألف طالب الدراسات ديالهم من 164 دولة، يشكل الطلبة الأفارقة 85% منهم.

لابد ما نضاعفو الجهود باش نكونو على مستوى التطلعات الملكية، وفإطار احترام، كما قلت، القانون الإطار، وكذلك البرنامج الحكومي اللي عاطي أولوية كبيرة للدبلوماسية الموازية والأكاديمية والعلمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق، السيد محمد البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، والذي يتناغم مع خلفيات طرح هذا السؤال، على اعتبار أن خيار الانفتاح على المحيط الإفريقي والأورو متوسطي، ولما لا الشرق الأوسطي وكذلك أمريكا وجنوب شرق آسيا، وتعزيز حضور المملكة في هذه الفضاءات خيار استراتيجي بالنسبة لنا، حيث حسمت فيه بلادنا واتخذته مبدأ من المبادئ المؤطرة لسياستها الخارجية والمنصوص عليه في دستور 2011، من خلال:

- التأكيد على ضرورة تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب وبلدان العالم، ولا سيما البلدان الإفريقية ودول الساحل والصحراء؛

- كذلك تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو متوسطية؛

- توسيع وتنويع علاقات الصداقة والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتقنية مع كل بلدان العالم.

ولبلوغ هذه الأهداف للمستوى المأمول، مطلوب من المؤسسات الوطنية تعزيز علاقات التعاون مع نظيراتها المتواجدة على الخصوص في الدول الإفريقية والأورو متوسطية.

ونعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أن المؤسسات الجامعية سواء العمومية أو الخاصة مؤهلة لأن تلعب دورا محوريا في هذا المجال، وتشجيعكم لها السيد الوزير يمكن أن يبوؤها مراتب متقدمة.

السيد الوزير،

المجهودات المبذولة لتحقيق انفتاح الجامعات المغربية على الفضائين الإفريقي والأورو متوسطي تستحق التنويه، من بين أهم المنجزات المحققة إحداث الجامعة الأورو متوسطية بفاس بمبادرة من جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، باعتبارها مؤسسة تندرج في إطار تشجيع التعاون بين أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط البالغ عددهم 43 عضوا.

وفي هذا المنوال، نقترح أن تبادر بلادنا إلى اقتراح إحداث مؤسسات جامعية ومراكز للبحث العلمي تابعة للاتحاد الإفريقي، وكذلك دول جنوب شرق آسيا التي تعرف طفرة جد متقدمة في مجال التعاون وتبادل الخبرات والطلبة الباحثين.

كذلك، احتضان عدد هام من الطلبة الأجانب يقدر عددهم بحوالي 24.000 طالبا أجنبيا، منهم أكثر من 80% ينحدرون من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، ويتابعون دراستهم في تخصصات مختلفة كالطب والصيدلة والهندسة والفلاحة والزراعة والبيطرة والعلوم الإنسانية واللغة العربية، وغيرها.

في هذا الإطار، ندعو إلى الرفع من هذا العدد عبر تقديم منح جامعية محفزة مع الانفتاح على الدول الأنجلوسكسونية بالخصوص، لتكريس هذا المكتسب المتعلق بجاذبية الجامعة المغربية ومساهمتها في صناعة النخبة في عدد من الدول الإفريقية، والأكيد أن لذلك انعكاس على تحسين صورة بلادنا وفيها تحسين لمصالحها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت إيلا بغيتي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا على الاقتراحات الوجيهة اللي الوقت ما كيسمحش باش نعطيو كلشي، ولكن الحكومة ووزارة التعليم العالي مصممة تعطي المكانة ديال التعاون الدولي، وخصوصا الإفريقي والأورو متوسطي المكانة ديالو.

رؤساء الجامعات اللي فإطار ندوة رؤساء الجامعات ديالهم تهيكلو ودارو واحد اللجنة خاصة، لأنه الوزارة كتخدم من الجهة ديالها والجامعات كذلك كما قلتو كيخصها تطور الشراكات ديالها، دارو لجنة خاصة ديال العلاقات الدولية والتطوير ديالها واللي فالضمن ديالها طلبت لهم الوزارة باش يعطيو واحد المكانة خاصة للقارة الإفريقية ديالنا، وكذلك للمجال الأورو-متوسطي ما بين الأولويات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

والآن غادي ننتقلو للسؤال الرابع موضوعه "مصير طلبة الطب ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

أعتقد المستشارة حمداني تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما هو معلوم فقد طرح فريق الاتحاد المغربي للشغل هاذ السؤال قبل أكثر من شهرين من الآن غير أن راهنيته لازالت مستمرة، رغم التسوية التي تمت باتفاق مع ممثلي الطلبة.

ونود بالمناسبة، التنويه مرة أخرى بدوركم وكذا دور السيد وزير الصحة في معالجة هاذ الملف العويص في وقت وجيز، بعد سنة أضاعها وزير التعليم العالي السابق تعنتا منه في التوصل إلى حل يرضي الطلبة الأطباء الذين دخلوا في إضرابات ومقاطعة الدراسة والامتحانات.

فما هي الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها لكي لا ينعكس التأخر الكبير في حل هاذ الملف، وهدر ما يقارب سنة من الزمن التعليمي على الطلبة؟

وما هي الإجراءات الاستعجالية التي تعتزمون اتخاذها لإصلاح المنظومة التعليمية الصحية على وجه الخصوص ببلادنا ضمانا لخدمات صحية جيدة للمواطنين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيدة المستشارة.

لابد أولا أن أشيد بالمجهودات اللي بذلوها كافة المتدخلين لتجاوز هذه الأزمة واستعادة السير العادي للدراسة بهاذ الكليات.

السيد رئيس الحكومة الذي تابع هذا عن كثب وعن قرب يومي، السيد وسيط المملكة، السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، السادة الوزراء، كل من موقعه، مختلف هيئات المجتمع المدني، مجلسكم الموقر اللي دار عمل كبير، كذلك العائلات، السيدات والسادة الأستاذة الباحثون، العمداء ديال كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، والسادة رؤساء الجامعات، لتجاوز مختلف الإشكالات وضمان استمرارية التكوين الطبي.

الوزارة تعمل بسرعة وبتركيز بشراكة مع الجامعات وكليات الطب وشبكة عمداء كلية الطب، اللي بهاذ المناسبة كنشكرهم بشكل كبير لأنهم العملية ديال الامتحانات دازت فظروف جيدة جدا جدا، والنتائج جد مفرحة، كنعملو على الأجرأة ديال التسوية ديال موضوع المحضر في المراحل القادمة ديالو الموقع ما بين ممثلي الطلبة والإدارة الممثلة في هذه الوزارة، ووزارة الصحة، وكذلك بإشراف من السيد الوسيط والسيد رئيس الحكومة.

إذن الدورة ديال الامتحانات تجاوزناها الحمد لله ورجع واحد النوع ديال الهدوء والنتائج تشرف كليات الطب والطالبات والطلبة ديالنا، مجموعة ديال المبادرات اللي درناها باش هاذ الشي هذا اخذا الطريق ديالو، وما زلنا مركزين ومستمرين في الحوار والنقاش والمتابعة اليومية للمراحل الأخرى اللي الثقة ديالي كبيرة فكل مكونات المنظومة ديال التعليم العالي والشركاء ديالنا ما غنلقاوش فيها صعوبة باش إن شاء الله نرجعو عن قريب لوضعية عادية.

وفيما يخص الجودة ديال كليات الطب، كاين هناك عمل جبار اللي تصوب، واحنا غادي نستمرو عليه في إطار الاستمرارية ديال السياسات العمومية، وهاذ الإشكال اللي كان عندنا الحمد لله دابا تجاوزناه، خصنا نخدمو أكثر على الجودة وعلى تحسين الظروف.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

كنأكدو أن المجهودات المبذولة أكيد هي مجهودات كبيرة كيف ما قلتو، ولكن قطاع التعليم الطبي الجامعي في المغرب تيتعتبر أحد أهم مداخل لتأهيل القطاع الصحي الوطني، ولكنه يواجه عدة تحديات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ضعف الميزانية ديالو مما كيأثر بشكل واضح على جودة البنية التحتية التكوينية؛

- نقص الأطباء المتخصصين فعدد من التخصصات؛

- ضعف باش ما نقولوش عدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات الحديثة فمجالات الطب والصيدلة، ضعف فتجهيز بعض الكليات ونقص الولوجيات للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- الكم الكبير ديال المعلومات الأكاديمية النظرية، مما يؤثر على قابلية الطلبة للتحصيل، خصوصا مع صعوبة الولوج لتدريبات ذات جودة عالية.

وهو ما يستوجب من الحكومة اتخاذ عدد من التدابير الضرورية، وتنذكرو منها السيد الوزير:

- تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب ويعكس التطورات الحديثة في هذا المجال؛

- توفير ميزانية كافية لتنفيذ مختلف البرامج؛

- الرفع من المنح الممنوحة للطلبة؛

- تعزيز البحث العلمي والابتكار؛

- تطوير الموارد البشرية والكفاءات العلمية والأكاديمية من خلال التكوين المستمر والمواكب لمختلف المستجدات العلمية؛

- تعزيز التعاون الدولي وتقوية تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجيا؛

- توفير التجهيزات الحديثة ومختلف المعدات اللازمة للتدريب العملي والاعتماد أكثر على التكنولوجيات الرقمية وتقنية الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي؛

- تقييم دوري سنوي لأداء المؤسسات التعليمية الطبية واعتماد جوائز وطنية لتحفيز الكفاءات العلمية في المجال؛

- تأسيس لجنة وطنية لمراقبة وتتبع وتقييم البرامج والاجراءات المعتمدة.

ختاما، إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نأمل أن تنجح الحكومة في مساعيها لإصلاح المنظومة التعليمية الصحية على وجه الخصوص، عبر إشراك مختلف الفاعلين والمتدخلين من أساتذة وأطر إدارية وطلبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت، أعتقد 20 ثانية.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هناك مجموعة دالمبادرات اللي تكلمتو عليها في طريقها إلى التطبيق.

الاقتراحات، أي اقتراح جا ألف مرحبا به احنا منفتحين، لأن التكوين الصحي يخص كل العائلات وكل أفراد، ولكن لابد أن أنوه بالمستوى العالي للأطباء والممرضين والممرضات والطبيبات اللي عندنا فالمغرب، لأنه هناك تهافت دولي عليهم، والدبلومات ديالهم تعتبر من أحسن الدبلومات المعترف بها على الصعيد العالمي.

هاذ الشي ما تيمنعش لابد ما نجودو أكثر ونحسنو أكثر، وقلت فالأول نرجعو لدفاتر الضوابط البيداغوجية بشراكة معهم باش نحسنو أكثر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "استراتيجية الوزارة لتعزيز ثقافة المقاولة وريادة الأعمال في الوسط الجامعي".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لتعزيز ثقافة المقاولة وريادة الأعمال في الوسط الجامعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد النائب المحترم.

تعزيز ثقافة المقاولة وريادة الأعمال ما بين الركائز الدولية والكونية، لأنه الجامعة دارت واحد التطور فالمسار التاريخي ديالها، كان عندها التكوين، ولكن مع التطور ديال سوق الشغل والتحولات الاجتماعية ولى عندها الدور ديالها أساسي ماشي فقط تكون الناس ولكن تخلق ثورة (المقصود: ثروة)، وخصوصا عندنا احنا على الصعيد الوطني كاين عمل جبار ديال الوزارة وديال الحكومة كذلك فهاذ الإطار، باش ما يبقاش الطالب بحال شحال هاذي ملي تيدخل تيبان له غير الوظيفة العمومية، لابد يكون هناك واحد المواكبة ديالو خلال أطوار الدراسة ديالو، باش ينمي ريادة الأعمال وخلق الثورة (المقصود: الثروة) والتدبير والتسيير وإلى ذلك.

فهاذ الإطار، تم:

- إرساء مسالك ووحدات للتكوين في مجال ريادة الأعمال مع الانفتاح على النسيج الاقتصادي في هندسة التكوينات؛

- وضع آليات لمواكبة الطلبة حاملي المشاريع من قبل تعميم مكاتب (l'ANAPEC)، قلتها قبيلة؛

- إرساء النظام الوطني للطالب المقاول في طور النهاية؛

- تعميم بنيات تتبع الإدماج المهني للخريجين بجميع الجامعات؛

- تعزيز البحث العلمي والابتكار في المجالات المتعلقة بريادة الأعمال وتأسيس الشركات الناشئة؛

- العمل على التثمين الصناعي لبراءات الاختراع الجامعية؛

- وتعزيز مشاريع التعاون مع المقاولات، حيث تم تسجيل 156 براءة اختراع برسم سنة 2023 باسم الجامعات، ما يناهز 57% من مجموع براءات الاختراع على الصعيد الوطني؛

- الإعداد لإطلاق برنامج وطني مع الشركاء ديالنا لطلبات مشاريع البحث التنموي والابتكار، غيكون واحد التمويل خاص بالابتكار هاذ السنة إن شاء الله، والذي سيغطي مختلف مكونات البحث التنموي والابتكار، بما فيها تحويل التكنولوجيات وإحداث المقاولات الناشئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، السي رضى الحميني، تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم.

كيف كتعرفو فتعزيز ثقافة المقاولة وريادة الأعمال بين الطلبة الجامعيين يعد من أهم الاستراتيجيات، التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من العمل الجبار، اللي كتقوم به الجامعة المغربية في تكوين وتطوير وتأطير الطلبة، فإن مجال ريادة الأعمال لازال يتطلب بذل مجهودات من أجل رفع التحديات التي يفرضها تطور مناهج التكوين.

ولتحقيق هاذ الهدف، فإن العمل على خلق استراتيجيات متكاملة وشراكات فعالة بين الجامعات والمقاولات يمثل السبيل الأمثل لتطوير المشاريع الطلابية المتعلقة بريادة الأعمال.

السيد الوزير المحترم،

إن تحقيق الأهداف المنشودة في مجال المقاولة وريادة الأعمال تتطلب اتخاذ تدابير استراتيجية تشمل جميع الأطراف المعنية، وفي هذا الإطار نقترح بعض هاذ الإجراءات:

- تشجيع ثقافة ريادة الأعمال من خلال إحداث مراكز ريادة الأعمال في الجامعات وتنظيم دورات تدريبية ميدانية وعملية، على غرار ما هو معمول به في جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية؛

- إنشاء منصات تفاعلية تجمع بين الطلبة والمقاولين، تمكن من تبادل المعرفة والخبرات، مما يعزز فرص النجاح للمشاريع الطلابية؛

- تنظيم معارض دورية للمشاريع الطلابية، تتيح للطلبة عرض مشاريعهم أمام المستثمرين، على غرار تجارب بعض الجامعات الدولية مثل الجامعة الدولية بأكادير؛

- تفعيل برامج التدريب الميداني عبر التعاون مع المقاولات لتقديم فرص للتدريب الميداني للطلبة من أجل إدماجهم في السوق المهني؛

- تكوين الأساتذة في مجال ريادة الأعمال وتقنيات الإشراف الفعال، من خلال تنظيم دورات تدريبية لتعزيز دعم الأساتذة والطلبة في تطوير مشاريعهم.

السيد الوزير المحترم،

إن النجاح في تعزيز ثقافة المقاولة وريادة الأعمال بين الطلبة والجامعيين يعتمد بشكل كبير على التنسيق الفعال بين مختلف القطاعات والتركيز على حلول مبتكرة، تلبي متطلبات التنمية، من خلال جعل القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق أهداف الإصلاح والتنمية المستدامة وتعزيز الاستثمار في التعليم الريادي لضمان إعداد جيل من الخريجين اللي قادر على مواجهة تحديات سوق الشغل

والتحديات المهنية.

وفي الختام، كنأكدو لكم، السيد الوزير، على أهمية هذا الورش، واحنا مستعدين باش نشتغلو يد فيد من أجل إنجاح هاذ الورش الجامعي.. (انقطاع التسجيل الصوتي لمدة 22 ثانية).

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

المكانة ديال.. (انقطاع التسجيل الصوتي لبعض الثواني) ضرورية لأنه جزء من المجتمع المغربي ويخلق الثروة (المقصود: الثروة)، المكانة ديال الكونفدرالية ديال المقاولات المغربية، معها إتصال دائم وتنسيق دائم للذهاب في تكريس الجانب المقاولاتي عند الجامعات، التجربتين اللي اعطيتي أكيد تجربتين جيدتين جدا، وكاينة تجارب على صعيد الجامعات الأخرى كذلك.

في هاذ الإطار، في إطار الهيكلة ديال ندوة رؤساء الجامعات تم إحداث لجنة خاصة للابتكار وأعطيت للسيد رئيس الجامعة ديال محمد السادس، بناء على التجربة اللي قلتيو، باش ندوة رؤساء الجامعات إضافة للاقتراحات والعمل الجبار اللي تدار، تجود أكثر بما فيهم الاقتراحات اللي اعطيتيهم، بما فيهم كذلك إرساء منظومة (système) ديال الابتكار على صعيد الوزارة والجامعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم معنا في اهذه الجلسة.

وننتقل، قبل ذلك، نرحب بالسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وننتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، حول موظفي السجون، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "تحسين الوضعية المادية لموظفي السجون".

تفضل السي الدحماني المصطفى.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

السؤال متعلق بتحسين الوضعية المادية لموظفي السجون.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني آني كذلك، موضوعه "التدابير المتخذة لتحسين الوضعية المادية لموظفي السجون".

الكلمة للفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي الرئيس، السي السباعي تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثالث موضوعه "تحسين الوضعية المادية لموظفي السجون".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أظن أنه نفس السؤال الذي طرحته مجموعة ديال الإخوة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع موضوعه "تحسين وضعية موظفي وأطر المندوبية العامة للسجون".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا.

عن تحسين وضعية موظفي وأطر إدارة السجون، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

تفضل.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا للسادة المستشارين المحترمين، من فريق التجمع الوطني للأحرار ومن الفريق الحركي ومن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وأيضا من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، على طرحهم هذا السؤال، الذي كثيرا ما تكرر داخل هذه القاعة، والتي في الأيام السابقة لم نكن نقدم بخصوصه جديدا.

لكن اليوم، يمكنني أن أقف وأن أمثل أمامكم لكي أقدم لكم مجموعة من المعطيات الجديدة التي أقرتها الحكومة في مرسومها الذي صادقت عليه مؤخرا، على اعتبار أن هذا الموضوع ديال الوضعية المالية والإدارية لموظفي السجون كان دائما، أولا كان دائما من اهتماماتكم، وكان دائما من الأسئلة اللي كتطرحو على الحكومة، ولكنه في نفس الوقت كان هاذ الموضوع ديال النهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج هو أولوية لهذه الحكومة، نظرا، أولا، لجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم من جهة، وأيضا نظرا للدور الذي يقومون به في المجتمع، وذلك لتحفيزهم على الانخراط الفعال والجاد لتكريس الدور المهني والتأهيلي للمؤسسات السجنية.

حيث تم القيام - كما سبق لي أن عبرت عنه- بالمصادقة، صادقت الحكومة في مجلسها المنعقد يوم 19 دجنبر 2024، أي قبل حوالي أسبوعين، على المرسوم رقم 2.24.1096 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، والذي يتضمن مجموعة من المكتسبات الهامة والمتقدمة على مستوى التحفيز وتكريس خصوصية هذه الهيئة وتطوير آليات تدبير شؤون الموظفين، ونذكر منها على الخصوص:

-- إعادة النظر في تسمية وتراتبية أطر ودرجات هيئة موظفي إدارة السجون، حيث بموجب مقتضيات النظام الأساسي الجديد، أصبحت تتألف هيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج من الأطر والدرجات التالية:

- إطار مراقب السجون ويشتمل على 4 درجات: مراقب السجون، مساعد من الدرجة الثانية، مراقب السجون مساعد من الدرجة الأولى ومراقب السجون رئيس من الدرجة الثانية، ومراقب السجون رئيس من الدرجة الأولى؛

- إطار قائد السجون، ويشتمل على 4 درجات: مساعد من الدرجة الثانية ومساعد من الدرجة الأولى وممتاز من الدرجة الثانية وممتاز من الدرجة الأولى؛

- إطار مراقب عام يشتمل على درجة فريدة هي مراقب عام، خصص له 4 رتب وهي: الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

- أيضا عرفت الهيئة زيادة درجتين خاصة على مستوى إطار قائد السجون؛

- إعادة النظر في نظام الترقي في الدرجة عبر إرساء معايير الاستحقاق والمردودية والقيمة المهنية التي ترتكز على ضبط تراتبية وهرمية أطر ودرجات هذه الهيئة الخاصة؛

- فتح إمكانية إدماج الموظفين المنتمين إلى الأطر المشتركة بين الوزارات التابعين لهذه المندوبية، بناء على طلبهم وتوظيف الأطباء والمهندسين ضمن هيئة الموظفين لهذه الهيئة، مما سيمكن من توحيد النظام القانوني الذي يخضع له كافة أطر وموظفي القطاع؛

- عقلنة تدبير المسار الإداري وتطوير مساطر التوظيف والتكوين والترسيم والتأديب وملاءمتها مع طبيعة الالتزامات المهنية الخاصة لهذه الهيئة الخاضعة لنظام شبه عسكري؛

- تأكيد وضبط مجموعة من المقتضيات التي تكرس الطابع الأمني لموظفي هذا القطاع، عبر احترام مكونات الزي الرسمي إلى غيره.

-- ثانيا، المراجعة الشاملة لنظام التعويضات وإحداث تعويض جديد عن التحملات ابتداء من فاتح يناير 2025، حيث ستعرف أجرة موظفي القطاع زيادة في المقادير الشهرية على مستوى جميع التعويضات: التعويض عن التأطير، والتعويض عن الأعباء والتعويض عن الأخطار، خاصة التعويض عن الأخطار الذي تراوح ما بين 1370 و2900 درهم بالنظام الأساسي الجديد، عوض 1370 درهم سابقا التي كانت مخصصة لجميع الدرجات؛

-- كما تم إحداث تعويض جديد عن التحملات الخاصة تراوح مقدارها الشهري حسب الدرجات ابتداء من فاتح يناير 2025 ما بين 180 و6000 درهم، وابتداء من فاتح يوليوز 2025 ما بين 800 و6000 درهم؛

وجدير بالذكر أن هذا النظام الأساسي يأتي بالموازاة مع التحديات الجديدة والدينامية التشريعية في بلادنا، خاصة بعد صدور القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، والقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة والتي تفرض التعبئة الشاملة لموظفي القطاع والانخراط الجدي والحازم والمتجدد في تطبيق القانون لتعزيز الدور الأمني والإدماجي للمؤسسات السجنية وتنفيذ مختلف البرامج الحكومية ذات الصلة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، أيضا النهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي القطاع، وهو أيضا يدخل في إطار هذه الإجراءات؛

-- رابعا، تعزيز إجراءات تحفيز الموظفين، وذلك عبر البحث عن أساليب جديدة تنمي روح الانتماء الوظيفي للقطاع وتحفز الموظفين على الأداء، من خلال إقرار العديد من الإجراءات على مستوى الحركية والانتقال وتوفير وسائل النقل الوظيفي والمؤازرة القانونية لهم في القضايا المرتبطة بمزاولة مهامهم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للسي الدحماني المصطفى.

تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم.

طرحنا لسؤال النظام القانوني لموظفي السجون وإعادة الإدماج، يأتي في سياق الإصلاح الشامل للسياسة الجنائية، ونستحضر بالخصوص إصلاح منظومة الزجر وإعادة الإدماج والتي شهدت خلال هذه الولاية تنزيل إصلاحات جوهرية متكاملة، بدءا بإصلاح القانون المتعلق بالمؤسسات السجنية وإخراج القانون المتعلق بالعقوبات البديلة كما ذكرتم.

وفي انتظار إصلاح المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، نقف اليوم عند منجز جديد شكل مطلبا دائما لكل مكونات البرلمان أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية خلال السنوات الأخيرة، وهو إصلاح النظام الأساسي لموظفي السجون وإعادة الإدماج، وهذه الفئة من الموظفين التي تقدم خدمات جليلة وتشتغل تحت ضغط كبير، بسبب الارتفاع المضطرد لأعداد المعتقلين والاكتظاظ التي تعرفه المؤسسات السجنية.

طرحنا لهاذ السؤال في سياق أيضا، لأن البرلمان هو نقابة هذه الفئة التي لا نقابة لها، دون أن نغفل الدور الترافعي الكبير الذي كان يقوده دائما السيد المندوب العام لإدارة السجون محمد صالح التامك من أجل تنوير الرأي العام بحقيقة المكتسبات التي تضمنها هذا النظام الأساسي الجديد، ومدى كفايتها لتحسين وضعية هذه الفئة من موظفي الدولة وتحفيزها لمزيد من العطاء والتضحيات.

هذه الفئة من الموظفين كانت تخضع لمرسوم سنة 2016 وهو مرسوم لا يساير النمو الاقتصادي الذي عرفته بلادنا حاليا ومستويات الدخل والأسعار، لذلك من الضروري زيادة درجات جديدة في النظام الاساسي وزيادة الأرقام الاستدلالية وتحسين القيمة المالية لأنظمة التعويضات وتحسين نمط الترقي لزيادة جاذبية هذه المهنة النبيلة وتحسين ظروف ممارستها، خدمة للصالح العام ولوظيفة التهذيب وإعادة الإدماج.

سؤالنا اليوم كان فرصة لكم السيد الوزير لبيان المجهود الذي بذلته الحكومة على المستوى المالي لتحسين الأوضاع الاجتماعية لهذه الفئة من الموظفين، ولتعزيز الأمان الوظيفي لهم، كما نتمنى التركيز على التوازن في الاستفادة من ثمار هذا المجهود بين مختلف أسلاك الموظفين، وخاصة الموظفين الصغار الذين يتحملون ضغوط كبيرة بسبب الاحتكاك اليومي بالمعتقلين.

كانت فرصة كذلك لطرح إشكال الكفاية العددية للمناصب المالية لتأطير ساكنة سجنية تنمو بمعدلات مرتفعة، تؤثر بشكل سلبي على برامج الإصلاح وإعادة الإدماج والتي تقتضي معالجتها استكمال الإصلاح الشامل للسياسة الجنائية لتقليص اللجوء إلى السجن والاعتقال، في مقابل اعتماد أساليب جديدة للعقاب وإصلاح السلوك والتهذيب وتضمين تقليص الممارسة الإجرائية وتخفيض معدلات العود في الجريمة.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب على الجواب ديال السيد الوزير، أعطي الكلمة للسي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفاعلا مع التوضيحات في جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، رغم المجهودات الجبارة المبذولة لتطوير المنظومة السجنية ببلادنا، إلا أن العديد من الإشكاليات واختلالات مطروحة بحدة ودون حلول جوهرية؛

ثانيا، السيد الوزير المحترم، وفق آخر الأرقام الرسمية المعلنة، ارتفع عدد السجناء إلى 105.000، نصف هذا العدد هم شباب يافع، تقريبا 30 سنة، ما تيفوقش السن ديالو 30 سنة.

القدرة الاستيعابية، السيد الوزير، هاذ العدد اللي هو وصلنا ليه تضاعف، الذي تجاوز المعدل الإقليمي والجهوي والدولي، كما أن نصف هذا العدد الإجمالي للسجناء محكومون بعقوبات قصيرة المدة، و40%

منهم مدرجون في وضعية الاعتقال الاحتياطي، مما يستدعي التدخل العاجل لإيجاد حلول آنية لهذه الإشكالية وتصحيح هذه الوضعية المقلقة.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، في هذا الإطار نتطلع في الفريق الحركي إلى التعجيل بالتنزيل الأمثل للقانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية والقانون المتعلق بالعقوبات البديلة ومواكبتهما بإجراءات عملية ناجعة، مع توفير الشروط المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتحقيق هذا الهدف؛ إلى جانب التعجيل بإخراج القانون الجنائي والمسطرة الجنائية إلى حيز الوجود.

ويبقى هذا الإصلاح المنشود رهين بشكل أساسي بتحسين الوضعية الاجتماعية والمادية والمهنية لموظفي إدارة السجون، ونتمنى أن يكون مرسوم النظام الأساسي الجديد الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، مدخلا لبلوغ هذه الغايات وتأهيل الوظيفة العمومية السجنية.

السيد الوزير،

لا يعقل باش واحد الموظف تيحرس تقريبا ما يفوق على 30 سجين بالنهار وتقريبا ما يفوق على 300 بالليل، إذن خص نشوفو واحد.. السيد الوزير، احنا تندوزو من الطرقان وتنشوفو هاذ الحراس ديال ذاك.. أو هاذ الموظفين ديال السجون تيديرو (Auto-stop) بالليل، كيفاش هاذ الموظف اللي هو تيحرس واحد السجين وتيتلقى للناس.. نوفرو لهم على الأقل واحد النقل اللي هو محترم اللي يبقاو يتنقلو فيه هاذ الموظفين.

لا يعقل واحد السجين دايز غادي يلقى هذاك الموظف يهزو، يقدر يكون شي حاجة اللي هي خطيرة، هاذ الموظف.. العمل ديالو، راه تيحرس واحد العدد ديال السجناء، وكاين السجناء اللي هوما مسجونين على شي مسائل اللي هي خطيرة جدا.

ولهذا احنا تنطلبو منكم، السيد الوزير..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة أيضا للسيد رئيس الفريق، السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

في الحقيقة، السيد الوزير، عن هاذ السؤال الآني استطعتم أن تحيطوا بكل شيء، كل ما كنا نسعى إلى طرحه في هذه الجلسة المحترمة تطرقتم له، ونحن بافتخار كبير نشيد بالمجهودات التي تبذل في إطار الحريات، في إطار الديمقراطية التي ينهجها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، نحن جد فخورين لأننا كنا سنطرح نفس ما جاءت به هذه الحكومة الموقرة.

نعم أعظم شيء هو النظام الداخلي، أعظم شيء كذلك هي الزيادة في الرتب، أعظم شيء هي الزيادة في المنح، هذا ما كان حزب الاستقلال - وكعادته - أن يبسط هذه المطالب، مادام أن هؤلاء الإخوة شبه عسكريين لا يستطيعون تفويض متطلباتهم أو طلباتهم إلى النقابات التي لها العادة أن تجهر وتبسط مطالب هذه الفئة.

نعم، السيد الوزير، جد فخورين بالمجهودات التي تبذل داخل هذه السجون، سيما والكل يعلم مدى جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

نعم، هناك تقصير في حقهم، وكل هذه الأجور ولا المنح سوف لن تكفي ما يقوم أو لا تكون مقابل ما يقومون به من مجهودات، سيما ونحن نتذكر كم من حارس وقعت له كوارث، ومنهم من مات ضحية الهجومات التي يتعرضون إليها من طرف السجناء.

نعم، السيد الوزير، أشكر السيد المندوب السامي على المجهودات التي يبذلها، ومعتز بالعمل الحكومي الذي أحاط بجميع المطالب وجعل هذه الفئة ترفع رأسها عالية، لأنها تنتمي إلى المغرب، المغرب الذي يحمي حقوق الإنسان وحرياته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بارك الله فيك.

طبعا دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السي عبد اللطيف مستقيم، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، نود التنويه بالعمل الجبار الذي تبذل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وبإرادتها الراسخة في مواصلة الرقي بالمنظومة السجنية وتطوير أدائها عبر مجهوداتها الكبيرة لتوطيد الإصلاحات الكبرى، التي عرفتها هذه المنظومة وجعلها تساير مختلف التحولات التي يعرفها القطاع وتستجيب لمتطلبات المواطنين وانتظاراتهم.

لقد شكلت المصادقة على مشروع المرسوم 2.24.1096 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج إنصافا لهؤلاء الموظفين، وهو إنصاف طال انتظاره.

ومهما تكون التعويضات التي حملها هاذ المرسوم، فهي تظل رمزية أمام الأعباء الجمة والظروف الصعبة والخطيرة التي يباشر فيها موظفو السجون مسؤولياتهم، سيما من خلال الاحتكاك اليومي والمباشر مع

أشخاص قد يشكلون خطورة كبيرة عليهم.

وإنها لمناسبة اليوم، للتعبير عن تثميننا لمختلف الاصلاحات والتحولات التي عرفها تدبير قطاع السجون في بلادنا منذ سنة 2013، كما أننا نعبر عن تهانينا الخاصة لجميع موظفي السجون وللسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، الذي لم يدخر جهدا ومنذ سنوات في المطالبة بإنصاف موظفي السجون وإعادة الإدماج.

نحيي بهذه المناسبة أيضا، انخراط الحكومة الجدي والمسؤول وتعاطيها الإيجابي مع مطالب موظفات وموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، عبر مصادقتها على النظام الأساسي الخاص بهذه الفئة من الموظفين، ونهيب بها إلى النظر في الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للمندوبية، حتى تتمكن من مواجهة الأعباء والمسؤوليات الكبيرة المنوطة بها.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نحيي موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، في مختلف مواقعهم وعلى اختلاف درجاتهم ورتبهم، فإننا ندرك حجم المخاطر اليومية التي تواجه العاملين والعاملات بالمؤسسات السجنية.

كما نعرف حقيقة الأوضاع الصعبة التي يعملون فيها وحجم التضحيات الجسام التي تقدمها هذه الفئة من الموظفين، والتي تشتغل في مجال يتسم بارتفاع نسبة المخاطر، يتقاطع فيه ما هو تأهيلي وإصلاحي وحقوقي بما هو أمني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون المحترمون على مختلف الاقتراحات التي تفضلتم بها والتي فالحقيقة تنسجم مع التوجه الذي تتجه فيه هذه الحكومة، من خلال إيلاء مزيد من العناية لهؤلاء الموظفين، على اعتبار أن ما يشكله هؤلاء الموظفون يعتبر دعامة إصلاحية لكل البرامج الأساسية التي تقوم بها الحكومة.

فمن بين الإجراءات الأخرى واللي جات فهاذ المرسوم هذا واللي قامت بها الحكومة هي:

✓ تعزيز الخدمات الاجتماعية لجمعيات التكافل الاجتماعي، والمتمثلة أساسا في المنح والمساعدات الاجتماعية، وكذا الخدمات الصحية الإضافية ودعم الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية والاجتماعية أيضا؛

✓ تعميم الإجراءات المتعلقة بالترقية الاستثنائية، عبر منح أقدمية اعتبارية لمدة 18 شهرا، حيث وصلت نسبة المستفيدين إلى أزيد من 94% منذ الشروع في تفعيل هذا الإجراء بشكل واسع؛

✓ أيضا، وهذا كيتلاقى مع الاقتراحات اللي تقدم بها السي السباعي رئيس الفريق الحركي المحترم، مواصلة توفير وسائل النقل للموظفين، كل سنة على سنة يتم تعزيز وتوسيع هاذ النقل، حيث تم اقتناء عدد كبير من الحافلات ذات الحجم الكبير والصغير لتعزيز حظيرة السيارات برسم البرنامج المالي لهذه السنة اللي احنا كملناها (2024)؛

✓ مواصلة تقديم الخدمات للخلية المركزية للمواكبة والدعم النفسي، هذا مهم جدا، المهام ديالهم هي مهام شاقة ومختلفة، فبالتالي هاذ الخلية تقوم بتقديم خدمات مهمة؛

✓ الاستمرار في التعاقد مع محامين على المستوى الجهوي من أجل مؤازرة الموظفين في القضايا المرتبطة بمزاولة مهامهم، حيث بلغت القضايا التي تم فيها توفير المؤازرة للموظفين المعتدى عليهم 43 قضية خلال الفترة الممتدة من 1 يناير 2024 إلى غاية 25 دجنبر 2024.

بخصوص الموضوع اللي سبق أن تم التطرق إليه داخل هذه القبة أو داخل اللجان المرتبط بالسياسة الجنائية، واللي احنا كنتافقو جميعا بأن السياسة الجنائية هي المفتاح الأساسي لمعالجة مشكل الاكتظاظ، هذه الحكومة منذ أن تم تنصيبها من طرف جلالة الملك وهي منكبة على إصلاح القوانين ذات الصلة بالسياسة الجنائية، القانون الجنائي ها هو قريب غادي يجي، القوانين المرتبطة بالمسطرة، وهناك قانون آخر جديد لم يكن موضوعا لا في الترسانة القانونية ديالنا لبلادنا وهو المتعلق بالعقوبات البديلة، والذي فالحقيقة يتوجه إلى نسبة كبيرة الآن معتقلة في السجون اللي تتوفر فيها كل هذه الظروف ديال أنها تستافد من هاذ الإجراءات الموجودة فالقانون ديال العقوبات البديلة، واللي بالمناسبة هذه المندوبية العامة هي التي تشرف على تنفيذ مضامينه، طبعا بتنسيق مع النيابة العامة ومختلف المتدخلين في الموضوع.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن كاين 3 أسئلة تجمعها وحدة الموضوع، وغادي نعرضهم دفعة واحدة.

الموضوع حول "جائزة المجتمع المدني".

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "حصيلة مشاركة مغاربة العالم في جائزة المجتمع المدني".

الكلمة للسيدة المستشارة فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

عن حصيلة مشاركة مغاربة العالم في جائزة المجتمع المدني نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني "مشاركة مغاربة العالم في جائزة المجتمع المدني" لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي عبد الرحمان وافا.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "تنويع أصناف جائزة المجتمع المدني".

الكلمة للسادة المستشارون من فريق التجمع الوطني للأحرار.

مولاي المصطفى العلوي تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن تنويع أصناف جائزة المجتمع المدني، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المطروحة.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا لجميع الفرق التي طرحت هاذ السؤال، الذي يتطرق إلى واحد من القضايا المرتبطة بواحد الشق في "استراتيجية نسيج 2022-2026" المرتبط بتثمين الأدوار ديال المجتمع المدني.

فكما تعرفون هاذ الجائزة هاذي، هي دأبت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان على تنظيمها منذ سنة 2017، نظمت سنة 2017 و2018 و2019، توقفت لا إراديا فالفترة ديال "كوفيد"، ثم الحكومة ديال الأستاذ عزيز أخنوش الجديدة، أطلقت هذه الجائزة في حلة جديدة طبعا.

الحلة الجديدة هو إعادة النظر فالمرسوم المنظم لهذه الجائزة، المرسوم السابق والنظام الداخلي السابق كانت فيه اختلالات، أولا كان فيه ماشي اختلالات، نقدرو نسميوها كان فيه بعض النقص، خاصة فالشق المرتبط بمغاربة العالم، وفالشق المرتبط بالشخصيات الوطنية.

مثلا، فالشخصيات الوطنية، كان المرسوم في صيغته السابقة يفرض على الترشح أن يقدم المترشح المعني ترشيحه بنفسه، قلنا ما يمكنش، يعني فيها واحد الشوية ديال.. لابد للمجتمع المدني أن يرشح الشخصيات التي يراها يعني أهل أن تتوج بهذه الجائزة.

أيضا، بالنسبة فالنظام الداخلي، كان لا يحق للجمعيات ديال مغاربة العالم أنهم يقدمو الملفات ديالهم باللغات الأم، بمعنى أنه كان يفرض عليهم فقط اللغة العربية، وكيفما كتعرفو بأن هذه الجمعيات خاصة اللي فمجموعة من الدول دالعالم، تتلقى الملفات ديالها كلها ملفات بلغات مختلفة، في البداية كنا اقترحنا أننا نقومو بالترجمة، لكن هذا كان فيه واحد.. غادي يكون فيه واحد الإخلال صريح بالمقتضيات ديال النظام الداخلي، لكن تمت معالجة هذه القضايا كلها.

أولا، نتكلمو على هاذ الأصناف، الأصناف ديال الجائزة هي خمسة أصناف:

- صنف الجمعيات والمنظمات الوطنية؛
- صنف الجمعيات والمنظمات المحلية؛
- صنف جمعيات ومنظمات المغاربة المقيمين بالخارج؛
- صنف الشخصيات المدنية؛
- وصنف الشخصيات المدنية من المغاربة المقيمين بالخارج.

الدورة السادسة اللي نظمناها قبل أيام تميزت بواحد المشاركة غير مسبوقة، السنوات الأولى 2017-2018-2019 كان العدد ديال الجمعيات المشاركة كان كيتراوح فالأول واحد 200 و270 و280 ترشيحا، ثم أخذ في النزول هذا العدد حتى وصل تقريبا لواحد 170 ترشيحا، هذه السنة بلغت مجموع الترشيحات 472 ترشيحا بزيادة كبيرة جدا.

المؤشر الأول، اللي تنقراو فهاذ إعادة الثقة فهاذ الجائزة كيفما قلت هو الثقة أولا فهاذ اللجن؛

ثانيا، الثقة فالبرامج اللي كتقوم بها هاذ الوزارة؛

وثالثا، هو هاذ الدينامية الجديدة اللي طلقتها الاستراتيجية ديال النسيج والوسائل ديال التواصل الجديدة، حيث قدرنا أننا نتواصلو مع عدد كبيرا جدا من الجمعيات.

وقلت 472 ترشيحا، 417 منها همت الشخصيات والجمعيات والشخصيات المدنية بالمغرب، 55 منها همت الجمعيات والشخصيات المدنية من مغاربة العالم، حيث جاءت هذه النتائج هذه الدورة عاكسة - كيفما قلت - للمجهودات المبذولة من طرف هؤلاء الفاعلين المدنيين، سواء على المستوى الوطني، حيث تم تتويج 5 جمعيات تشتغل على المستوى المحلي والوطني إلى جانب شخصيتين مدنيتين.

وعلى مستوى مغاربة العالم، حيث توجت جمعيتان من دولة قطر وبلجيكا، كما تم تتويج ثلاث شخصيات مدنية مقيمة بكل من فرنسا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية، واحد الجوج اخذاوها مناصفة، وذلك خلال حفل حضره حوالي 1400 شخصا يمثلون مختلف جمعيات المجتمع المدني من مختلف الجهات ومن مختلف دول العالم.

الآن، الحرص هو أنه نبقاو محافظين على هاذ المستوى التصاعدي ديال عدد الجمعيات اللي كتشارك فهاذ الجائزة هاذي، وفي المستقبل إن شاء الله غادي نشتاغلو مع مختلف اللجان، سواء لجان التنظيم أو لجان التحكيم اللي ترأست هذه الجائزة منذ 2017، كلهم هؤلاء الأعضاء جميعا الذين شاركوا، الأساتذة الأفاضل سوف يتم الاتصال بهم قريبا، من أجل الاشتغال على إعادة النظر فالمرسوم من جديد، طبعا الرفع من القيمة ديال الجائزة ولابد منه، لأنه مجموعة ديال الجوائز الآن مشات فواحد المستوى أكبر، وطبيعي أن هاذ الجائزة حتى هي الأخرى تمشي فمستوى أكبر، لكن هناك قضايا مهمة جدا، وطبعا في طليعتها الاهتمام بالمجهود التنموي والتثقيفي والترفيهي الذي يقوم به مغاربة العالم خدمة للقضايا الكبرى لبلادنا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة في إطار التعقيب لفاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنهنيوك، السيد الوزير، بداية على نجاح النسخة السادسة من حفل تسليم جائزة المجتمع المدني برسم 2024، اللي كتمثل واحد الرمزية كبيرة للعمل المدني النبيل في بلادنا، حيث كيلعب النسيج الجمعوي أدوارا طلائعية ومهمة في المجتمع المحلي.

وبهاذ المناسبة، ما كيمكن لنا إلا ننوهو داخل فريقنا، يعني بروح المسؤولية والحرفية العالية التي تدبرون بها السيد الوزير هذا القطاع، خصوصا بعدما تمكنتم من جمع هذا الأرخبيل، أقول الأرخبيل المتناثر من جمعيات المجتمع المدني، وهذا لوحده يحتسب لكم في مهرجان وطني كبير حضره أكثر من 1400 من متطوعي العمل الجمعوي النبيل.

فيما يتعلق بمشاركة مغاربة العالم في جائزة المجتمع المدني، فهي بالنسبة لنا كتشكل مصدر فخر واعتزاز، حيث لم يكن في السابق بإمكان هاذ جمعيات مغاربة العالم المشاركة في هاذ الجائزة، إلا أنكم كما تفضلتم في تدخلكم أنكم تداركتم هذا الوضع بكل شجاعة سياسية، حيث أصدرتم مرسوما حكوميا يخول لهم حق المشاركة في هذه الجائزة، تماشيا مع الرعاية السامية اللي كيسبغها سيدنا الله ينصرو على مغاربة العالم الذين نفتخر بهم كسفراء فوق العادة لمملكتنا الشريفة، واللي كنستغلو بالمناسبة الفرصة باش نوجهو لهم تحية تقدير وتكبير لهم لقاء المنسوب العالي من المواطنة والدود عن بلدهم، بكل ما أوتوا من جهد من أجل الدفاع على مقدساته وتراثه الثقافي والقضايا الوطنية والعربية والإسلامية، مصطفين في ذلك إلى الدبلوماسية الرسمية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الوزير،

يحق لنا اليوم نفتخرو كمغاربة بهاذ المنجز الحكومي الذي يضع مغاربة العالم في صلب اهتمامات وانشغالات عمل الحكومة، لاسيما أن هاذ الفئة المجتمعية قدمت الكثير لبلدها في كل الميادين ولا زالت تقدم لمملكتنا الشريفة كل خدماتها وتضحياتها، تجسيدا لروابط الانتماء للوطن.

وإذ نثمن هذه الحصيلة، والتي نريدها بالمناسبة أن تفتح آفاقا جديدة لرد الاعتبار والعرفان لمغاربة العالم، نؤكد على ضرورة توسيعها أكثر لتنفتح على كل القارات، خصوصا وأن أبناءنا وبناتنا متواجدون اليوم بكل بقاع العالم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة أيضا للسيد المستشار عبد الرحمان وافا.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عرفت الدورة السادسة لجائزة المجتمع المدني، يوم الخميس 12 دجنبر من هذه السنة، التي نحن مقبلين على توديعها، تسليم جائزة

المجتمع المدني، هذه الجائزة التي تعتبر تقديرا واعترافا بخدمات جمعيات المجتمع المدني لصالح المجتمع، وأدوارها في دعم التطور الديمقراطي وتقديم اقتراحات وخدمات وبرامج تلبي احتياجات الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المدنية وتمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرار.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نؤكد إشادتنا العالية بالتعديلات التي أقرتها الحكومة، من خلال تجويد الإطار القانوني لجائزة المجتمع المدني، وأهمها التغيير الذي فتح المجال أمام الفاعلين الجمعويين من المغاربة المقيمين بالخارج، للترشيح والتنافس على جائزة المجتمع المدني، وهو ما أتاح فعليا مشاركة مجموعة من جمعيات ومنظمات المغاربة المقيمين بالخارج في هذه العملية الوطنية الرمزية ذات الدلالات العميقة.

إننا كحكومة وكأحزاب وكبرلمان، مطالبين بتنزيل الخطب الملكية السامية الداعية إلى ضرورة تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم وبلدهم الأصلي بشكل أكبر، والعمل على انفتاحنا على الجالية المغربية المقيمة بالخارج بصورة أعمق، مطالبين بالرفع من التواصل والتقدير الخاص للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، على جميع المستويات والمبادرات، تقديرا منا بما تقوم به هذه الكفاءات لفائدة صورة وسمعة الوطن، إضافة إلى دفاعها المستميت على قضية وحدة بلادنا الترابية.

لذلك، نثمن خطوة إضافة الوزارة في الدورة الأخيرة صنفا خاصا بجائزة الشخصية المدنية المغربية المقيمة بالخارج، يتيح فرصتين للفوز لهذه الفئة، وهذا التشجيع يأتي اعترافا بالكفاءات التي تزخر بها الجالية المغربية المقيمة بالمهجر.

وإن هذا النوع من التشجيع سيساهم بالتأكيد إلى تعزيز ارتباط مغاربة العالم بوطنهم الأم ومساهمتهم التلقائية في تنمية بلدهم.

السيد الوزير المحترم،

إن المشاركة المضطردة لجمعيات مغاربة العالم والتي بلغت 55 مشاركة خلال هذه الدورة لخير دليل على الإقبال المتزايد لمغاربة العالم على هذه الجائزة الرمزية، مما يؤكد اعتزاز أبناء الجالية بالانتماء إلى بلدهم المغرب، وهذا سيساهم حتما في الاستفادة من خبرات أفراد الجالية المغربية في تنمية وطنهم الأم.

وشكرا لكم السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

الكلمة لكم الوزير فيما تبقى لكم من وقت أعتقد.

أستسمح، السي المصطفى العلوي الاسماعيلي تفضل، أستسمح.

<u>المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لقد تتبعنا بالفعل، السيد الوزير، حفل التكريم الناجح الذي أشرفتم شخصيا على تنظيمه، وظهر لنا جليا بشكل واضح الجهد الكبير الذي تبذلونه لتعزيز مكانة المجتمع المدني ببلادنا وأدوار مغاربة العالم في المجتمع المدني.

لقد شكل حفل تنظيم الجائزة محطة تختتمون بها سنة من الإصلاحات التي عززت مكانة المجتمع المدني المكتسبة بعد دستور 2011، وهي مكانة مستمدة من تضحيات الفاعلين المدنيين بشكل تراكمي منذ عقود من الزمن.

فلا يخفى عليكم التراكم الإيجابي للظاهرة الجمعوية وللفعل المدني ببلادنا، والذي أبان عن قدرة كبيرة للمساهمة في التنمية الشاملة على جميع الأصعدة، وهو ما يجسده التعزيز الدستوري لمكانة المجتمع المدني والمكانة التي يحظى بها لدى جلالة الملك نصره الله، في العديد من خطبه ورسائله السامية.

لن نمر على كل الإصلاحات التي قمتم بها في ورش المناخ القانوني والتنظيمي للحياة الجمعوية، ولكن سنركز تعقيبنا على الخصوص لفهم الإشكالات التي عالجتموها، السيد الوزير، في موضوع الجائزة الوطنية للمجتمع المدني، وهي الإصلاحات التي ساهمت في تعزيز جاذبية الجائزة لدى الجمعيات والفاعلين المدنيين، كما تأكد ذلك من خلال مؤشرين أساسيين:

- ✓ الارتفاع المقدر لعدد الترشيحات؛
- ✓ والحضور القوي للجمعويين في الحفل السنوي للجائزة.

ونقف هنا عند واحدة من الميزات الأساسية التي قمتم بإدماجها في الإصلاح الذي أدخلتموه على الجائزة، والتي تتعلق بتنويع أصناف هذه الجائزة من خلال إضافة صنف خاص جدا يحظى بمكانة متميزة لدى جميع مكونات الوطن، وهو صنف الشخصيات المدنية من المغاربة المقيمين بالخارج.

كما لا نفوت هذه الفرصة لتهنئتكم على الأثر الإيجابي للإصلاحات التي قمتم بها على مستوى تبسيط إجراءات المشاركة والترشيح ورفع الإحراج عن الشخصيات المدنية، عبر السماح بترشيح الغير.

لقد ساهم الإصلاح الذي قمتم به في رفع الاعتمادات المالية المخصصة للجائزة، ورفع عدد أصنافها إلى خمسة أصناف، تتعلق بأصناف الجمعيات والمنظمات على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني وعلى مستوى مغاربة العالم، وبأصناف الشخصيات المهنية داخل المغرب ومن المغاربة المقيمين بالخارج.

السيد الوزير المحترم،

المجتمع المدني اليوم يحملنا كبرلمانيين مسؤولية مسايرة الإصلاحات التي تقومون بها، سواء في تنزيل إستراتيجية "نسيج" التي وصلت آثارها الطيبة لمختلف مستويات العمل المدني ببلادنا..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، شكرا.

الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

بالفعل، عرفت هذه الدورة نجاحا متميزا، إن على مستوى عدد الجمعيات المشاركة، واللي قلت، تضاعفت حولي 3 مرات مقارنة مع السنوات الماضية، أو لا فالعدد المشاركين فالحفل فحد ذاته، اللي بلغو 1400 مشارك من مختلف، كيف ما قلت، جمعيات المجتمع المدني العاملة فالتراب الوطني أو لا الجمعيات التي تشتغل من الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

الآن هاذ الجائزة هاذي الانتظارات عند المجتمع المدني طبيعي أنها تكبر، فكيف ما قلت لكم غادي نجتمعو، إن شاء الله، مع مختلف اللجان ديال التنظيم والتحكيم، واللي بالمناسبة كتضم شخصيات مهمة، فيهم وزراء سابقون، فيهم يعني شخصيات مدنية اشتغلت كثيرا فالمجال ديال المجتمع المدني، نستمعو لهم ونفتحو حتى على مستوى النقاشات ديالنا مع الجمعيات اللي عندها تصورات حول هذه الملتقيات الكبرى وهاذ المبادرات الكبرى، أننا نسمعو كيفاش يمكن لنا نطورو باش نجيبو مرسوم عاود جديد، لكن اللي هو أكيد هو أنه خصنا نرفعو من القيمة ديال الجائزة لاعتبارات كثيرة، على الأقل باش تتساوى مع مجموعة من الجوائز اللي تم إقرارها مؤخرا.

نبغي نشكر البرلمان، نشكر مجلس النواب ونشكر أيضا مجلس المستشارين على مواكبته ودعمه لهذه الوزارة، أيضا على الحضور في مختلف المناسبات ومختلف المنتديات التي تنظم، ودائما كان البرلمان يعني يساهم، يقترح، يتقدم بأفكار، وهذا دائما كنا ننوه بهاذ الروح هاذي الإيجابية فالتعامل مع هاذ المجتمع المدني.

لأن المجتمع المدني، بنهاية المطاف، حضرات السيدات والسادة، هو الفضاء المشترك لجميع الفعاليات، سواء كانت سياسية أو كانت مدنية، جميعنا جمعويون، اللي ما كانش فشي جمعية فالطفولة ديالو راه كان في فترة من مراحل حياته.

فهاذ الكم اللي كتوفر عليه بلادنا، حوالي 420.000 جمعية تشتغل، تقترح، تقوم بتقديم حلول لقضايا مهمة تنموية، محلية، صدقوني، حضرات السيدات والسادة، راه ملي تنشوفو هذاك المشاريع المقدمة نتفاجأ، جمعيات تقوم بمثلا حصد السحاب وتحويله إلى ماء وربط مجموعة من يعني الدواوير فالمنطقة ديال سيدي إفني ومناطق أخرى متعددة، جمعية السنة الماضية فازت، عندها واحد التطبيق عبر النظام ديالها المعلوماتي، تيعرفو الأطفال فين كاينين اللي عندهم تأخر فالمنطقة ديال تينغير، فين عندهم تأخر فالتعليم، وتيمشيو يعملو لهم حصص ديال الدعم التربوي والمدرسي، هذا مجتمع مدني حي ينبض بالحياة، قوي، لابد أن نثمنه وأن نساعده وأن نكون إلى جانبه.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وأرحب بالسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

وأمامنا خمسة ديال الأسئلة تجمعهم وحدة الموضوع حول "البنيات الاستشفائية".

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "وضعية وتشييد وإصلاح البنيات الاستشفائية الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية".

الكلمة لأحد أعضاء الفريق.

السي مصطفى الميسوري، تفضل.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، عن وضعية تشييد إصلاح البنيات الاستشفائية الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "وضعية تشييد وإصلاح البنيات الاستشفائية الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي السالك تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

إن تتبع الواقع للبنيات الاستشفائية في بلادنا يلاحظ التفاوتات الكبيرة بين مختلف جهات المملكة، حيث تتركز المستشفيات المجهزة في المدن الكبرى، بينما تعاني المناطق النائية والقروية من نقص حاد في البنيات الاستشفائية الأساسية، مما يؤدي إلى معاناة السكان للوصول إلى الخدمات الصحية الضرورية.

وهنا استحضر وضعية المبانى الاستشفائية لجهة العيون-الساقية الحمراء، التي تعاني من إشكاليات التفاوت في توزيع البنيات الاستشفائية داخلها، حيث تتركز أغلب المؤسسات الصحية المجهزة في نقطة واحدة، أو أن هذه المراكز تعاني الخصاص، وأخص بالذكر المركز الاستشفائي بجماعة المرسى، الذي صحيح تتميز بحداثة تجهيزاتها، لكن لازالت ينقصها إحداث جناح خاص لتصفية الكلي، لتجنب المرضى من صعوبة التنقل من أجل العلاج.

وعلى هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن وضعية تشييد وإصلاح البنيات الاستشفائية الوطنية والجهوية والمحلية؟

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث موضوعه "وضعية تشييد وإصلاح البنيات الاستشفائية" لفريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل.. تفضل السيد لحسن.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع وموضوعه "وضعية تشييد وإصلاح البنيات الاستشفائية الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الأخير الخامس موضوعه "تحسين العرض الصحي".

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

ما كاينش.

إذن الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد أمين التهراوي، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انخرطت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة في تنزيل ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وذلك لمواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ويهدف تعزيز الولوج للخدمات الصحية والحماية الاجتماعية لكافة المواطنات والمواطنين والرفع من قدرات المنظومة الصحية، وذلك بإصدار القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية سنة 2022، والذي يرتكز على أربع مرتكزات أساسية.

وهي مناسبة للتذكير، بأن الركيزة الأولى: تهدف إلى اعتماد حكامة جديدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي على كافة المستويات الإستراتيجية والمركزية والترابية، وذلك من خلال إحداث الهيئة العليا للصحة، وإحداث وكالات الأدوية والمنتجات الصحية، وإحداث وكالة الدم ومشتقاته، مراجعة مهام ووظائف وهيكلة الإدارة المركزية وإحداث المجموعات الصحية الترابية التي ستناط بها مهمة إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني الجهوي وتقوية آليات التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

في حين تسعى الركيزة الثانية إلى تثمين الموارد البشرية من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام وتقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية وإصلاح نظام التكوين والانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن؛

أما الركيزة الثالثة، فهي موجهة لتأهيل العرض الصحي بما يستجيب

لانتظارات المواطنات والمواطنين، بغية تيسير الولوج للخدمات الطبية والرفع من جودتها والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني، من خلال إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتأهيل المستشفيات، ثم التأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات وإحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية، وهو ما سنعمل على تفصيله فيه في هذا الجواب؛

في حين ترتبط الركيزة الرابعة برقمنة المنظومة الصحية الوطنية، وذلك عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة تسمح بجمع ومعالجة واستغلال كل المعلومات الصحية الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية.

وعليه، وارتباطا بالركيزة الثالثة لهذا الإصلاح، فقد قامت الوزارة بتعزيز العرض الاستشفائي، حيث تم تشغيل مجموعة من المؤسسات الاستشفائية الجديدة أو التي استفادت من عملية التهيئة أو التوسعة خلال الفترة 2023-2024، بطاقة سريرية بلغت أزيد من 2100 سرير، ومن أبرزها:

- ✓ بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة: 797 سريرا؛
- ✓ بناء وتجهيز المركز الاستشفائي بإقليم القنيطرة: 450 سريرا؛
- ✓ المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة: 250 سريرا؛
- ✓ وتشغيل 8 مستشفيات للقرب بكل من أرفود وسيدي يوسف بن علي، وجرف الملحة والمحاميد، أسفي وتالسينت وفكيك وأحفير.

كما تواصل الوزارة بناء وإعادة بناء 78 مؤسسة استشفائية، تشمل المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 42 مليار درهم، مما يعزز الطاقة السريرية بـ 11.468 سرير إضافي.

وتهم هذه المشاريع مواصلة إنجاز 5 مستشفيات جامعية و38 مستشفى جهوي وإقليمي بطاقة سريرية تصل إلى 5750 سرير من بينها:

- ✓ المركز الاستشفائي الجهوي ببني ملال: 450 سريرا؛
- ✓ المستشفى الإقليمي بجرسيف: 190 سريرا؛
- ✓ المركز الاستشفائي الإقليمي بالرحامنة: 120 سريرا؛
- ✓ المركز الاستشفائي الإقليمي بالناظور: 250 سريرا؛
- ✓ المركز الاستشفائي الإقليمي بأزيلال: 120 سريرا؛
- ✓ المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي إفني 120 سريرا.

بالإضافة إلى بناء 40 مستشفى قرب بطاقة سريرية تصل إلى 1857 سريرا، من أهمها:

- ✓ مستشفى القرب بتيسة:45 سريرا؛
- ✓ مستشفى القرب بني قريش بتطوان: 67 سريرا؛
- ✓ مستشفى القرب بالريصاني: 45 سريرا؛
- ✓ مستشفى القرب بأولاد برحيل: 45 سريرا؛
- ✓ مستشفى القرب بتامسنا: 45 سريرا؛
- ✓ ومستشفى القرب بلخصاص: 45 سريرا.

كما تواصل الوزارة بناء المراكز الاستشفائية الجامعية، حيث توجد 5 مراكز في طور الإنجاز بكل من:

- ✓ أكادير: 867 سريرا؛
- ✓ العيون: 500 سريرا؛
- ✓ كلميم: 300 سريرا؛
- ✓ الرشيدية: 500 سريرا؛
- ✓ وبني ملال: 520 سريرا.

وكذلك إعادة بناء مستشفى ابن سينا بالرباط بطاقة سريرية تقدر 1044 سريرا، وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بـ 20.3 مليار ديال الدرهم.

إلى جانب هذه المشاريع، يوجد في طور التنفيذ برنامج تأهيل وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية بتكلفة مالية تقدر بـ 1.7 مليار ديال الدرهم، يشمل المراكز الاستشفائية الجامعية ديال الحسن الثاني بفاس، ابن رشد بالدار البيضاء، محمد السادس بمراكش ومحمد السادس بوجدة.

وبالموازاة مع هذه المشاريع الاستشفائية، ولتحسين ظروف وجودة الخدمات المقدمة على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وضعت الوزارة برنامجا وطنيا يهم تأهيل 1400 مركز صحي بغلاف مالي قدره 6.4 مليار درهم، والذي سيتم الانتهاء من إنجازه خلال سنة 2025.

وفي إطار التخفيف من أضرار الزلزال الذي شهدته مناطق الحوز والذي تعرضت له مجموعة من المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تم إدراج 195 مؤسسة في إطار البرنامج الاستعجالي للإصلاح والترميم، بموازاة خطة تقويمية تستهدف إنجاز عدد من مشاريع البناء أو التوسعة أو التأهيل للمناطق المنكوبة بتكلفة مالية تقدر بـ 818 مليون ديال الدرهم.

كما تمت برمجت مشاريع أخرى مهيكلة بهذه المناطق، بتكلفة تقدر بـ 1.17 مليار ديال الدرهم، وأذكر من أبرز هذه المشاريع:

- ✓ بناء مستشفى القرب تالوين: 80 سريرا؛
- ✓ بتارودانت، بناء مستشفى الاختصاصات: 170 سريرا؛
- ✓ مستشفى القرب سكورة بورزازات: 45 سريرا؛
- ✓ مستشفى القرب بواويزغت بأزيلال: 45 سريرا.

وكذلك:

- ✓ توسعة المستشفى الإقليمي محمد السادس بشيشاوة وذلك ببناء وحدة إنعاش؛
- ✓ وبناء فضاء الصحة للشباب بايمنتانوت؛
- ✓ توسعة وتهيئة المستشفى الإقليمي لتحناوت ببناء مركز الفحوصات الخارجية؛
- ✓ وبناء مستشفى القرب أمزميز 45 سريرا بإقليم الحوز.
- ✓ وأخيرا، بناء مركز الصدمات (trauma centre) بتامنصورت التابع للمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش: 160 سريرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من المهم التأكيد على الحرص الكبير للوزارة لإنجاز مجموعة من هذه المشاريع التي تندرج ضمن الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، كما أن منها ما يدخل في إطار اتفاقيات للشراكة مع عدة جماعات ترابية أو شراكة مع مانحين دوليين كالبنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وغيرها.

وفي الواقع، عرفت الهندسة المعمارية للمستشفى العمومي تطورا كبيرا فالسنوات الأخيرة، لاسيما فيما يتعلق بنظام البناء وكذلك المبادئ الوظيفية وتدفق حركة مرور المرضى، حيث تستند عمليات إعادة التأهيل إلى هدف أساسي وهو إضفاء الطابع الإنساني على المراكز الاستشفائية وتأمينه وتحسينه وإخضاعه قدر الإمكان للمعايير المرجعية التي أعدتها المصالح التقنية للوزارة، ويتم لذلك تعبئة استثمارات مالية كبيرة من أجل تعزيز وتأهيل مشاريع البنيات التحتية والمعدات البيوطبية باعتمادات تفوق 6 ملايير درهم ضمن الميزانيات السنوية للاستثمار 2025.

كما تصدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، قد قامت بمجهودات كبيرة لتأهيل المؤسسات الصحية، في سياق التعبئة الكبيرة التي رافقت تدبيرها لأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، عن طريق تعزيز بنياتها الاستشفائية بجميع ربوع المملكة، وذلك بوضع وتفعيل مخططات مستعجلة لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، حيث تم اقتناء العديد من المعدات كالأسِرة الاستشفائية وأسرة أقسام الإنعاش والعناية المركزة وأجهزة المراقبة والتصوير الإشعاعي (les scanners) ومكثفات الأكسجين وغيرها.

وقد وضعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، حُسن صيانة البنيات التحتية الصحية وسلامة المرضى والأطر الصحية والمرتفقين ضمن أولويات الاستراتيجية الوطنية المتعلقة باحترام قواعد السلامة وبالمؤسسات الصحية، والتي تم إطلاقها سنة 2022.

وبالنسبة لعملية صيانة التجهيزات والمنشآت التقنية، فتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المالية المدرجة بالميزانيات السنوية التي تم تخصيصها لهذه العملية عرفت تطورا ملحوظا، إذ انتقلت من 120 مليون درهم سنة 2014 لتتجاوز 200 مليون درهم برسم ميزانية سنة 2025، حيث تستفيد منها جميع المستشفيات الوطنية وهو تطور مهم يعكس حرص الوزارة على تحسين المؤشر المتعلق بالرفع من جودة التكفل بالمرضى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عبر توفر بنيات صحية كاملة والتجهيز والحرص على جاهزيتها في الظروف العادية والاستثنائية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن أهمية واجبات الاستقبال تكمن في كونها أول نقطة تواصل للمرضى وأسرهم مع النظام الصحي، مما يجعل دورها محوريا وحاسما في تشكيل تجربة المريض ورضاه عن الخدمات المقدمة.

وفي هذا السياق، تعمل الوزارة على تحسين تدبير استقبال وقبول وتوجيه المرضى من خلال:

- أولا: تحسين إدارة تدفق المرضى؛
- ثانيا: زيادة أعداد العاملين بمصالح الاستقبال وتدريبهم؛
- ثالثا: تحسين بيئة الاستقبال؛
- رابعا: تحسين التواصل مع المرضى واستخدام التكنولوجيا؛
- أخيرا، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، إن من شأن كل هذه الجهود المتكاملة أن تسهم بشكل جوهري في تعزيز المنظومة الصحية ببلادنا من خلال توفير عرض صحي ملائم يلبي حاجيات كافة المواطنات والمواطنين وفق معايير الجودة والفعالية المطلوبة، وهاذ الإصلاحات لا تقتصر على تحسين الولوج للعلاجات، بل تهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات صحية متكاملة، وذلك عبر إرساء أسس العدالة المجالية التي تتيح توزيعا عادلا للموارد والتجهيزات والخدمات الصحية عبر مختلف جهات المملكة.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للسيد المستشار مصطفى الميسوري، فليتفضل مشكورا.

<u>المستشار السيد مصطفى الميسوري:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع مضمون جوابكم القيم، لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالجهود الحكومية المتواصلة لتعزيز العرض الصحي، من خلال تنزيل كل الإصلاحات الهيكلية الضرورية للمنظومة الصحية التي تروم تجويد الخدمات، بما يتماشى مع ركائز وأسس الدولة الاجتماعية، والتي أصبحت اليوم واقعا لمس أثره أغلب المغاربة.

وإذ نؤكد في هذا الإطار على دينامية هذا الورش المفتوح الذي غير من ملامح مستشفياتنا ومن بنيتنا الصحية عموما، حيث تسارع هذه الحكومة الزمن لتوفير خدمات صحية ذات جودة عالية عبر مواصلة بناء وتأهيل المراكز الاستشفائية الوطنية والجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب من الجيل الجديد، وذلك وفق مقاربة شاملة ومندمجة لخلق فضاء يحقق مسارا علاجيا يضمن لكل المواطنات والمواطنين الجودة في العلاج.

السيد الوزير،

أصبحنا اليوم نرى بشكل ملموس هذا الحرص الحكومي الواضح والصريح لإصلاح وتشييد المنظومة الصحية، إلا أننا نستحضر في نفس الوقت حجم الفوارق والتفاوتات المجالية بين المركز والجهات، وبشكل خاص بالمناطق الجبلية والنائية التي تعرف نقصا حاد في البنيات الاستشفائية والصحية نتيجة السياسات العمومية السابقة، مما فرض واقعا صريحا عنوانه الأبرز غياب العدالة المجالية.

وهي مناسبة نسائلكم فيها، السيد الوزير، متى ستفتحون المستشفى الإقليمي لتاونات؟ ومستشفى القرب المحلي لقرية با محمد وغفساي وتيسة؟ وجل الجماعات القروية بجهة فاس-مكناس؟ ومستشفى القرب البروج بدائرة بني مسيك إقليم سطات؟

إذن نحن أمام مشهد واضح، السيد الوزير، وصورة حقيقية تفرض عليكم الاشتغال أكثر على معالجة هذه التباينات والتفاوتات وفق مقاربة جديدة تستهدف هاته المناطق والمجالات الترابية وتنتصر لها لإعادة التوازنات المطلوبة.

ولكي لا نعيد صياغة نفس التوجهات السابقة التي كرست لمنطق التباينات بدل منطق الإنصاف والعدالة المجالية، وذلك عبر الرفع من وثيرة إنجاز هذه البنيات والتي أضحى معها قطاع الصحة ورشا مفتوحا بكافة عمالات وأقاليم المملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

كما أعطي الكلمة للسيد المستشار السالك الموساوي من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم على عرضكم القيم.

السيد الوزير،

حقيقة، عندما نرى واقع البنية التحتية الاستشفائية نجد على أن أهم ما يجب أن يكون هو مضاعفة السرعة في تنزيل إستراتيجية التأهيل وتطوير هذه البنى، والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية وضمان التوزيع العادل للمؤسسات الصحية على مختلف الجهات، مع إعطاء الأولوية للمناطق النائية التي تعاني من نقص من التغطية الصحية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد لحسن آيت اصحا.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الوزير المحترم على ما تفضلتم به من توضيحات.

أولا، لابد أن ننوه بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وفق التصور الملكي السامي، من أجل ضمان ولوج المواطنات والمواطنين إلى خدمات صحية ذات جودة وتراعي العدالة المجالية.

بهذه المناسبة نريد، السيد الوزير المحترم، إثارة الانتباه إلى وضعية بعض المؤسسات الاستشفائية بإقليم أزيلال، والذي تعاني ساكنته من صعوبات كبيرة للولوج إلى الخدمات الصحية، خاصة وأن الإقليم ينتمي إلى المناطق الجبلية، التي تعاني من العزلة وصعوبة الاستفادة من الخدمات، ونذكر منها المستشفى الإقليمي الحالي بأزيلال، حالته متدهورة ويعاني من خصاص كبير في الأطر الطبية والتمريضية وفي الأجهزة الطبية.

المستشفى الإقليمي الجديد بأزيلال: وبعد أن استبشرت ساكنة الإقليم خيرا بإعطاء الانطلاقة لبنائه، إلا أن الأشغال توقفت به منذ 8 أشهر بسبب عدم التأشير على التصاميم النهائية به.

لذلك، فإننا نطالب من هذا المنبر بالتسريع بإجراء هذه التصاميم وإكمال بناء هذا المستشفى الذي سيساهم في التخفيف من معاناة المواطنين بالإقليم؛

بعض المراكز الصحية بإقليم أزيلال لم يتم إصلاحها بعد، وتعاني من غياب الموارد البشرية، ونذكر منها المركز الصحي لجماعة "تامدة

نومرصيد" الذي يتوفر على ممرضة واحدة فقط، الشيء الذي يضاعف معاناة الساكنة بهذه الجماعات، كل ذلك يتطلب التدخل العاجل من طرف الوزارة لتعزيز هذه المؤسسة بالموارد البشرية، استجابة لانتظارات الساكنة.

السيد الوزير المحترم،

إن ساكنة هذا الإقليم في حاجة ماسة إلى تقريب الخدمات الصحية، لأن المرضى في بعض الأحيان يضطرون لقطع مسافة تفوق 8 كيلومتر في طرق جبلية وعرة ومنعرجات للوصول إلى المستشفى الإقليمي، وإذا استعصى الأمر يتم توجيههم إلى المستشفى الجهوي لبني ملال والمستشفى الجامعي بمراكش، لتتضاعف هذه المسافة ثلاث أو أربع مرات، وهي معاناة حقيقية تقتضي التدخل العاجل للتخفيف عن الساكنة بإنشاء وإصلاح المؤسسات الاستشفائية.

وهي مناسبة أيضا، لتوجيه الشكر والتقدير للمسؤولين الجهويين والإقليميين، الذين يبذلون مجهودات جبارة، رغم ضعف الإمكانيات، في سبيل الاستجابة لمتطلبات ساكنة الإقليم والرفع من مستوى الخدمات الاستشفائية.

وختاما، السيد الوزير المحترم، لنا كامل الثقة في شخصكم بأن تبذلوا كل ما في وسعكم لإيجاد حلول لهذه المشاكل التي يعانيها القطاع بإقليم أزيلال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الحركي، فليتفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعقيبا على جوابكم، نؤكد ما يلي:

أولا، السيد الوزير، من باب الواقعية والموضوعية التي تميز مواقفنا في الفريق الحركي دائما، نؤكد أن القطاع الصحي ببلادنا يعرف دينامية كبيرة بفضل العناية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذا القطاع الاجتماعي الهام، دينامية تعكسها الأوراش الإصلاحية المهيكلة المتعددة المفتوحة في القطاع، على رأسها ورش الحماية الاجتماعية وباقي الإصلاحات البنيوية والإستراتيجية بمرجعيتها التشريعية.

وهي مناسبة للتنويه بمجهودات السيد الوزير السابق على بصماته في تنزيل هاذ الإصلاحات المؤسساتية والوظيفية، المهيكلة.

ثانيا، السيد الوزير، رغم المجهودات المبذولة يبقى واقع القطاع الصحي ووضعية المؤسسات الاستشفائية باختلالاتها وإشكالاتها المتعددة دون مستوى تطلعات وانتظارات المواطنين، ويبقى نجاح الأوراش الإصلاحية بالقطاع رهين بتأهيل حقيقي للبنيات الاستشفائية بجميع درجاتها وأصنافها من مراكز صحية قروية وحضرية ومستشفيات إقليمية وجهوية ومراكز استشفائية جامعية، وهو تأهيل لن يتأتى طبعا بجودة البنيات فقط، لكن من خلال الرفع من وثيرة تجهيز هاذ البنيات ومعالجة أم الإشكاليات بالقطاع، ألا وهي إشكالية الخصاص في الموارد البشرية الطبية والتمريضية وسوء توزيعها مجاليا، والتي لا يتعدى عددها 15.773 طبيب و42.000 ممرض، بخصاص يقدر بـ 32.000 طبيب و65.000 ممرض، مما يجعلنا نجدد التأكيد في الفريق الحركي على ضرورة الاستثمار في كليات الطب بمواصفاتها المطلوبة بالمستشفيات الجامعية المرتبطة بها، وإعمال التوظيف الجهوي العمومي في القطاع؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، في هذا السياق نتطلع كذلك إلى أن يكون التدبير الترابي والجهوي الجديد في إطار مؤسسات المجموعات الصحية الجهوية إلى جانب أجرأة الهيئة العليا للصحة، مدخلا أساسيا لتحقيق التوازن المجالي والعدالة الجهوية في توزيع البنيات الاستشفائية والموارد البشرية، خاصة في المناطق القروية والجبلية؛

رابعا، نسجل كذلك، السيد الوزير، انخفاض نسبة تنفيذ الاستثمارات القطاعية إلى 40%، مما يطرح إشكالية الحكامة التدبيرية والمالية في القطاع، ويتطلب تسريع وثيرة تشييد البنيات الاستشفائية التي تجاوزت السقف المحدد لإنجازها بسنوات.

السيد الوزير،

وأنا جاي من بني ملال اليوم، وكنشوف هذاك المستشفى الإقليمي ديال بني ملال والمعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، هو عبارة على ماشي مستشفى وإنما هاذيك الجنبات ديال المستشفى والحيط طايح، وكأننا فشي بلاصة فيها الحرب، عيب أن مستشفى إقليمي، جهوي بحال هكاك، ويكون الحيط ديالو طايح، وذاك الشي قديم والإصلاحات ما عرفهاش هذاك المستشفى شحال هذا من سنة.

لهذا كنطلبو منكم تعطيو العناية لهذاك المستشفى الإقليمي والجهوي، لأنه كيكون فيه واحد الاكتظاظ كبير، وكيجيو ليه المرضى من جميع الجماعات الترابية المجاورة لمدينة بني ملال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى لكم من وقت.

ما طرحتيش السؤال كنتي غايب، واخا ما عليش.

تفضل الكلمة لكم.

حيت ما طرحتيش السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس،

نظرا للحيز الزمني الضيق اللي مخصص للمجموعة ديالنا، ذاك شي أننا ما طرحوش السؤال للتعقيب، لأن وحدة الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

صراحة أن المغرب حاليا بصدد تنفيذ إصلاحات عميقة وجذرية بالمنظومة الصحية الوطنية، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، وهو ما تم ترجمته من خلال فتح مجموعة من الأوراش الكبرى، لكن أكيد أن هذه الأوراش ستعطي نتائجها على المدى المتوسط والبعيد، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات على المدى القريب.

واليوم، وداخل هذه القبة الموقرة، كننقل لكم معاناة الساكنة فمجموعة من المستشفيات، وغادي نكتفي اليوم بالمثال ديال إقليم القنيطرة، كيفما كتعرفو منذ سنوات، والكل كيتسنى مستشفى إقليمي يرقى لتطلعات ساكنة إقليم القنيطرة، بل لتطلعات مجموعة من الأقاليم المجاورة ليه، لأنها بكل بساطة حتى هي كتستافد من الخدمات ديالو، بما فيها إقليمي سيدي سليمان وسيدي قاسم.

وهي مناسبة للتساؤل كذلك عن مآل بناء المستشفى الإقليمي لسيدي سليمان، اللي الأرض ديالو تم اقتناؤها من طرف الشركاء في المشروع وتينتظر فقط الإنجاز، واللي باقي الساكنة السليمانية بكل شوق تتسنى الإفراج عليه وزف خبر بنائه.

نرجع معكم السيد الوزير، لموضوع "مستشفى الزموري" اللي فعلا تم إنشاؤه وفق معايير تستحق الثناء والتنويه، لكن السيد راه مشاريع من هاذ الحجم خص تواكبها الأمور الأخرى المتعلقة بالتجهيزات والمعدات الطبية واللوجيستيكية، دون إغفال الموارد البشرية الكافية والكفيلة بتلبية حاجيات الساكنة.

السيد الوزير،

نود أن نثير معكم إشكالية يمكنها أن تؤثر بشكل مباشر على تحسين العرض الصحي ببلادنا والمرتبطة أساسا بالموارد البشرية، فحسب تقارير رسمية أنه على الرغم من التقدم المحرز بقطاع الصحة، لا تزال الموارد البشرية في القطاع الصحي غير كافية ولا تستجيب لمعايير منظمة الصحة العالمية التي توصي بحوالي 4.45 من مهني الصحة لكل 1000 نسمة في أفق 2030، ويتفاقم هذا الخصاص بسبب نزيف هجرة العاملين في القطاع الصحي إلى الخارج.

ولمعالجة هذا الوضع، وجب علينا جميعا التعاون من أجل العناية بهذه الفئة حتى تكون قادرة على مواكبة الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا على التفاعل فهاذ الموضوع، أنا من النهار اللي جيت للوزارة قمت بمجموعة من الزيارات الميدانية، وهاذ الزيارات ستة بالضبط، واللي باين ليا الآن هو عندنا واحد التوجه فيما يخص المستشفيات الجامعية، يعني الهدف هو أنه كل جهة تكون عندها مستشفى جامعي اللي هو قطب مهم فالعرض الصحي، لأنه كيجيب التقنية وتيجيب الاختصاصات اللي هي مهمة.

وكذلك عندنا واحد التوجه فيما يخص المراكز الصحية الأولية بعملية إعادة التأهيل أو إعادة يعني بناء 1400 مركز صحي، وصلنا لـ 800، إن شاء الله في 2025 غنكملو هاذ العملية، ولكن غتبقى مستمرة، لأنه بعض المراكز اللي ما كانتش مؤهلة غتدخل دابا للبرنامج وغيبقى هذا عمل مستمر.

وفعلا، ما بين هاذ المركبات كاين مركبات ثالثة اللي هي المستشفيات الجهوية الإقليمية، ومستشفيات القرب اللي هي فيها واحد المشكل، لاحظت كذلك أن فيها كاين بعض الصعوبات، وفعلا إيلا كان عندنا فبعض المناطق مشاريع اللي هي مبرمجة، خصنا ولابد أننا نسرعو بها باش تخرج لأرض الواقع، لأنه غتكون البديل للمستشفيات اللي فيها نقص ولا اللي فيها مشاكل، وكذلك إيلا ما كانتش مبرمجة، احنا الآن تنخدمو، وفهاذ الزيارات الميدانية اللي قمت بها استطعنا أننا نلقاو حلول يعني نخدمو باش نبرمجو مشاريع جديدة، البلاصة اللي ما كاينش فيها المشروع والالتزام اللي غتاخذو الوزارة هو احنا أننا غنسرعو ف 2025 بالدراسات، لأن الدراسات تتاخذ شوية دالوقت.

وفنفس الوقت راه احنا تنخدمو مع ولاة الجهات وكذلك الهيئات المنتخبة باش نلقاو حلول فالمناطق، يعني في بعض الأحيان كيكون خصنا أرض باش نديرو المشروع، ولا كذلك فيما يخص التمويل بشراكة مع وزارة المالية، غناخذو الوقت باش نلقاو تمويل لهاذ المشاريع، وكذلك نبرمجوها سريعا باش نحلو هاذ المشكل ديال مستشفيات القرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الثلاث أسئلة الآتية تتجمعها وحدة الموضوع حول "إكراهات المنظومة الصحية"، لذلك غادي نعرضوها دفعة واحدة.

وغادي نفتحو باب المناقشة مع فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الإكراهات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية في غياب أطر طبية وتمريضية كافية".

السي سعيد شاكر، تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن خصاص الأطر الصحية والتمريضية نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "الإكراهات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية في غياب أطر طبية وتمريضية كافية" للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السي السالك اتفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

إن القطاع الصحي داخل المملكة المغربية وخاصة ما يتعلق بالنقص الحاد في الموارد البشرية الطبية يؤثر سلبا على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وإمكانية الولوج إليها، ويتجلى هذا الوضع على سبيل المثال لا الحصر في المركز في الصحي لمدينة المرسى بإقليم العيون الذي يعتبر نموذجا لهذه المعضلة، حيث تتوفر الجماعة على مركز حديث بتجهيزات طبية متطورة، إلا أن غياب الأطر الطبية والتمريضية الكافية يحول دون الاستفادة من هذه التجهيزات، مما يضطر المواطنين للتنقل لمسافات طويلة بحثا عن العلاج في مدن أخرى.

السيد الوزير المحترم،

إن الإشكالية التي نعيشها اليوم في القطاع الصحي تتجلى بشكل واضح في التفاوت الكبير بين البنية التحتية والتجهيزات الطبية المتوفرة والموارد البشرية.

وعليه، السيد الوزير، نسائلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة من أجل مواجهة الإكراهات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية في غياب تام للأطر الطبية والتمريضية الكافية؟

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم سؤال موضوعه "الخصاص في عدد الأطباء والممرضين وتقني الصحة".

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

عن الخصاص في عدد الأطباء والممرضين وتقني الصحة، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

تفضل، بغيتي هنا، عندك 9 دقائق.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، إن إمداد المؤسسات الصحية بالموارد البشرية اللازمة يشكل أولوية لأي منظومة صحية كيفما كان نوعها، فتصور تنفيذ أي سياسة صحية أصبح رهينا بتوفير الأطر الصحية الكفيلة بضمان خدمات صحية تستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين.

ومن أهم التحديات التي تواجه بلادنا النقص الكبير في الأطر الطبية والتمريضية والشبه طبية، حيث لم تكن تتجاوز نسبة التأطير الصحي ببلادنا وحتى سنة 2022، 18 مهني للصحة لكل 10 ألاف نسمة، الشيء الذي يشكل إكراها حقيقيا لتطوير المنظومة الصحية الوطنية والاستجابة لمتطلبات العرض الصحي، خاصة بعد تعميم التغطية الصحية الإجبارية في إطار ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، استجابة للتوجيهات الملكية السامية.

في ظل هذه الإكراهات، وضعت الحكومة مجموعة من التدابير الاستراتيجية الرامية إلى تقليص الخصاص الذي تعرفه المنظومة الصحية الوطنية وتعزيز الخدمات الصحية بما يستجيب لتطلعات

المواطنات والمواطنين ويتماشى مع الإصلاحات الكبرى التي تشهدها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة نصره الله.

وتتمثل أهم هذه التدخلات في:

- أولا: تعزيز التدريب والتطوير المهني للأطر الصحية والاستثمار في القطاع الصحي، عبر توقيع اتفاقية إطار سنة 2022 بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية، تتعلق بتنفيذ برنامج تعزيز كثافة مهني قطاع الصحة في أفق سنة 2030، وذلك بكلفة تجاوزت 3 مليار درهم، حيث سيمكن تنفيذ هذا البرنامج من الانتقال من 18 مهني الصحة لكل 10 آلاف نسمة، التي كانت مسجلة سنة 2022، إلى 45 مهني صحة لكل 10 آلاف نسمة بحلول سنة 2029-2030 بشكل يتماشى ومعايير منظمة الصحة العالمية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وقد عرفت سنة 2014 نسبة تطور عدد المقاعد البيداغوجية المخصصة لولوج كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، بلغت 88% مقارنة مع سنة 2019، في أفق مواصلة الرفع من هذه المقاعد بفتح 7543 مقعدا ابتداء من سنة 2027 كما هو مبرمج بموجب الاتفاقية الإطار.

أما بالنسبة لفئات الممرضين وتقني الصحة، فقد بلغت نسبة تطور عدد المقاعد 206% ليتضاعف 3 المرات بالنسبة لسلك الإجازة حيث بلغنا 8360 مقعدا بيداغوجيا سنة 2024 و353% بالنسبة لسلك الماستر بين سنتي 2020 و2024، ببلوغ 680 مقعدا بيداغوجيا في سنة 2024.

كل ذلك في أفق الوصول إلى فتح 11.900 مقعدا بيداغوجيا ابتداء من سنة 2029.

كما أن الوزارة بصدد إعداد مشروع إحداث 16 فريق بحث و4 مختبرات بحث بسلك الدكتوراه بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات للصحة، وذلك بتنسيق مع مختلف الشركاء الحكوميين والاجتماعيين، هذا إضافة إلى الرفع من عدد مناصب مباراة الإقامة بالنسبة للأطباء المتخصصين على مدى 5 سنوات، وذلك بزيادة 100 منصب كل سنة بالنسبة لمباراة الإقامة التعاقدية و50 منصبا بالنسبة لمباراة الإقامة غير التعاقدية.

- ثانيا: تعزيز العرض الصحي والرفع من أعداد مهني الصحة، لا سيما عبر الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة لتوظيف الأطر الصحية، اللي دازت من 4000 منصب في سنة 2019 لـ 6500 اللي هي مرتقبة في سنة 2025، مع تعزيز صلاحيات المصالح اللاممركزة للوزارة، عبر تفويض الإمضاء لتنظيم مباريات التوظيف الجهوية منذ أواخر سنة 2020، والذي يتيح مرونة أكبر في تدبير سد الخصاص الذي تعرفه بعض الجهات من الأطر الطبية والتمريضية والأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة، في أفق اشتغال المجموعات الصحية الترابية طبعا.

إضافة إلى اعتماد آليات مبتكرة في تدبير بعض التخصصات الحيوية، كالبرنامج الطبي الجهوي الذي يهدف إلى توزيع الكفاءات الطبية بشكل منصف داخل الجهات، حسب خصوصية كل منطقة، وتحسين تطوير الأطر الصحية وحركيتها بشكل مرن داخل الجهة لتجاوز إشكالية عدم استقرار الأطباء في بعض المناطق النائية.

وفي نفس السياق، تم إصدار القانون رقم 33.21 الذي يتيح للأطباء الأجانب مزاولة المهنة في المغرب، والذي جاء بإجراءات تحفيزية جديدة لضمان استقطاب أكثر لهؤلاء الأطباء.

هذه الخطوة تفتح المجال لاستقطاب الكفاءات الأجنبية في مجال الطب لسد النقص الحاصل في الموارد البشرية، وخاصة في التخصصات التي تعرف عجزا ملحوظا.

- ثالثا: تثمين الموارد البشرية والرفع من جاذبية القطاع، لا سيما عبر الاستجابة لمطالب وانتظارات مهني الصحة، عبر آليات الحوار الاجتماعي القطاعي، لحثهم على المزيد من العطاء، بهدف توقيع اتفاقات مع الفرقاء الاجتماعيين، تروم تثمين مهني الصحة وتحسين ظروف عملهم والرفع من جاذبية القطاع، حيث قامت الحكومة بتخويل الرقم الاستدلالي 509 لفئة الأطباء مع بداية مسارهم المهني والرفع من قيمة التعويض عن الأخطار لمهني الصحة، وكذا سن تعويضات تخص خصوصية كل جهة، إضافة إلى إحداث الوظيفة الصحية وما جاءت به من امتيازات تهدف إلى تثمين الموارد البشرية والرفع من جاذبية القطاع، لا سيما عبر الأجر المتغير ولفائدة مهني الصحة والتعويض عن العمل في المناطق النائية وتعزيز التكامل بين القطاعين (القطاع العام والقطاع الخاص).

ختاما، لابد من التأكيد على أن الحكومة ملتزمة بمواصلة العمل لتحقيق أهداف إصلاح المنظومة الصحية وتعميم الحماية الاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مع التركيز على تثمين الموارد البشرية وتجاوز الإكراهات المرتبطة بتوفيرها على صعيد جميع جهات المملكة، بما يضمن توفير خدمات صحية وذات جودة لجميع المواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للسيد سعيد شاكر.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

في أول حضور معنا، لابد أن نهنئكم على الثقة الغالية لجلالة الملك، التي حظيتم بها بتعيينكم وزيرا على رأس هذا القطاع، الذي نعتبره عصب الدولة الاجتماعية الماضية في تنزيله بلادنا بكل ثقة، منوهين في هذا الإطار بالجهود الحكومية المتواصلة لتعزيز المنظومة الصحية في بلادنا، التي عرفت تراكم نواقص منذ سنوات، نتيجة غياب رؤية إصلاحية تمكن من الارتقاء بها، فاقم من وضعها إكراهات النقص الحاد في الأطر الطبية والتمريضية، مع تفضيل البعض منها الهجرة لأسباب ترتبط أساسا بضعف التحفيزات وتدني شروط الممارسة المهنية في بعض المناطق النائية والتفاوتات المجالية.

السيد الوزير،

عندنا بعض الإحصائيات اللي تتقول بأن كان واحد الخصاص قبل 2022، يعني الخصاص كان في 32.000 طبيب، وحوالي 60.000 ممرض، وأن هجرة الأطباء والممرضين إلى الخارج بنسبة عالية، يعني قبل 2022 فقط كان 16 طبيبا وممرضا لكل 10.000 نسمة.

الحمد لله، الإحصائيات حاليا تتقول بأن هاذ الرقم ارتفع إلى 20 طبيبا وممرضا لكل 10.000 نسمة، وهذا بفضل المجهودات الحكومية الشجاعة.

الهدف المنشود من طرف الحكومة هو تجاوز عتبة 45 مهني الصحة لكل 10.000 نسمة في أفق 2030، وهاذي التوصيات متاع (l'OMS[2]) منظمة الصحة العالمية.

في موضوع العدالة المجالية، نأخذ مثلا مدينة تاونات، تتوجد واحد المنطقة، مدينة قربة ابا محمد ومدينة غفساي، فمشكل الخصاص، يعني خصاص الأطباء والممرضين، مازال متفاقما ولا يتماشى مع ارتفاع النمو الديمغرافي للسكان.

لهذا نؤكد أن هذه الحكومة كانت لها الشجاعة في مواجهة كل هذه الإشكاليات واستطاعت في ظرف قياسي مباشرة الإصلاح من خلال إخراج ترسانة قانونية ثورية تسعى إلى تحفيز الموارد البشرية بالقطاع العام وإصلاح نظام التكوين، وكذا الانفتاح على الكفاءات الأجنبية، مع تشجيع الأطر المغربية المقيمة بالخارج على العودة إلى أرض الوطن، للمساهمة من موقعها في تطوير المنظومة الصحية الوطنية المحتاجة اليوم إلى تعبئة جماعية خاصة.

السيد الوزير المحترم،

فإننا ننوه عاليا بما قامت به الحكومة من إجراءات عملية، تهدف إلى الارتقاء بوضعية العاملين في القطاع الصحي، نؤكد على أهمية الحيف الذي رفع عليهم والذي طالهم مدة تفوق 15 سنة، والاعتراف كذلك بشهادة الدكتوراه للطبيب ورفع أجره الصافي على مدى سنتين بمعدل 3800 درهم شهريا، ابتداء من فاتح يناير 2023.

نؤكد أيضا على ضرورة تسريع وثيرة ترقي الممرضين والرفع من التعويض عن الأخطار المهنية لفائدتهم، بمعية كافة الأطر الإدارية العاملة في قطاع الصحة، لوقف نزيف هجرة مهني الصحة وتحسين الممارسة الطبية من خلال تنزيل قانون الوظيفة الصحية، الذي يسعى للحفاظ على المكتسبات وإرساء العديد من التحفيزات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد السالك الموساوي، تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بداية، لابد لي أن أضم صوتي إلى صوت السيد المستشار المحترم، وأهنئكم السيد الوزير على الثقة المولوية، ونتمنى لكم التوفيق والنجاح.

السيد الوزير المحترم،

حتى نكون واقعيين أن الوضع الحالي يستدعي تدخلا عاجلا من وزارتكم لمعالجة إشكالية النقص في الموارد البشرية الطبية، ومن خلال تبني سياسات تحفيزية لتشجيع الأطباء والممرضين على العمل في المناطق النائية وتلك التي تعرف الخصاص الكبير، مع تحسين ظروف عملهم وتوفير سكن وظيفي لائق لهم والعمل على زيادة عدد المقاعد في كليات الطب والمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة.

كما نأمل في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية العمل على تسريع وثيرة توظيف الأطر الطبية والتمريضية وإيجاد حلول مبتكرة للاستفادة من الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص، في إطار تعاقد يضمن استمرارية الخدمات الصحية وجودتها.

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة، دائما في إطار التعقيب، لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فليتفضل.

[2] **O**rganisation **M**ondiale de la **S**anté.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية وباسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نهنئكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها على رأس وزارة الصحة، السيد الوزير المحترم، ونشيد بالعمل الكبير والمتواصل التي قامت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في مسار الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية عبر الأوراش الإصلاحية التي باشرتها ولا زالت تباشرها من أجل تطوير هذه المنظومة.

كما نقدر المجهودات الكبيرة التي قامت بها الوزارة من أجل تنمية الموارد البشرية، باعتبارها أحد المحاور الرئيسية لإصلاح المنظومة الصحية ببلادنا، وذلك عبر تنفيذ برنامج الرفع من عدد مهني الصحة إلى 45 لكل 10.000 نسمة في أفق 2030، والذي نصت عليه الاتفاقية الإطار الموقعة بتاريخ 22 يوليوز 2022.

ورغم هذه المجهودات المبذولة، ورغم الارتفاع الذي عرفه عدد مهني الصحة، والذي سيتعزز بحوالي 6500 منصب مالي السنة المقبلة، إلا أن منظومتنا الصحية لازالت تعاني من نقص في عدد الأطباء والممرضين وتقني الصحة.

وأمام هذا الوضع، ندعو إلى ضرورة الإسراع في اعتماد حلول مناسبة لمواجهة هذ العجز الحاصل، خاصة في ظل استمرار وثيرة أعداد المغادرين، لاسيما المتقاعدين منهم وهجرة الكفاءات الطبية إلى الخارج.

إن ما نود التأكيد عليه في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هو أنه إذا كنا نهدف إلى تحسين مؤشر التأطير الملائم، لا يتأتى فقط من خلال الرفع من عدد مهني الصحة، وإنما أيضا من خلال تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية وظروف عمل الشغيلة الصحية وتحصين مكتسباتها، وخاصة الحفاظ على مركزية أجورها.

كما ندعوكم من داخل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، السيد الوزير المحترم، إلى ضرورة تسريع تنزيل الاتفاقات المتعلقة بمطالب الشغيلة وتنزيل مختلف النصوص التنظيمية المتعلقة بالمنظومة الصحية، باعتبار الموارد البشرية الركيزة الأساسية والقلب النابض لهذه المنظومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات الثلاثة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون على التعقيبات.

إيلا اسمحتو، بغيت نركز على واحد هاذ المؤشر اللي تنتكلمو عليه، اللي هو نقطة البداية اللي اخذاتو الحكومة لإصلاح المنظومة الصحية، تنتكلمو على 18 مهني الصحة بالنسبة لـ 10.000 نسمة، يعني مشينا لواحد المبدأ النقطة اللي مشينا منها راه نازلة بزاف، والهدف ديالنا هو أننا نوصلو 45 مهني للصحة لـ 10.000 نسمة اللي هو تتوصي عليه المنظمة الدولية للصحة (l'OMS)، وهاذ الشي كيفاش غنديرو له؟

أولا، خصنا نذكرو أنه كاين مشكل ديال الرقم ديال العدد، يعني خصنا نرفعو من عدد مهني الصحة.

باش نرفعو من عدد مهني الصحة، قامت الحكومة بفتح كليات جديدة، مثلا كلية كلميم، التقليص من سنوات الدراسة من 7 لـ 6 سنوات، وكذلك رفع عدد المقاعد لا في كليات الطب وكذلك في معاهد التكوين ديال مهني الصحة، وكذلك رفع المناصب لأن وصلنا في 2025 لـ 6500 منصب، وغنكملو غنجتهدو باش هاذ المناصب تتزاد سنويا.

غير أنه ولابد شوية ديال الوقت باش نوصلو لهاذ الهدف، يعني احنا كنرتقبو أننا غنوصلو هاذ لـ 45 مهني الصحة لـ 10 آلاف نسمة في أفق 2029-2030 باش نرفعو العدد.

المحور الثاني، فعلا هو تحسين ظروف الاشتغال، وهاذ تحسين ظروف الاشتغال بدوره كينفصل لجوج محاور:

المحور الأول: هو تحسين البنية التحتية، وتكلمت عليها فالسؤال الأول، كاينة الآن واحد القفزة نوعية مهمة اللي غنقومو بها بهاذ الاستثمارات الكبيرة اللي كتدار في جميع المستشفيات، اللي كتعطي واحد الآفاق لا للطلبة ولا كذلك لمهني الصحة باش يشوفو راسهم فين غيشتغلو باش نزيدو من جاذبية القطاع.

وكذلك، كاين موضوع التحفيزات اللي هي جد مهمة، والتحفيزات عندنا قانون الوظيفة الصحية وكذلك (les GST[3])، المجموعات الصحية الترابية، اللي احنا دابا في صدد أننا نشتغلو على النصوص التطبيقية باش نخرجوها لحيز التنفيذ، وهي اللي غتمكنا أننا نعطيو هاذ التحفيزات وهاذ الامتيازات اللي غتمكنا أننا نجعلو ظروف الاشتغال..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

[3] **G**roupements **S**anitaires **T**erritoriaux.

ننتقلو الآن للسؤال السابع وموضوعه "حرمان المتصرفين والمهندسين والممرضين وتقني الصحة والمساعدين الطبيين خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية من التعويض عن التخصص".

الكلمة لأحد السادة المستشارين والسيدات، الأخت فاطمة الإدريسي من الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن حرمان المهندسين والمتصرفين والممرضين وتقني الصحة والمساعدين الطبيين خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية من التعويض عن التخصص؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيدة المستشارة على السؤال.

بداية، لا بد من التذكير بالأدوار المحورية التي تضطلع بها المدرسة الوطنية للصحة العمومية المؤسسة في أوائل التسعينات، والتي تهدف إلى استكمال تكوين أطر الصحة العاملين بالقطاع العام في مجال التخطيط والتدبير الصحي ومعالجة التحديات المتعلقة بالصحة العمومية.

عند انطلاقها، كانت برامج التكوين بالمدرسة تستهدف أساسا الأطباء العاملين في القطاع العام للصحة، وبعد استكمال التكوين، يتم تصنيف الأطباء الخريجين كأطباء اختصاصيين في الصحة العمومية، على غرار الأطباء الاختصاصيين خريجي الجامعات، وذلك وفق النظام الأساسي الخاص بهذه الفئة.

منذ سنة 2013، وبالنظر إلى أهمية التكوينات التي تقدمها المدرسة ونجاحها في تنويع برامجها، تم توسيع الفئة المستفيدة لتشمل مهنيي الصحة العمومية من الموظفين أو المستخدمين الحاصلين على شهادة الإجازة أو ما يعادلها، والذين يرتبون على الأقل في السلم 10، مع توفرهم على أقدمية في الخدمة الفعلية.

بالنسبة للأطباء، فإن التعويض عن التخصص الذي يستفيدون منه بعد استكمال تكوينهم يدرج ضمن مكونات أجورهم، باعتبار أن وضعهم المهني كأطباء يخول لهم هذا الحق.

أما بالنسبة لباقي الفئات المهنية، فإن الأنظمة الأساسية التي تنظم أوضاعهم لا تخول لهم إدماج التعويض عن التخصص ضمن تعويضاتهم الأجرية، نظرا لأن هذا التعويض مخصص حصريا لفئة الأطباء.

إذن الأطباء يتمتعون بوضوح في هاذ التصنيف بين طبيب عام وطبيب اختصاصي مع فارق في التعويض الأجري يعكس هذا التصنيف، واليوم احنا في سياق الإصلاحات الجارية للمنظومة الصحية يمكن التفكير في إمكانيات جديدة لتعويض خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية من غير الأطباء، وذلك في إطار المجموعات الصحية الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة فاطمة الإدريسي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

لكن احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، كنا ننتظر منكم أكثر مما جاء في معرض جوابكم، خاصة وأن السيد الوزير السابق أكد لنا في عدة مناسبات أن هاذ الملف بالضبط لدى رئيس الحكومة ينتظر الدراسة وإبداء الرأي، وذلك بعد عقد اجتماعات عديدة بين الوزارة الوصية واللجنة الوطنية لخريجي وطلبة المدرسة الوطنية للصحة العمومية التابعة للجامعة الوطنية للصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وذلك في إطار جولات الحوار الاجتماعي القطاعي بين - كما قلت – الوزارة، وعملا بمنشور 04 فبراير 2019 المتعلق بمأسسة الحوار الاجتماعي بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، حيث تم خلال هذه الاجتماعات جرد مطالبهم، تحديد الأولويات، الاتفاق حول عدد من المخرجات بخصوص كل مطلب، وأبرزها إحداث التعويض عن التخصص لفائدة هاته الفئات المقصية خريجة المدرسة الوطنية للصحة العمومية، بل وتم إدراجه كمطلب أساسي في محضر اجتماع 26 يناير 2024 الموقع بين الوزارة الوصية والجامعة الوطنية للصحة.

السيد الوزير،

إن استمرار حرمان المهندسين والمتصرفين والممرضين وتقني الصحة والمساعدين الطبيين خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية من التعويض عن التخصص، رغم خضوعهم لنفس شروط ولوج المدرسة والتكوين فيها والتخرج منها، ورغم أدوارهم ومساهماتهم الكبيرة في تدبير وتسيير مختلف الإدارات والمؤسسات الصحية، يشكل تمييزا حقيقيا في حق هذه الفئة من الأطر الصحة وأحد أكثر المشاكل خطورة داخل القطاع الصحي ببلادنا، وهو التمييز الذي أوصل المتضررين إلى

حافة اليأس والتهديد باستقالة جماعية من مناصب المسؤولية.

السيد الوزير المحترم،

إن الحديث عن رفع تحدي حكامة تدبير المؤسسات الصحية التي تعتبر ركيزة أي إصلاح صحي حقيقي والمدخل الأساسي لتوفير الحماية الصحية للمواطنين يبقى دون جدوى، ما لم تستجب الوزارة والحكومة للمطالب المادية والمعنوية لأطرها وكفاءاتها، وفق مبدأ الإنصاف وعدم التمييز بينهم، وعلى رأسهم خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية من مختلف الفئات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة.

احنا ما عندناش مانع أننا نشتغلو على التعويضات ونفعلوها، الجواب ديالي كان جواب تقني لأنه صعب أنه نقارن مع الأطباء، لأن الأطباء عندهم نظام أساسي ديالهم اللي كيمكنهم أنهم ياخذو هاذ التعويضات.

بالنسبة للفئات الأخرى ما عندهاش نظام أساسي اللي تيمكنها أنها تاخذ هاذ التعويضات، ولكن طبعا احنا منفتحين أننا نشتغلو ونجتهدو باش نلقاو حل، وخاصة في إطار (les GST)، منظمة المجموعات الصحية الجهوية، اللي غتمكنا أننا نلقاو الحلول لهاذ التحفيزات ولهاذ التعويضات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي في هذه الجلسة موضوعه "مأسسة الحوار الاجتماعي بالقطاع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

بخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي ومآل اتفاق 23 يوليوز، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما لا يخفى عليكم، إن الحوار الاجتماعي آلية تم التنصيص عليها بموجب دستور 2011، فقد دعا في فصله الثامن إلى النهوض بالمفاوضات الجماعية وتعزيز التمثيل المهني والنقابي، وقد احتل هذا الموضوع مكانة متميزة في الخطب والرسائل الملكية السامية، والتي تعد مرجعية هامة، حملت أفكار مستقبلية وتوجيهات متقدمة، من شأنها ترسيخ الحوار الاجتماعي والنهوض بأدواره وتوسيع نطاقه.

ووعيا منها بمكانة الحوار الاجتماعي كآلية أساسية لتطوير المنظومة الصحية الوطنية ووسيلة لا محيد عنها لتعزيز التوافق بشأن الإصلاحات التي عرفها القطاع، وكذا مناقشة وتلبية مطالب الأطر الصحية والعمل على تحسين وضعيتها والدور المحوري الذي تلعبه في توطيد السلم الاجتماعي، فقد قامت الوزارة بمجموعة من الإجراءات في سبيل مأسسته قطاعيا على جميع المستويات، كما تم إحداث لجان خاصة بتدبير وتتبع الحوار الاجتماعي بين ممثلي الوزارة والمؤسسات التابعة لها وممثلي النقابات الأكثر تمثيلية.

وفي نفس السياق، يتم عقد اجتماعات ولقاءات دورية مع جميع النقابات الممثلة داخل القطاع، وذلك في إطار اعتماد مقاربة تشاركية في التدبير وتعزيز السلم الاجتماعي، فوزارة الصحة والحماية الاجتماعية تعمل على تعزيز التواصل المستمر وتفعيل مبدأ التشاور في علاقتها مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، حيث تم عقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الدورية مع الهيئات النقابية الممثلة بقطاع الصحة، سواء فيما يخص دراسة مختلف المطالب والإشكاليات المتعلقة بوضعية مهني الصحة، أو فيما يخص إصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

كما أحيطكم علما، أنه من بين محاور هذه الاجتماعات واللقاءات، نذكر:

- ✓ منهجية تدبير ملفات الحوار الاجتماعي بالقطاع؛
- ✓ وضعية الملفات المطلبية والحلول المقترحة والتوافق حول الأولويات؛
- ✓ استعراض مدى تقدم تنفيذ الالتزامات المترتبة عن مختلف الجولات الحوار الاجتماعي؛
- ✓ إطلاع ممثلي النقابات الصحية على مستجدات إصلاح المنظومة الصحية الوطنية؛

✓ دراسة مشاريع القوانين للتوافق بشأنها قبل عرضها على مسطرة المصادقة قصد تحسين وضعية مهني الصحة وغيرها.

وإيمانا مني بضرورة الانفتاح على الشركاء الاجتماعيين ونهج مقاربة تشاركية وبدور الحوار الاجتماعي المأسس، لما له من أهمية بالغة على مستوى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

فقد ترأست بصفة شخصية اجتماعات مع كافة النقابات الممثلة بقطاع الصحة بتاريخ 5 و10 نونبر 2024، يعني بضعة أيام بعد تولي المسؤولية، وأكدت من خلالها على التزامي بمواصلة واستمرارية الحوار مع الشركاء الاجتماعيين، سواء فيما يخص إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، لاسيما في تنزيل النصوص التطبيقية للقوانين المهيكلة للمنظومة الصحية أو فيما يتعلق بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية والعمل على جميع نقاط الملفات المطلبية لمهني الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ونحن نطرح عليكم سؤال سبق كمجموعة أن طرحناه على وزراء سابقين للصحة، نعيد طرحه، لكن في سياق مختلف جدا، ولو أن هناك أوجها للتشابه بين البارحة واليوم.

نطرح عليكم سؤال بخصوص مأسسة الحوار بقطاع الصحة، ونذكركم بأن الحكومة التي تنتمون لها قد وقعت اتفاقا يوم 23 يوليوز 2024 مع تنسيق نقابي وطني، يضم 6 نقابات بالقطاع، وضمنها النقابة الوطنية للصحة المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، بعد تكليف من السيد رئيس الحكومة للسيد الوزير الصحة السابق بدعوة التنسيق النقابي إلى اجتماع مستعجل، لكن هذا الاتفاق بقي حبرا على ورق، ولم يتم تنفيذه، بالرغم من الاجتماعات الكثيرة التي عقدت بخصوصه.

قد وجب التذكير بأن هذا الاتفاق لم يأت من فراغ، بل بعد حوار مارطوني، ومسار طويل من النضالات، وكل ذلك من أجل تحسين الأوضاع المادية للشغيلة الصحية بكل فئاتها، والحفاظ على مكتسباتها من صفة موظف عمومي ومركزية الأجور والمناصب المالية.

لكن لاحظنا، السيد الوزير، منذ ذلك الحين، صمت رهيب وقوي من طرفكم ومن طرف الحكومة، وهو ما أدى إلى احتقان جديد لدى النقابات والشغيلة الصحية، وبعد تنصيبكم على رأس الوزارة، وعقدتم اجتماع واحد مع التنسيق النقابي وتأكيدكم على ضرورة الإسراع بتنزيل اتفاق 23 يوليوز، وكذلك النصوص التطبيقية.

لاحظنا كذلك، السيد الوزير، ومع الأسف، تماطلا كبيرا في تنفيذ هذه الالتزامات، بل وبالرغم من المراسلات التي توصلتم بها من أجل عقد اجتماع للحسم في تنزيل الاتفاق الموقع مع الحكومة، وكذلك النصوص التنظيمية المرتبطة بالقوانين، مازلتم لم توفوا بتعهداتكم ولم تحددوا بعد أي تاريخ لاجتماع مستعجل لتطبيق الاتفاق، وقد أدى هذا الأمر إلى احتقان جديد وتذمر الشغيلة والتنسيق النقابي على هذا التعامل، وهو دفع إلى الإعلان عن استئناف البرنامج النضالي وانطلاق حراك جديد بقطاع الصحة.

السيد الوزير،

هل مصيرنا في هذا البلد العزيز مع حكومتكم أن نناضل لمدة عدة أشهر من أجل التوصل إلى اتفاق وأن نناضل من جديد مرة أخرى لتنفيذ ذلك الاتفاق؟

ألا تريدون وحكومتكم استيعاب الدروس من الحراكات الماضية؟

ألا تهمكم أن يعاني المواطنون من أثر النزاعات وإيقاف تقديم الخدمات لهم؟

السيد الوزير،

الكرة الآن عندكم، وأنتم مطالبون بالتنفيذ السريع والسليم لكل نقاط الاتفاق والحفاظ على مكتسبات الشغيلة الصحية بكل فئاتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الآن غادي ندوزو للسؤال الأخير، الحادي عشر موضوعه "مكافحة صيدليات الأنترنيت".

الكلمة للسيد المستشار لحسن حداد، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ القضية ديال بيع الأدوية عبر الأنترنيت في المغرب هو نشاط غير قانوني، لأنه البيع ديال الأدوية كينظمو القانون ديال 17.04، وهاذ القانون هذا كيحظر تماما التسويق ديال الأدوية عبر الأنترنيت، ولكن شهدنا في هاذ الفترة الأخيرة واحد التزايد كبير جدا ديال التداول ديال أدوية وكذلك مكملات غذائية عبر الأنترنيت، وهذا يعني أنه التقارير اللي شارت أشارت بأنه كاين واحد التزايد كبير جدا، كاين إقبال كبير جدا، وكاين قلق ديال المهنيين والسلطات الصحية في هاذ الإطار هذا، وهاذ الشي عندو عواقب لأنه أخطار صحية بالنسبة للمواطنين، لأنه مصادر غير موثوقة وفي بعض الأحيان أنه يمكن هاذيك الأدوية تتكون

مقلدة ومنتهية الصلاحية، وهذا فيه واحد النوع من الخطر على الصحة ديال المواطنين.

الجهود اللي كنوصيو بها السيد الوزير في هاذ الإطار هذا ديال مكافحة والتعامل مع هاذ المشكلة، أولا تعزيز الرقابة، المجهود اللي تتقومو به انتوما مشكورين كوزارة الصحة في مراقبة الصيدليات والبيع ديالها هذا مهم جدا، ولكن يجب الآن توسيع هاذ الأمر على البيع في الأنترنيت، هاذي مسألة مهمة جدا.

يجب كذلك إطلاق حملة للتوعية والتحسيس ديال المواطنين إيلا بغاو الأدوية وإيلا بغاو مكملات غذائية خصهم يمشيو للصيدليات ياخذوها، ما يمكن لهومش أنه يشريوها عبر الأنترنيت لأن ما كايناش مراقبة صحية في هاذ الإطار هذا، ولكن كذلك تطبيق القانون، خص لابد من تطبيق القانون في هاذ الإطار لأنه القانون واضح، أنه يحظر بيع الأدوية عبر الأنترنيت وخص لابد أنه يكون عندنا معطيات ومعلومات حول من يقوم بهذا، وهاذي وسيلة من الوسائل باش يمكن لنا نرصدو هاذ المسألة هي موجودة ومتوفرة.

وكذلك، حتى على مستوى التشريعات أن تنظن أنه آن الأوان باش تشريع القانون ديال 17.04 يجب إعادة النظر فيه، ونشوفو ما هي الإمكانيات اللي متاحة باش يمكن أنه يمكن يكون التعامل مع جمعيات المهنيين باش يمكن أنه نلقاو حلول، ربما حلول تكنولوجية ديال البيع عن بعد إلى غير ذلك، اللي يمكن أنه الصيدليات تنخرط في هذا، ولكن يجب أن يكون هذا مع المهنيين في هذا الإطار، ويجب التعاون كذلك ما بين الجهات المعنية، تعزيز التنسيق ما بين الوزارة وما بين النيابة العامة وهيئة الصيادلة باش نضمنو تنفيذ الإجراءات اللازمة لمكافحة هاذ الظاهرة.

كاين كذلك التهريب والتزوير، خصوصا في المناطق الحدودية، أنا تنظن أنه هاذ المسألة هاذي كذلك يجب تكثيف الجهود في هاذ الإطار هذا، وتوعية المستهلكين على تجنب هاذ الأدوية هاذي.

هناك ممارسات فضلى موجودة على المستوى الدولي، في هاذ الإطار هذا يجب ربما أن نستلهم منها كذلك التجربة من أجل أن يكون لنا ترسانة قانونية، ويكون كذلك سياسة في هاذ الإطار هذا اللي تتحارب بين الأدوية عبر الأنترنيت.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية لابد من التأكيد على أن هذه الظاهرة تمثل تحديا قانونيا وصحيا كبيرا، نظرا لانتشارها المتزايد عالميا، وعلى الرغم من صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة حول هذا النشاط، إلا أن المؤشرات المتاحة تظهر بوضوح خطورة هاذ الممارسات وتأثيرها السلبي على صحة المستهلكين، وطبيعة صيدليات الأنترنيت تتنوع بين مواقع إلكترونية بسيطة، وكذلك منصات متطورة تعمل بشكل غير قانوني خارج نطاق الرقابة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة شراء أدوية عبر الأنترنيت في ازدياد مستمر عبر العالم.

وقد أكدت منظمة الصحة العالمية بدورها أن الأدوية المزيفة تشكل خطرا عالميا كبيرا، إذ تقدر أن حوالي 10% من الأدوية المتداولة في الدول النامية مزيفة وأن نسبة كبيرة منها تباع عبر الأنترنيت، كما أن شراء الأدوية من مصادر غير موثوقة يعرض المستهلكين لمخاطر صحية جسيمة، منها الحصول على أدوية مغشوشة أو منتهية الصلاحية وغير مطابقة للمواصفات، وهذا الأمر يؤكد الحاجة الملحة لتوعية المواطنين بمخاطر شراء الأدوية من مصادر غير موثوقة وتشجيعهم على الالتزام بالقنوات الرسمية.

لابد هنا أن أذكر أن هذه الظاهرة لا تمس بتاتا بالصيدليات أو المؤسسات الصيدلية الصناعية أو المؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة أو المستشفيات والمراكز الصحية العمومية أو بالقطاع الخاص، لما يميز هذا القطاع من تقنين محكم وتشريعات وتنظيمات تخص الدواء، وكذا بالخضوع لمراقبة مفتشي الصيدلة ومن التزام الصيادلة بالأخلاقيات المهنية ومعايير الجودة.

وقد دعا السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة وفي دورية موجهة إلى الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية إلى التصدي لظاهرة بيع الأدوية خارج القانون عبر العمل على تفعيل أحكام القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، يحظر تقديم الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية أو عرضها للبيع أو بيعها للعموم خارج الإطار المعد لها قانونا.

ويجب التذكير كذلك بأن المغرب قد أقر القانون رقم 16.16 يصادق بموجبه على اتفاق (MEDICRIME)، وتعتبر هذه الاتفاقية الدولية أول معاهدة دولية تجرم تصنيع وعرض وتسويق المواد الصحية المزيفة وتأسس لإطار يسمح بإنشاء تعاون وطني ودولي بين السلطات الصحية والشرطة والجمارك، مع تبني إجراءات قانونية تحمي الضحايا.

ختاما، نقول إن التعاطي مع إشكالية صيدلية الأنترنيت تستوجب مقاربة شاملة، توازن بين الاستفادة من التحول الرقمي وضمان سلامة وصحة المواطنين واستفادتهم من الولوج إلى الدواء بصفة عادلة وبأثمنة مناسب.

مع ذلك، يجب أن تكون الحلول موجهة نحو تعزيز الثقة في القنوات الرسمية ليس فقط في قطاع الأدوية، بل في مختلف القطاعات التي تشهد تحولا رقميا مهما، مع رفع وعي المجتمع حول المخاطر المترتبة على التعامل مع مصادر اللي هي غير معروفة أو غير موثوقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء هذا، تقدم به المستشار خالد السطي حول موضوع "قرار التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة استئناف برنامجه النضالي مع بداية سنة 2025، وتداعياته على المرتفقين"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الآجال المحدد والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب، والسيد الوزير حاضر معنا إذا أراد أن يتفاعل مع الإحاطة.

الكلمة لكم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول هذه الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل للمغرب في إطار المادة 168، كما أشار السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير تنحييك على قبول هذه الإحاطة، هذا أول حضور ديالكم في المجلس وقبلتي أول إحاطة فيعني تنشكركم على هاذ الالتفاتة.

السيد الوزير،

الموضوع ديال الإحاطة هو احتجاجنا على عدم وفاء يعني عفوا استئناف التنسيق النقابي واللي منهم الجامعة الوطنية لقطاع الصحة التابعة للاتحاد الوطني والشغل بالمغرب، إلى جانب خمس نقابات أخرى قطاعية، عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها فيما يخص التنسيق النقابي، مما قد يؤثر سلبا على المرتفقين الراغبين في التطبيب والاستفادة من الخدمات الصحية.

أيضا، السيد الرئيس، سبق لهاذ التنسيق راسلكم يوم 12 دجنبر 2024 كيطلب الاستئناف ديال الحوار وديال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال استقبالكم لهم يوم الأحد 10 نونبر كما أشرتم.

وعطفا على ما سبق، الزميل قبل مني سبقني في الموضوع ديال الحوار، اللي بغينا السيد الرئيس والسيد الوزير هو يتنفذ الاتفاق ديال 23 يوليوز.

بغينا كذلك السيد الوزير منكم، تطمأنو الشغيلة الصحية ومن خلالهم الممثلين ديالكم على أنكم غادي تستأنفو هاذ الحوار باش نتجنبو احتقان آخر منذ بداية 2025، وبغيناكم كذلك تجنبو ما حصل السنة الماضية من احتقان، سواء لا على مستوى القطاع ديال التعليم ولا على المستوى ديال كليات الطب.

كاين بعض الأحداث الطارئة السيد الوزير، مزيان أنكم كذلك تتفاعلو معها فيما يخص إلزام بعض مديري المراكز الاستشفائية الجامعية الجهوية والإقليمية من صرف المستحقات المتأخرة للأطر الصحية عن الحراسة والإلزامية، مع اعتماد الصيغة المثلى لاحتسابها وفق ما تم الاتفاق عليه.

كذلك، بعض الأقاليم فيهم بعض المشاكل بسبب تماطل بعض المسؤولين في صرف التعويضات عن البرامج الصحية لجميع المهنيين، حيث تم إقصاء بعض المهنيين رغم مساهمتهم في تنفيذ البرامج الصحية، لذلك التدخل ديالكم السيد الوزير غادي يوقف هاذ الاحتقان..

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الإحاطة عندها دقيقتين فقط.

الكلمة للسيد الوزير إذا أراد أن يتفاعل معك، تفضل.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أعبر لكم عن امتناني لتناول هذه الكلمة التي تعكس اهتمامكم الجاد والمسؤول بتطوير قطاع الصحة ومتابعتكم لانتظارات وتخوفات مهنيي الصحة المعبر عنها بشكل أساسي عبر منبر النقابات الممثلة بالقطاع.

أود أن أقول في هذا الصدد، أنه باعتبار أن الموارد البشرية هي الحجر الأساس في تنزيل هاذ المشروع، فإن هذه المرحلة تتطلب تثمين الأطر الصحية وتعزيز وضعيتهم الاعتبارية، لذا فمنذ توقيع اتفاق 23 يوليوز 2024 الذي يروم تحقيق هذه الأهداف، سواء في شقها المادي والشق المتعلق بالوضعية الاعتبارية، تعمل الوزارة بالتزام وحرص على تأمين تنفيذ جميع مضامينه، وذلك وفق مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين وباقي الشركاء الحكوميين، في إطار الاستمرارية الهادفة أساسا إلى ضمان التنزيل السليم لمشروع إعادة هيكلة المنظومة الصحية.

حيث تم في هذا الصدد عقد مجموعة من اللقاءات مع مختلف

الشركاء الاجتماعيين وتشكيل لجان تقنية مشتركة بين ممثلي الوزارة وممثلي النقابات الموقعة على الاتفاق السالف الذكر لدراسة وتحديد تفاصيل بعض نقاطه.

ووعيا مني بالأهمية الاستراتيجية للحوار الاجتماعي القطاعي بالنسبة لمستقبل الخدمات الصحية بالمملكة منذ أن توليت تدبير هذا القطاع وأنا حريص كل الحرص على استئناف الحوار الاجتماعي وإيلائه ما يستحقه من أهمية وعناية، حيث أنه مباشرة بعد صدور مشروع قانون المالية لسنة 2025، عكفت الوزارة، وفق مقاربة تشاركية، مع جميع الشركاء الاجتماعيين، فضلا عن القطاعات الحكومية المعنية على تتبع تعديل بنود 3 و4 و5 من المادة 23 من مشروع هذا القانون والتي كانت موضوع جدل بين مهنيي الصحة، وذلك في إطار مواصلة تفعيل بنود الاتفاق السالف الذكر، ويتعلق الأمر بالحفاظ على صفة الموظف العمومي وكذلك معالجة النقط التقنية اللي كتعلق بمركزية الأجور.

كما أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل للسيدات وأعضاء البرلمان بمجلسيه على حرصهم وتفانيهم في تعديل المقتضيات السالفة الذكر، وجهودهم الجادة والمتواصلة في التنزيل الأمثل للإصلاح المنشود لمنظومتنا الصحية الوطنية تجسيدا للإرادة الملكية السامية.

وفي الختام، أجدد التأكيد على عزم هذه الوزارة على تعزيز المقاربة التشاركية عبر مواصلة اشتغال آليات الحوار والتواصل والتعاون مع النقابات الممثلة بالقطاع بدون استثناء في تنزيل مختلف البرامج المتعلقة بإصلاح المنظومة الصحية، وذلك تجسيدا للإرادة الملكية السامية الداعية للقيام بإصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بدورنا نشكركم السيدين الوزيرين على مساهمتكما معنا في هذه الجلسة.

سنة سعيدة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 204

التاريخ: الثلاثاء 6 رجب 1446هـ (7 يناير 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد جواد الهلالي، النائب الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد جواد الهلالي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السي مولاي عبد الرحمان وفا.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 31 دجنبر 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 38 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 40 سؤالا.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، تقدمت السيدة لبنى علوي بطلب يرمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 7 يناير 2025، وبعد إحالته إلى الحكومة داخل الأجل، أعربت عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤالين الموجهين للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية حول "توزيع الاستثمارات"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية وموضوعه "ضمان توزيع الاستثمارات بمختلف جهات المملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الاستراتيجيات المتبعة لضمان توزيع عادل للاستثمارات بين مختلف جهات المملكة، وعن كيفية دعم المناطق الأقل تنمية لجذب المستثمرين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "التوزيع المجالي للاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عدي ويحيى:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

حول التوزيع المجالي للاستثمار نسائلكم السيد الوزير، وما نصيب جهة درعة-تافيلالت؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين المتعلقين بتوزيع الاستثمارات.

شكرا السيد الوزير، تفضلوا

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان المستشاران المحترمان،

في البداية اسمحوا لي أن أؤكد أن تنمية كل جهات المملكة وتثمين كل مؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يحتاج لتضافر الجهود لجميع الفاعلين في هاذ المنظومة هاذي، وعلى تعزيز التكامل بين الحكومة والمجالس المنتخبة على مستوى الجماعات، الأقاليم والجهات لضمان مردودية كاملة، وباعتبار الاستثمار رافعة تنموية في تكريس العدالة المجالية، من حيث توزيع الاستثمار مسؤولية مشتركة، تتطلب بالإضافة للمجهود الحكومي تنمية محلية تسهر عليها المجالس المنتخبة، وهذا نقطة مهمة.

وفي هذا السياق، قامت الحكومة باتخاذ تدابير وإجراءات مهمة من أجل تحفيز جاذبية كل الجهات وكل المجالات الترابية للاستثمارات الخاصة المنتجة، من أبرز هذه التدابير، أذكر منها:

- الرفع من الاستثمار العمومي رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة؛

- ومواصلة إنجاز مشاريع للبنية التحتية بمواصفات عالمية في كل جهات المملكة؛

- وتعزيز الاستثمار للرفع من كفاءات وقدرات الرأس المال البشري من خلال تجويد وتنويع العرض التكويني ليستجيب لحاجيات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية؛

- وأيضا السهر على تنزيل استراتيجية قطاعات حيوية وطموحة؛

- بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال وتحسين عملية الاستثمار.

هذا بالإضافة للاعتماد وتنزيل ميثاق جديد للاستثمار يجعل من تقليص الفوارق المجالية من حيث جذب الاستثمار هدفا رئيسيا يتم تجسيده من خلال:

أولا: دعم المشاريع الاستثمارية باعتماد مقاربة تحفز الاستثمار في العمالات والأقاليم الأقل جاذبية، وذلك من خلال منحة ترابية تشمل 80% من العمالات والاقاليم بالمملكة وتتراوح بين 15% لفئة "أ"، و15% لفئة "ب" من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية للاستثمارات صادقت خلال الست دورات ديالها على 48 مشروعا استثماريا استفاد من منحة ترابية، وهذا يعني أن 32% من إجمالي المشاريع المصادق عليها بهم عمالات وأقاليم خارج محور طنجة- الجديدة، مع العلم أن المشاريع المصادق عليها موزعة في 44 إقليم وعمالة تنتمي لكل جهات المملكة؛

ثانيا: إمكانية الجمع بين نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها الجهات لإعطاء دفعة قوية للاستثمارات، وهذا يدل على الدور المهم الذي تلعبه مجالس الجهات باعتبار النهوض بالاستثمار أحد اختصاصاتها الذاتية؛

وثالثا: حكامة موحدة ولا مركزية بالنسبة للمشاريع أقل من 250 مليون درهم، وهذا هو القانون الجديد ديال الدعم إن شاء الله.

ومن أجل التعريف بالمؤهلات المجالية التي تزخر بها كل جهات المملكة، ستعمل الوزارة على إيجاد القنوات المناسبة إن شاء الله من أجل التعريف بالمؤهلات الاستثمارية التي تزخر بها كل أقاليم وعمالات المملكة والترويج للقطاعات الواعدة بها.

هذا بالإضافة لتعبئة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والمراكز الجهوية للاستثمار للسهر على توجيه المستثمرين نحو كل أقاليم وعمالات المملكة ومواكبتهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يشكل موضوع التوزيع العادل للاستثمارات بين مختلف جهات المملكة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي نصت عليها التوجيهات الملكية السامية.

هذا التوزيع لا يضمن فقط التنمية الاقتصادية المتوازنة، بل يساهم أيضا في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ويعزز التماسك الاجتماعي.

السيد الوزير،

هنا كنستحضر الشعارات اللي رفعاتها الحكومة واللي واعدتو بها المواطنين، وبعد الاطلاع على مذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار، تنظن أن الحكومة تخلات على هذه الشعارات وغادية فاتجاه ديال تعميق

الفوارق، جهة أحسن من جهة وجهة تتفضلوها على جهة.

السيد الوزير،

كاينين جهات ما اخذاتش حقها وما غاديش تاخذ حقها إيلا مشيتو هكا.

اليوم جهة درعة- تافيلالت كتعاني من غياب البنية التحتية، وكتعاني من نقص فالرحلات الجوية، ما كاين لا سكة حديدية، لا طريق سريع، لا طريق سيار اللي غيشجعو المستثمر باش يستثمر فالجهة ديالنا ويخلق فرص شغل للشباب اللي تيعاني الويلات، رغم المقومات السياحية والمعدنية، ومع ذلك ما كاين لا التفاتة لا والو، ولا الناس ديال الجنوب الشرقي الله يعمر هادار، ودراوش غير خليهم راه تيصبرو.

السيد الوزير،

هاذي راه حكرة، واليوم الناس ديال الجنوب الشرقي بغاو حقهم فالاستثمارات وبغاو حقهم فالتنمية وبغاو توزيع عادل للاستثمارات، راه البطالة كتزاد والكفاءات باش معروفة الرشيدية والشباب الرشدوي الغني عن التعريف كيعاني، والهجرة كتزاد نهار على نهار.

السيد الوزير،

راه اللي بغا فيكم يجي للجنوب الشرقي تيجي فالطيارة، ما عمركم جيتو فالطرقات، تعرفو وتشوفو كيفاش دايرين.

جهة درعة-تافيلالت راه اعطى الله ما يدار فيها، خصكم غير تتحركو وتنصفو هاذ الجهة هاذي وتعطيوها حقها، وما تديروش العراقيل للمستثمرين، راكم من أكثر الحكومات حظا في التاريخ المعاصر، وجميع الامكانيات متوفرة عندكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الأصالة والمعاصرة للتعقيب.

تفضل السي ويحيى.

المستشار السيد عدي ويحيى:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم الهام، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن ما رصدته الحكومة هذه السنة من ميزانية تعكس حرصها على تطوير هذا القطاع الذي يساهم بشكل كبير في تعزيز الدينامية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الشغل، ورغبتها في تحقيق العدالة المجالية في مجال الاستثمار العمومي.

وفي هذا السياق، السيد الوزير المحترم، ندعو الحكومة إلى الاهتمام، خاصة بأقاليم جهة درعة-تافيلالت، حتى يستفيد المواطنون بأقاليم الرشيدية، زاكورة، تنغير، ورزازات، ميدلت، من الاستثمار العمومي، وذلك بالتركيز على المجالات الاقتصادية التي تناسب خصوصية كل إقليم، تحقيقا للتنمية الجهوية، تحترم أماكن العيش والهوية الثقافية لكل جهة.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أهمية الاستثمار في قطاع السياحة والسينما والمعادن والفلاحة، لما لذلك من أثر مباشر على التنمية المحلية وعلى استقرار ساكنة المنطقة الحدودية، كما تحتاج المنطقة للاستثمارات المستعجلة في البنيات الطرقية لفك العزلة عن مختلف الجماعات الترابية، وأذكر في هذا الصدد، الطريق الإقليمية غير المعبدة الرابطة بين "جماعة الطاوس" و"سيدي علي" بإقليم الرشيدية و"حصية" بإقليم تنغير.

وأخيرا نؤكد، السيد الوزير، على مقترحاتكم القديمة والجديدة الخاصة بالاستثمار في الربط السككي بين جهة درعة - تافيلالت والجهة الشرقية، لما سيكون لهم من قيمة مضافة على عدة مستويات اجتماعيا واقتصاديا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، للرد على التعقيبين، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

أشكر المستشارين المحترمين على التعقيب ديالهم.

أنا نقدر نأكد بأن الوعي ديال الحكومة بالعدالة المجالية هو حقيقة، احنا عارفين بأن المناطق ما اخذاتش الحق ديالها فالتنمية، المسألة ماشي وليدة اليوم، ماشي وليدة البارح، هاذي تعاقب ديال الحكومات، ديال سياسات عبر العقود والسنين.

وبالتالي، احنا الآن بصدد عمل واحد الشراكة مع الجهات المعنية في القريب العاجل، باش نعرفو بالمقويات والمؤهلات ديال المناطق، أنا عارف المنطقة ديال درعة - تافيلالت، مقويات فلاحية هائلة، سياحية، نقدرو كاع السياحة الداخلية الوطنية خصنا نعرفو بها، راه ما نتسناوش أن نديرو السياحة الأجنبية، المغاربة ولاو مستهلكين من الطراز العالي من الناحية السياحية.

نعرفو بالمؤهلات الطاقية ديال المنطقة، ماشي غير المعادن حتى الطاقات المتجددة، وهنايا احنايا فهاذ المشروع ديال "المغرب الأخضر" إن شاء الله، ديال المغرب الطاقي جديد، غادي نوجهو المستثمرين لجميع الجهات، هاذي قناعة، وهاذي التزام وهاذي أمانة عندنا احنايا.

وفي القريب العاجل إن شاء الله، غادي نزور المنطقة ديال درعة - تافيلالت، وغنهضر مع المحليين باش يعرفو الإمكانيات، أول حاجة اللي يقدرو يوظفوها في القريب العاجل والمؤهلات اللي يخدمو عليها مع الجهات المعنية باش نوجدو المنطقة، باش تكون فمستوى عالي.

اللي بغيت نذكر، هو أن مشاريع كثيرة تمت الإنجاز ديالها فالجهة، 43 مشروعا صناعيا اللي تحقق وغيتحقق فالمنطقة، فاللجنة الوطنية الأخيرة دالاستثمار، صادقنا على 3 دالمشاريع فالجهة اللي غيخلق لنا 900 منصب شغل، فالآونة اللي غادي تجي إن شاء الله، وبالتالي احنايا أي مستثمر تنحاولو كمسؤولية منا نوجهوه خارج المدار ديال طنجة- الجديدة.

بطبيعة الحال، أن الجهات كيفما قلت، الجهات المحلية خصها تلعب الدور ديالها، ماشي غير باش تكون شريكة دالوزارة، بل مع جميع الفاعلين فالمجال ديال استقطاب الاستثمار.

تنظن غادي يكون عندنا لقاء فدرعة- تافيلالت، فالقريب العاجل، نوحدو الكلمة، نوحدو العمل، الهدف ديالنا هو خلق، ماشي باش نزايدو بعضياتنا، ولكن ذاك المواطن اللي محتاج للخدمة، محتاج قوت العيش ديالو، محتاج الدواء ديالو، محتاج الفلوس ديالو باش عيش، المسؤولية ديالنا كاملين، احنايا واعيين بها، وندير و اليد فاليد إن شاء الله ونحاولو نخلقو هاذ المجال هذا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لجذب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم وسبل تيسير هذه التدابير".

الكلمة للمستشارة لبنى علوي، لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة.

شكرا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لجذب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم وسبل تيسير هذه التدابير؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

الاستثمارات الأجنبية وخصوصا مغاربة العالم من المسائل اللي صراحة عندي ليها، كتربطني بها واحد العلاقة شخصية.

بداية، من الضروري أن أشير أن برنامج عمل الحكومة والمجهودات التي تقوم بها تهدف للنهوض بالاستثمار بصفة عامة، باعتبارها قطاع مصيري من خلال تعبئة الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية واستثمارات مغاربة العالم كذلك.

وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بإصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار، من خلال اعتماد ميثاق جديد للاستثمار ومحفز لكل الاستثمارات، وطنية كانت أو أجنبية، بالإضافة لوضع خارطة طريق استراتيجية وعملية لتحسين مناخ الأعمال بشراكة مع كل الفاعلين لتحديد الأوراش التي سيتم الاشتغال عليها خلال الفترة 2023-2026، من خلال 46 مبادرة لها تأثير مباشر على تيسير عمل الاستثمار وتجاوز العراقيل التي تواجه المستثمرين.

وتجدر الإشارة أنه تم إطلاق 83% من هذه المبادرات عند نهاية 2024، هذا موازاة مع تنظيم جولات دولية للتعريف بالعرض المغربي في مجال الاستثمار والتواصل مع شركات رائدة من أجل جلب مشاريع استراتيجية ذات قدرة على خلق منظومة اقتصادية واعدة، وهنا أذكر على سبيل المثال منظومة التنقل الكهربائي.

وبلغة الأرقام، اسمحوا لي أن أقول بأن منذ دخول الميثاق الجديد للاستثمار حيز التنفيذ، صادقت اللجنة الوطنية للاستثمار على 171 مشروعا استثماريا، منها 53 مشروعا ممول باستثمارات أجنبية من 18 دولة أجنبية بطبيعة الحال، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 94 مليار درهم أي ما يعادل 30% من إجمالي الاستثمارات المصادق عليها، وستساهم هذه المشاريع في خلق أكثر من 54.000 منصب شغل.

ويتمحور برنامج عمل الوزارة من أجل الرفع من استثمارات مغاربة العالم الذين يخصهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بعناية مولوية خاصة، حيث تفضل جلالته بإعطاء تعليمات سامية لمواكبتهم حول:

1. تعزيز التواصل مع مغاربة العالم، بكل الوسائل المتاحة لتعريفهم للفرص الاستثمارية في بلادهم؛

2. تنظيم لقاءات خاصة مع مغاربة العالم من خلال كل جولة ترويجية؛

3. تعزيز بنيات الاستقبال والتوجيه والمواكبة على المستويين الوطني

والدولي؛

4. بالإضافة للاشتغال على تطوير منصة خاصة معززة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفير كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار وترجمتها للغات بلدان الإقامة.

وتجدر الإشارة أنه تم وضع خلية خاصة لتتبع استثمارات مغاربة العالم على مستوى وزارة الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أن بلادنا اتخذت إجراءات مهمة لجلب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم.

السيد الوزير المحترم،

كشفت التقارير الرسمية عن تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة ناهزت 50%، وهو ما يقتضيه بذل مجهود مضاعف من أجل تجاوز بعض العراقيل التي تواجه المستثمرين، والتي نذكر منها:

- تعقيد الإجراءات الإدارية وطول المساطر المعتمدة؛

- ضعف البنية التحتية خاصة ببعض المناطق؛

- تقادم الترسانة القانونية المتعلقة بالاستثمار؛

- وطول مدة النزاعات القضائية والتجارية، وهو ما يزيد من مخاوف المستثمرين؛

- استمرار بعض مظاهر الفساد وضعف الشفافية.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نؤكد على أن تحفيز الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم يحتاج إلى:

1. ضمان إشراك حقيقي لمغاربة العالم في الحياة السياسية والاقتصادية؛

2. إخراج قانون الإضراب بما يضمن معادلة تأمين الحق في الإضراب كحق دستوري وضمان حرية العمل؛

3. إخراج قانون النقابات المهنية مما يضمن تنظيم الحقل النقابي، وبالمناسبة فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يطالب منذ 2005 بإصدار قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب؛

4. مواصلة إصلاح القضاء، لأنه لا تنمية بدون عدالة حقيقية، والمستثمر في حاجة إلى إنصافه في حالة لجوئه للقضاء مع تمكين هذا الجهاز من الوسائل اللازمة لأداء مهامه؛

5. تبسيط الإجراءات ورقمنتها وتسريع تنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري، خاصة فيما يتعلق بوثائق التعمير والرخص ذات الصلة، والوعاء العقاري والوصول إلى الطلبات العمومية؛

6. وفي الأخير، ربط الدعم والتحفيز الضريبي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بمجموعة من الأهداف، كبرنامج التشغيل والاستثمار، مع خلق مناصب الشغل وظروف العمل اللائق واحترام قانون الشغل.

7. وضع نظام تأشيرة خاصة للمستثمرين الأجانب؛

8. ثم تعزيز دور الأبناك قصد المساهمة في تمويل المشاريع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآني الرابع موضوعه "دور المراكز الجهوية للاستثمار في النهوض بالاستثمار وضمان نجاعة وفعالية تدخلاته".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد محمد حنين، السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

عن نفس السؤال الذي تكلمتم عنه، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للجواب.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم شكرا لكم.

السيد المستشار المحترم،

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، باشرت الحكومة تنزيل تصور جديد متكامل ومتعدد

الأبعاد لتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار وتمكينها من الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة تأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي هذا الصدد، تم الاشتغال على:

أولا: مراجعة الإطار القانوني لهذه المراكز، والتي تكللت بدخول القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار حيز التنفيذ، والذي جاء بمستجدات مهمة أذكر منها:

- الرفع من مستوى مسؤولية المراكز الجهوية للاستثمار؛

- وتعزيز التنسيق بين المراكز ومختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي؛

- وأيضا تأطير منح الاستثناءات في مجال التعمير؛

- وتوضيح وتقوية المسطرة المتعلقة بمعالجة الطعون؛

- بالإضافة لذلك، تحديد آجال معالجة ملفات الاستثمار في مختلف المراحل لتوضيح الرؤية بالنسبة للمستثمر.

والأهم هو التنصيص على اللاتمركز الفعلي لعملية الاستثمار بالنسبة للمشاريع التي تقل على 250 مليون درهم، تماشيا مع روح الجهوية المتقدمة، مع العلم أن هذه الفئة من المشاريع تشكل الجزء الأكبر من المشاريع الاستثمارية ببلادنا.

ثانيا: إعادة التفكير في تموقع المراكز على المستوى الجهوي، حيث قامت الوزارة بإنجاز تشخيص استراتيجي مفصل للمراكز الجهوية للاستثمار، يشمل جوانب تقنية وأخرى تنظيمية بهدف تحديد تموقعها الجديد، وجعلها مرجعا للاستثمار على المستوى الجهوي وفاعلا أساسيا في الترويج للمؤهلات المجالية، ومحركا لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

ثالثا: بلورة خارطة طريق عملية تمكن من تنزيل وتفعيل الإصلاحات الجديدة بانسجام مع أهداف الاستثمار، وفي هذا الإطار يوجد تواصل مستمر وتتبع دقيق للمراكز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب الذي تضمن مجموعة من التدابير التي باشرتها الحكومة والتي تعتزم مباشرتها من أجل النهوض بالاستثمار ببلادنا.

لكن، السيد الوزير، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أنه مهما كانت جودة القوانين، لا يمكنها أن تعالج المشاكل المطروحة، بحيث أن مشكل الاستثمار في بلادنا ليس ناتج بالضرورة عن مشاكل ذات الطابع القانوني، بل هو في الأصل يرجع إلى مشاكل تتعلق بالتدبير.

المراكز الجهوية للاستثمار، لا أعمم، ولكن في عدد من الحالات تنهج مقاربة إدارية صرفة للتعامل مع ملفات الاستثمار، بما تنطوي عليه هذه المقاربة، يمكن لي نقول لها لكم السيد الوزير، ما تنطوي عليه من بيروقراطية قاتلة، بكيفية لا تراعي التحديات التي تواجهها بلادنا في جذب الاستثمار.

تتعرفو التحديات اللي تيعرفها مناخ الأعمال والاستثمار وطنيا جهويا، دوليا، منافسة شرسة باش ملي تيجي هذاك المستثمر لبلادنا، أو لا ذاك المواطن المغرب اللي تيدخر وتيبغي يستثمر تيمشي لهاذ المركز ديال الاستثمار تيصيب الأبواب مغلقة ولا يجد حوارا فعالا من أجل مساعدته على إنجاز مشروعه.

لذلك، السيد الوزير، احنا معك في الإطار القانوني والإصلاح ديالو واليوم يمكن لنا نأكدو على أن عندنا إطار قانوني متميز ومتطور في هذا المجال، تيبقى ضرورة الاشتغال السيد الوزير على المواصفات التي يجب توفرها ومراعاتها في المسؤولين على هذه المراكز الجهوية.

قلت بأنه لابد من مراعاة هذه الشروط، منها مراعاة التشبع بروح المقاولة لدى هذا المسؤول الذي يشرف على مركز جهوي للاستثمار، وتفاعله وقدرته على التجاوب السريع مع توجهات الحكومة، لأن بعض المرات تنصيبو مركز جهوي في واد والتوجهات الحكومية في واد آخر، وهذا الدور ديالكم السيد الوزير للقيام بهاذ المجهود.

هدفنا من ذلك تحويل هاذ المراكز إلى محفز، إلى مساعد على الاستثمار وليس منفر ومعرقل لمجهودات الاستثمار.

اليوم، نحن مطمئنون على الإطار القانوني، مطمئنون على تنافسية الاقتصاد الوطني ديالو والقدرة على جذب الاستثمارات، كل ذلك بفضل توجهات الحكومة الواضحة والصريحة للارتقاء بالاستثمار في بلادنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا واعيين كل الوعي بهاذ المسؤولية هاذي، وبهاذ التحديات هاذي، الإصلاح دائما تيبدا بواحد المستوى والإنسان تيزيد للقدام.

كاين حوائج بزاف اللي تدارو مزيانين، كاين واحد الانتقال نوعي جد مهم في هاذ المنظومة ديال الإصلاح ديال المراكز الجهوية ديال الاستثمار، وماشي وصلنا للهدف ديالنا، احنا مازالين خدامين إن شاء الله، في كل زيارة للمنطقة كنتلاقى مع (CRI[1]) المستثمرين ديال المنطقة، كذلك كان في فاس، كذلك كان في كلميم - واد نون، وفي الأسبوع الجاي غادي تكون في بني ملال، نسمعو المستثمرين أشنو المشاكل ديالهم، وخوذوها مني وعد وعد حر، دين علي أن أي اقتراح، أي تشكيك، أي مشكل عند المستثمر تناخذوه بجدية وكنتواصلو مع المراكز الجهوية وتنوجدوهم باش يكونو في أعلى مستوى إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "جاذبية الاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السؤال ديالنا، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لخلق جاذبية استثمارات وطنية ومجالية نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم.

[1] Centre Régional d'Investissement.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد أن المملكة المغربية وباعتزاز هي وجهة مفضلة لاستثمارات ذات تنافسية عالمية، بفضل الاستقرار الذي تعرفه المملكة والحمد لله، التوفر على بنيات تحتية بمواصفات عالمية والحمد لله، اتفاقيات تبادل حر مع دول عديدة في العالم تمنح ولوج المستثمرين لسوق استهلاكية تفوق 2.5 مليار نسمة والحمد لله.

الطاقات البشرية الهائلة والحمد لله، الريادة في مجال الانتقال الطاقي والحمد لله، بلدنا في أعلى مستويات، وإن شاء الله غادي نحققو واحد الانتقال في الاستثمار اللي غادي يشهد بها التاريخ في المستقبل إن شاء الله، والقدرة على التنفيذ السريع للمشاريع هاذي مسألة خاصة بالمغرب.

المشاريع تتحقق بواحد السرعة في المغرب، الدول العالمية ما يقدروش عليها في بعض المرات، الدول الأوربية ما يقدروش عليها، هاذ المسألة هاذي تيخصنا نعترفو بها ونعتزو بها.

وبالإضافة لكل هذا، تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، الذي يشكل إطارا محفزا للاستثمار ويضع أنظمة للدعم، تمنح تحفيزات تصل إلى 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

ومن أهم المؤشرات على جاذبية الاستثمارات، الانتعاش الذي عرفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي سجلت 39.6 مليار درهم نهاية شهر نونبر 2024، مسجلة زيادة بنسبة 30% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023، وإن شاء الله، هذه الأرقام ستعرف ارتفاعا في المستقبل.

والوزارة ستواصل العمل على تحسين مناخ الأعمال لتعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات الوطنية والأجنبية، من خلال:

- مواصلة التنسيق مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لتتبع وتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، في إطار المجهودات المستمرة لتحسين مرتبة وصورة المغرب على الصعيد الوطني والعالمي فيما يخص مناخ الأعمال؛

- وتسريع الورش المتعلق بتحسين وتبسيط مسارات المستثمر بالتنسيق بين مختلف الفاعلين، من خلال اعتماد مقاربة شمولية، تهم مسار المستثمر من أوله إلى آخره.

وسيتم خلال المرحلة القادمة الاشتغال على:

- إعداد خطة لتنفيذ الإجراءات والمشاريع المتعلقة بتبسيط وتحسين المسارات الاستثمارية المعنية بعد التوافق عليها مع القطاعات المعنية؛

- وكذلك العمل على تفعيل إجراءات التبسيط والتحسين للمسارات ذات الأولوية؛

- كذلك إعداد وسائل التواصل والتوعية بهدف التعريف بهاته الإجراءات وتشجيع الإدارات على الانخراط، كولشي ينخرط في هاذ المشروع هذا في هذا الورش بالنسبة للمسارات الأخرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا السي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب.

في الحقيقة لا يختلف اثنان على أن هناك كاين مجهود كبير جدا، وهاذ المجهود تيبان في واحد ثلاثة ديال الجهات، بمعنى أنه الاستثمارات كلها مشات لواحد ثلاثة ديال الجهات فيها تقريبا اللي اخذات 80% ديال الاستثمارات اللي تهضرو عليها، السيد الوزير، وهذه هي النقطة اللي ضعفت هاذ المسألة اللي تهضرو عليها دابا، بأنه كاينة جاذبية.

الجاذبية تتخص واحد المنطقة، هضرتي قبيلة، السيد الوزير، على أن خص المنتخبين خصهم ينخرطو مع الحكومة، متفقين، ولكن نرجعو للميزانية ديال المنتخبين ديال 1503 ديال الجماعات، فيها من 8% حتى إلى 10% من الميزانية ديال الدولة، بمعنى أنه هذاك الميزانية اللي تهضرو عليها ياالاه تتخلص موظفي الجماعات، كيفاش غادي يدخلو معكم هاذو في الشراكات، السيد الوزير؟ مع العلم أنه الاستثمار العمومي ديال الدولة كله معروف فين غادي، في هاذ المحور هذا، ودورو شوية (le volant) ورجعو لهاذ المناطق اللي مخصوصة، وتما غادي يبان بأن كاين واحد الإبداع، على أساس أنها تكون عدالة مجالية حقيقية، لأن راه لا يمكن أننا نبقاو نصفقو ونجيو هنايا نشوفو الاستثمارات في جميع المناطق ونبقاو حيث نجيو للمناطق ديالنا تنبقاو نتحججو، الوزارة ما بقاش.. أو لا الحكومة ما بقاش عندها شي حاجة اللي خصها تحجج بها، خصها تاخذ على عاتقها هاذ المناطق، لأن حتى هي عندها ما يفيد والإمكانية باش أنها تستقطب الاستثمارات.

اللي ما يخليهاش تستقطب استثمارات، السيد الوزير، أعطيك مثال بسيط جدا، دايرين في الدعم خصها توصل واحد 50 مليون ديال الدرهم في الاستثمار عاد ياخذ الدعم من الدولة، بالله عليك واحد غادي يمشي لفكيك ولا غادي يمشي للرشيدية ولا الحسيمة ولا كلميم غادي يوصل في الاستثمارات، (déjà) هو ما عندوش باش يوصل وزدتو هاذ 50 مليون ديال الدرهم، بمعنى أن الاستثمارات موجهة، موجهة، وهذا إشكال كبير جدا وهذا هو الاحساس ديالنا الحقيقي.

أما إيلا ما هضرناش على 50 مليون ديال الدرهم وفهمنا بأن ذوك المناطق اللي هي مخصوصة خصها كذلك توصلو بأن هاذ 50 مليون الدرهم ما يمكنش تكون على هاذ المناطق هاذي، خصنا نزلو لأقل من هاذ 50 مليون درهم، باش يمكن لنا نجاوبو على هاذ المستثمرين اللي بغاو يجيو لهاذ المناطق، راه ما شي أي جهة يمكن لها تدير الجاذبية، ولكن الطريقة باش تتعاملو مع هاذ المناطق مازال ما فيهاش إبداع السيد الوزير.

وأنا تنتمنى وتنترجى، وهذا وكان السيد الوزير احداك السي وزير التجارة والصناعة كان اعطاني وعد أن هاذ المناطق حتى هوما راه عندهم استثمارات ديالهم، كنتمنى يكون اليد في اليد كلنا معا، لأن هذي تهمنا كلنا ما تهمش هذا ولا هذا، ما فيهاش مزايدات، فيها ناس اللي ضروري خصنا نتعاونو، الله يجازيكم بخير، باش هاذ المناطق وهاذ الأبناء ديالنا وهاذ الشباب ديالنا يعرفو بأن حتى الحكومة راه تتجاوب على الانتظارات ديالهم، وبالتالي حتى المساءلة ديالنا تلقاو باش نجاوبوهم راه ما عندناش باش نجاوبهم، كنمشيو لتما تنبقاو تنقولو لهم راه صوتنا ورجعنا والله يكمل بخير.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار الرد في حدود..

تفضل السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

تنظن بأن قانون مشروع ديال دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، اللي غادي يخرج إن شاء الله في القريب العاجل غادي يحل واحد المشكل كبير ديال هاذ المستثمرين اللي تيستثمرو في المناطق النائية، مغاربة العالم الاستثمارات ديالهم يستثمروها في المناطق ديالهم، بالمدن ديالهم، في الأقاليم ديالهم.

تنظن في هاذ الشهور الجاية الاتجاه غادي يكون مزيان إن شاء الله.

ديرو يد في يد أنا والسيد الوزير، ها احنا دايرين يد في يد إن شاء الله مع...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

شكرا، شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "استراتيجية الحكومة في تنزيل ميثاق الاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية الحكومة لتنزيل ميثاق الاستثمار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، للإجابة.

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

الميثاق الجديد للاستثمار يندرج ضمن إصلاحات مهيكلة التي باشرها المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده، ويشكل آلية أساسية لتقوية منظومة الاستثمار والتحفيز وتحقيق أهداف الاستثمار متمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص وإحداث 500 ألف منصب شغل خلال فترة 2022-2026.

وفي إطار تنزيل هذا الميثاق تشتغل الحكومة على:

أولا: تفعيل أنظمة دعم الاستثمار ومواكبة المشاريع الاستثمارية المؤهلة للاستفادة منها، حيث تم تفعيل نظام الدعم الأساسي الذي استفاد منه 162 مشروعا استثماريا، بقيمة اجمالية تقدر بـ 244 مليار درهم، ستمكن من إحداث 86 ألف منصب شغل، وتفعيل نظام دعم خاص موجه لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والتي استفاد منها 9 مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية تقدر بـ 65 مليار درهم، ستمكن من إحداث 37 (المقصود: 37.000) منصب شغل إن شاء الله، ما يجسد الدينامية التي خلقها ميثاق الاستثمار الجديد والتي رفعت من حجم الاستثمارات موضوع الاتفاقية مع الحكومة من حيث الحجم وأيضا من حيث القدرة على خلق فرص الشغل.

ثانيا: بلورة وتنزيل خارطة استراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، والتي تتضمن 46 مبادرة، تم إطلاق 83% منها، وتهم هذه المبادرات تسهيل عملية الاستثمار وريادة الأعمال ودعم التنافسية الوطنية وتطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار، بالإضافة لتكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد.

ثالثا: تفعيل آليات الحكامة المرتبطة بالميثاق الجديد، حيث تم توحيد حكامة الاستثمار وتفعيل اللامركزية بالنسبة لاتفاقيات الاستثمار التي يقل مبلغها عن 250 مليون درهم، من خلال إعدادها والتوقيع عليها على الصعيد الجهوي.

ومن جهة أخرى، عملت الوزارة على تنظيم جولات وتظاهرات ترويجية على المستويين الوطني والدولي لجلب الاستثمارات والترويج للعرض المغربي وتنويع المستثمرين وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام لتنفيذ مشاريع استراتيجية.

بالإضافة إلى مباشرة إحداث المرصد الوطني للاستثمار للتوفر على معطيات دقيقة وموضوعية، تمكن من تتبع تنزيل أهداف الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب السيد الأنصاري.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على الإجابة، على الإيضاحات، إلا أنه ملي كنبغيو نعالجو هاذ الموضوع ديال ميثاق الاستثمار، لابد من الإشارة للهدف المبتغى من الاستثمار واللي كان هو - على كل حال - إنجاز مهم لهاذ الحكومة الحالية، لأنه هاذ الميثاق تعطل لسنوات.

والآن الحكومة الحالية يحسب لها أنه خرجت هاذ ميثاق الاستثمار

ومهم جدا في التنمية ديال بلادنا، إلا أنه الهدف المرصود هو هاذ المعادلة اللي كاينة ما بين القطاع العام للاستثمار العمومي والاستثمار الخصوصي، ملي كنعرفو في أفق عندنا الهدف في أفق 2035 أننا نقلبو نسبة الاستثمار الخاص للثلثين والاستثمار العام للثلث، فهذا في الحقيقة واحد الهدف كبير جدا.

ومن خلال النقاش والأسئلة ديال الإخوة المستشارين، اليوم كنلاحظ بلي جهة درعة- تافيلالت هي في الصميم ديال المداخلات كلهم، فبكل صدق السيد الوزير، كنشوف على أنه التنزيل ديال ميثاق الاستثمار بالتحفيزات اللي تعطات في مستويات ديال 250 مليون ديال الدرهم و50 مليون ديال الدرهم، فهذا يستثني أيضا هاذ الجهات المعزولة والجهات الضعيفة على غرار جهة درعة – تافيلالت.

وكما كنعرفو، البيئة ديال الاستثمار لابد أن تكون مشجعة، ومن أهم الشروط ديال التشجيع ديال الاستثمار هو البنية التحتية، ملي كنعرفو جهة درعة- تافيلالت الجهة الوحيدة في المغرب الآن التي ما مربوطاش بالسكة الحديدية ولا بالطريق السيار ولا حتى بالطريق السريع، فلابد ما يمكنشاي خصوصا ملي كنعرفو بلي هاذ المناطق تزخر بكميات هائلة، وكنعرفو بأن وهاذي مرة أخرى باش نوجه للسيد الوزير، ونتمناو أنه يتم العمل في هاذ الإطار ديال التعامل مع وزارة الصناعة والسيد وزير الصناعة والتجارة معنا اللي سن واحد الاستراتيجية جديدة التصنيع التي تبتغي استثمار المواد الأولية اللي عندنا واللي تزخر بها بلادنا.

احنا في إطار الاستراتيجية ديال "صنع بالمغرب" اللي باش نعوضو الواردات وكنعرفو أن صناعات متطورة كصناعة السيارات والطائرات اللي فيها الكثير من الأجزاء التي تصنع من خلال مواد أولية عندنا موجودة، فحان الوقت الآن لسن واحد الاستراتيجية واضحة المعالم بالتعاون ما بين وزارة الاستثمار ديالكم ووزارة الصناعة والتجارة وصناعة ووزارة الرقمنة.

ولابد من الإشارة أيضا لواحد الموضوع مهم جدا ملي تنديرو جرد السيد الوزير ما عرفتش واش.. كنتمناو أنكم درتو الجرد ديال الملفات العالقة في المراكز الجهوية للاستثمار إيلا اخذينا بعين الاعتبار فقط الملفات العالقة والتي لم يبت فيها لحد الآن بقرار في إطار اللجنة الجهوية اللي تتعطي ترخيص لبعض هذا.. راه كاين واحد الكم هائل ديال الأفكار والمشاريع وبنك مشاريع مهم جدا يجب الانكباب عليه باش يمكن لنا نسايرو هاذ المستثمرين الذين يطالبون المراكز الجهوية بالتسريع للأداء ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير لديكم 25 ثانية إيلا كان..

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تنظن على أن نظام دعم المقاولات الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة اللي ذكرتو قبل، غادي يخلق واحد الاستثناء، ثيقو بيا بأن المستقبل غادي يخلق واحد الدينامية كبيرة في الاستثمار، استثمارات مغاربة العالم، الشركات الكبرى غادي تجي وغادي نوجهوها لجميع المناطق.

احنا العمل ديال هو تنوجهو الشركات اللي تتجي تستثمر في المغرب في المناطق البعيدة لأن عندنا واحد المسؤولية وواعيين بها، مسؤولية وطنية واعيين بها، تنواكبوهم، كاين مشاريع اللي جاو ناس باغيين يستثمرو في المنطقة ديال الرباط، مشاو ديناهم لخريبكة، ديناهم لفاس، ديناهم لمناطق بعيدة على فاس بشي شوية، يعني احنا تنديرو واحد المجهود، مشينا لكلميم فهاذ المشاريع ديال الهيدروجين الأخضر، في مناطق عديدة من المغرب اللي غيكون فيها المشاريع ديال مستوى عالمي.

تنظن بأن الوعي ديالنا بهاد المسؤولية هاذي كبير ونتمناو المستقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة.

وننتقل للسؤالين الموجهين لقطاع التجارة والصناعة حول "التجارة الإلكترونية"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، وموضوعه "السياسات المتبعة لتنظيم التجارة الإلكترونية".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الاله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

في ظل النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن السياسات المتبعة من طرف وزارتكم لتنظيم هذا القطاع وضمان حقوق المستهلكين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير، كيفاش كتتعامل الحكومة مع موضوع التجارة الإلكترونية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة للإجابة على السؤالين.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا على هاذ الأسئلة اللي هي أسئلة هامة.

كما كتعرفو التجارة الإلكترونية كتعرف نمو كبير فهاذ السنوات الأخيرة، رقم المعاملات باش نعطيكم الأرقام ديال سنة 2023، (2024 مازال ما خرجش) كان 22 مليار درهم، الزيادة السنوية في الخمس السنوات الماضية ديال رقم المعاملات هي 30% سنويا، يعني تجارة اللي كتعرف تطور كبير، وكلنا فالمحيط ديالنا كنشوفو هاذ الظاهرة كيفاش كتنتشر.

بالنسبة للتأطير كاين:

أولا، تأطير قانوني، ترسانة قانونية قديمة وجديدة اللي كتواكب هاذ التجارة هاذي:

- كاين القانون الأول هو القانون ديال حماية المستهلك اللي عرف تطورات وكاين اقتراح مشروع قانون اللي هو تم إعداده وتم رسله للأمانة العامة للحكومة؛

- كاين أيضا القانون المتعلق بسلامة السلع والمنتجات والخدمات؛

- كاين القانون المتعلق بالأداء الإلكتروني؛

- كاين القانون المتعلق بحماية البيانات الشخصية؛

- كاين القانون المتعلق بالأمن الإلكتروني؛

- كاين القانون المتعلق بخدمات الثقة والمعاملات الإلكترونية؛

- يعني كاين ترسانة قانونية قوية اللي كتأطر هاذ الإطار؛

- اليوم عندنا عدد ديال التحديات اللي باقيين.

التحدي الأول، هو أننا حق اللجوء إلى القضاء في حالة أو اللجوء إلى هاذيك موالين المنصات في حالة كان شي عطب فالمنتوج، هاذ صاحب المنصات ما كاينش التعريف ديالو، ما كاينش الإلزامية ديال التعريف ديالو، غيجي في إطار تحيين وتجويد القانون إن شاء الله.

كاين مشكل ديال التوزيع، كتعرفو ذاك الكيلو ديال الملحة إلى آخره، في إطار الاحتكار ديال البريد اللي هو منفع، حيث كيمكن لنا باش نعطيو خدمات بريدية في جل أنحاء المملكة، ولكن فنفس الوقت كاين ممارسات اللي هي خصنا نتجاوزوها ونلقاو حلول باش تكون مرونة أكثر فالتجارة الإلكترونية، فالتوزيع الإلكتروني، وتكون أيضا مداخيل بالنسبة للبريد، لهاذ الخدمة العمومية.

كاين أيضا، خدمة المستهلك والحركة الاستهلاكية اللي هي كندعموها باش تواكب المستهلك فهاذ الإطار، وكاين عدد ديال المراقبات اللي كتدار، وأيضا كاين الحماية ديال التجار الآخرين في إطار العدالة بالنسبة للتوزيع والعمل في التجارة، وهذاك الشي علاش فرضنا الجمارك على هاذ المنصات بالنسبة للواردات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، السي عبد الإله حيضر، السيد المستشار المحترم.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أن تنظيم التجارة الإلكترونية أصبح يشكل محورا أساسيا فالتحول الرقمي للاقتصاد الوطني، حيث أظهرت الإحصائيات الأخيرة نموا متسارعا في حجم التجارة الإلكترونية ببلادنا، إذ تجاوزت المعاملات الإلكترونية عتبة 20 مليار درهم سنويا، مما يؤكد أهمية هذا القطاع الواعد في تنمية الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير،

صحيح، أنكم وضعتم خطوات مهمة في تنظيم وتكريس التجارة

الإلكترونية، غير أن التطور المتسارع للتكنولوجيا وتحدياتها يستدعي تحديثا شاملا للمنظومة القانونية، فالحاجة اليوم، تتطلب تطوير قوانين تواكب المستجدات في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية وتنظيم المنصات الرقمية.

كما أن تطوير البنية التحتية الرقمية يشكل تحديا أساسيا يتطلب استثمارات كبيرة في شبكات الأنترنيت عالية السرعة، ومراكز البيانات المتطورة وأنظمة الدفع الإلكتروني، إضافة إلى أن تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية يتطلب تطوير منظومة متكاملة للأمن السيبراني وحماية المستهلك.

وفي هذا السياق، نرى ضرورة التفكير في إنشاء هيئة وطنية مختصة بمراقبة وتنظيم التجارة الإلكترونية، خصوصا أنه نرى اليوم تنامي ظاهرة بيع بعض المنتجات الطبية وشبه الطبية ومستحضرات التجميل عبر المواقع الإلكترونية، دون رقابة كافية، حيث أن هذا الوضع يستدعي تعزيز آلية المراقبة عبر منح تراخيص خاصة للمواقع التي تبيع هذه المنتجات وتطوير نظام تتبع إلكتروني يضمن سلامة المنتجات من المصدر إلى المستهلك، وكذا تجديد العقوبات على المخالفين وتسهيل آلية تقديم الشكاوي للمستهلكين.

ومن جهة أخرى، يشكل دعم الشباب في هذا المجال فرصة حقيقية لخلق فرص عمل جديدة، لذا من الضروري إطلاق برامج تدريبية متخصصة وتوفير التمويل للمشاريع الناشئة وإنشاء حاضنات أعمال خاصة، فضلا عن تقديم حوافز ضريبية للشركات الناشئة في المجال الرقمي.

ختاما، نؤكد أن تطوير التجارة الإلكترونية يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية من قطاع عام وخاص، ونحن على ثقة بأن مجهوداتكم ستساهم في تطوير هذا القطاع الحيوي بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني والمواطن المغربي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي صبحي للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد محمد صبحي:

كنشكركم السيد الوزير على المعطيات اللي اعطيتونا.

فالحقيقة، قطاع التجارة الإلكترونية بالمغرب عرف واحد التزايد كبير فهاذ السنوات الأخيرة، وخصوصا فالفترة ديال كورونا، واحنا فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية كنثمنو عمل الحكومة على تطوير مجال التجارة الإلكترونية، ولكن السيد الوزير احنا باش نحافظو على الثقة ديال المستهلك خص نخلقو واحد الإطار قانوني اللي كيحارب العشوائية، لأنه المشكل اللي كاين هو أنه خصنا الثقة ديال المستهلك وهاذ المستهلك إيلا لقى راسو تغش فين غادي يمشي؟

آشمن إطار اللي غادي يحميه من الناحية القانونية؟ وخصوصا كنشوفو احنا بأنه 90% ديال الأداء عند التسليم، علاش؟ لأن واخا كيخافو من الغش ورغم ذلك كيتغشو، لأن الحاجة اللي كتكون للإشهار ماشي هي واخا تتجي في (l'emballage) راه هي هاذيك اللي في الإشهار ولكن الداخل ديالها ماشي هو ذاك الشي اللي كيطلب، هاذ الشي السيد الوزير خص تكون باش نحميو هاذ المستهلكين خصنا نحاربو هاذ الناس هاذو.

وثانيا، السيد الوزير، كما قال السيد المستشار المحترم، كاين بعض المنتوجات ديال الأدوية اللي خصها تكون محظورة وأشمن طريقة باش كتباع، عن طريق ديال التجارة الإلكترونية، ماشي معقولة، ما عرفنا منين جاية هاذ الأدوية هاذي، وكتشكل خطر على المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيبين في حدود ما تبقى من الوقت.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

أولا: وقبل كل شيء، متفق معكم 100%، الترسانة القانونية راه تتجدد وفي إطار التجديد وغتجي للمناقشة هنايا وإيلا كان التجويد ديالها راه غنجودوها جميعا، حيث الاهتمام ديالكم لحماية المستهلك وحماية المواطن اهتمام مشترك ديالنا كاملين، وغنشتغلو كاملين باش نزلوه على أرض الواقع، هذا الأول.

ثانيا: بالنسبة للمنتوجات اللي هي كتشكل خطر على المواطن كانت منتوجات صحية أو شبه صحية أو أدوية أو شبه أدوية أو تجميلية أو أخرى، راه نفس المراقبة اللي كاينة على المنتوجات الأخرى في التجارة كاينة، وهي أسهل بالنسبة لنا احنا، يعني يمكن كتبان لكم راه كتباع ولكن باش توصل حاجة أخرى، حيث الواحد يمكن له يلوح على الشبكة اللي بغا ولكن باش توصل للمستهلك كاين حاجة أخرى، حيث كتمر على عدد ديال المراقبة واحنا عارفينها بأنها تدارت وبأنها إيلا كان فيها شي خطر ولا ما كانش فيها الترخيص بالنسبة لهاذ المنتوجات راه ما غا توصلش.

معلوم كاين بعض الممارسات، بعض الشبكات بحال اللي كتشوفو

بالنسبة للتهريب إلى آخره، اللي كنحاربوه كما كنحاربو التهريب في أي حالة من الحالات.

بالنسبة للحاضنات والرقمنة ديال القطاع، أولا وقبل كل شيء اليوم كاينة تدريب ديال عدد ديال التجار بالنسبة للولوج إلى التجارة الإلكترونية، العام اللي فات واخا ذاك الشي باقي محتشم 4500 تاجر استافد من هاذ التدريب.

بالنسبة للحاضنات، العام اللي فات 118 شركة ناشئة في مجال التجارة عندنا (Moroccan Retail Tech Builder: MRTB) اللي حاضنة اللي كاينة في بنجرير اللي كتواكب المشاريع ديال التجارة الإلكترونية، وواكبت 118 مشروع إلى حد الآن ديال هاذ المقاولات الناشئة والمبدعة في التجارة الإلكترونية اللي هي كيستافد منها اليوم أكثر من 65.000 تاجر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان المواليان حول "المقاولة الوطنية" تجمعهما وحد الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "دعم المقاولة الوطنية ودعم تنافسيتها".

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

عن دعم المقاولة ودعم تنافسيتها نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة لوضع السؤال الثاني موضوعه "تحديث النسيج الإنتاجي الوطني بالمغرب".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السي مولاي عبد الرحمان ابليلا.

شكرا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن تحديث النسيج الوطني الإنتاجي بالمغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على هاذ السؤالين اللي هما في الحقيقة سياسة اقتصادية ديال البلاد، السؤال أشنا هو دعم المقاولات وتحيين وتشجيع القطاع الانتاجي ديال البلاد هي سياسة تراكمية ديال البلاد منذ أكثر من 25 سنة، اللي بدات البنية التحتية، راه هضرنا عليها قبيلة، بالانفتاح على أسواق جديدة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، بالمناطق الصناعية، بالعرض التكويني اللي هو تينبثق للمشاريع، بدعم الاستثمارات والمستثمرين، بالمواكبة ديالهم... إلخ.

اليوم، عندنا تحديات، والتحديات اللي عندنا ثلاثة:

- التحدي الأول: هو الاستفادة من القدرات ديالنا، كانت طبيعية أو كانت بشرية، أشنا هوما هاذ القدرات؟ عندنا القدرات ديال الاستدامة، هاذ القدرات ديال الاستدامة غتفتح لنا أسواقا جديدة، الاستفادة من الطاقات المتجددة، غتفتح لنا أسواقا جديدة وتتعطينا تنافسية أكبر، يعني القطاع الإنتاجي خصو بشموله يستافد من هاذ الطاقات المتجددة، اللي هي تتجي بتكلفة أقل وتتفتح ليه أسواق جديدة.

- التحدي الثاني: هو الانتقال من بلد بما يسمى بـ(low cost) إلى بلد (best cost)، احنا قربنا نوصلو ليه، ولا إلى بلد اللي تيعطي الحلول، اللي تيبدع وتيعطي الحلول، يعني تشجيع الإبداع وتشجيع البحث العلمي والتطور ديال المنتوجات وخدمات مبدعة، جديدة، حلول جديدة.

- التحدي الثالث: هو أننا خصنا نقلبو على توزيع عادل ديال خلق القيمة المضافة وخلق فرص الشغل، يعني في عوض ما تكون عندنا مقاربة اللي هي مقاربة مبنية على السوق، على الإمكانية ديال البيع، خصنا نرجعو للمقاربة على الإمكانية ديال تثمين ما لدينا، أشنا هو ما هو لدينا؟ هضرنا قبيلة على المعادن، هضرنا قبيلة على قدرات الإنتاج، الطاقات المتجددة، هضرنا على قدرات إنتاج منتوجات محلية دقيقة اللي عندها قيمة مضافة، ونعرفو نعطيوها هاذ القيمة المضافة ونقويوها ونسوقوها.

- التحدي الرابع: اللي عندنا اليوم، اللي هو تحدي اللي يمكن غندخلو فيه، هو التحدي ديال الاحتفاظ على بعض مناصب الشغل ملي تتكون الشركات مهددة أو لا الأسواق في مرحلة اللي هي مرحلة صعبة.

تنشوفو اليوم بعض المرات في النسيج في مراحل، تنشوفوه في الصناعات الغذائية في مراحل أخرى، لأسباب متعددة كانت أسباب مناخية أو أسباب القدرة الشرائية ديال الأسواق اللي تنصيفطو لها المنتوجات ديالنا أو الزبناء ديالنا اللي عندهم مشاكل في بعض الأحيان، وخصنا نلقاو الحلول باش يكون عندنا الإمكانية باش نخليو هاذ الشركات وهاذ المقاولات اللي بناو هاذ الكفاءات، اللي بناو هاذ الأسواق يكون عندهم مهلة أو فترة اللي تندعموهم فيها باش يمكن لهم يحتفظو على هاذ مناصب الشغل ويحتفظو على القدرات ديالهم الإنتاجية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

فريق الأصالة والمعاصرة السي أكناو للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الوزير المحترم على التوضيحات اللي تفضلتم بها، والتي تعكس الوعي العميق للحكومة بأهمية دعم المقاولة المغربية، لاسيما المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، باعتبارها رافعة أساسية لخلق الثروة وتوفير فرص الشغل، الذي يعتبر من بين أهم أولويات الحكومة في الوقت الحالي.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن المقاولات تعيش أزمة بسبب الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الظروف المناخية والأزمات الاقتصادية الدولية، لذلك يتعين تحسين مناخ الاستثمار والأعمال لمساعدة المقاولات على إعداد وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في محيط آمن ومحفز.

ونعتقد أن الأمر أصبح اليوم واقعا بعد أن أصبحت بلادنا تتوفر على ترسانة قانونية في مجال الاستثمار مهمة ومتكاملة، متمثلة في ميثاق الاستثمار والقانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية للاستثمار.

نثمن كذلك بهذه المناسبة، إصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق قانون الاستثمار، وخاصة ما يتعلق بالدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي.

كما نؤكد على ضرورة تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تستثمر أقل من 50 مليون درهم، وكذا الانكباب على دعم المقاولات التي تواجه صعوبات لإنقاذها من شبح الإفلاس.

كذلك، السيد الوزير، نطالب في هذا الصدد، بإشراك القطاع البنكي في دعم هذا النوع من المقاولات وتبسيط مساطير الاستفادة من القروض.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق التجمع الوطني للأحرار، السي ابليلا للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

هو حقيقة احنا ملي كنهضرو على النسيج الإنتاجي السيد الوزير، كنهضرو عليه فجميع القطاعات، القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، القطاع التجاري، قطاع الصناعة التقليدية... إلخ، ولكن إيلا بغينا نبقاو غير فالقطاع الصناعي والقطاع التجاري احنا دابا فالنقاش ديالنا، وخاصة ملي كيتطرح، خاصة فهاذ السنوات الأخيرة وبهاذ الإكراهات اللي كاينة المناخية، ملي كيتطرح المشروع ديال قانون المالية تنقولو أودي خصنا نراهنو على الصناعة وعلى التجارة كبديل للقطاع الفلاحي، فالمسألة ديال تحفيز التنمية، ولكن احنا ملي كنهضرو على القطاع الصناعي بالنا كيمشي مباشرة للصناعات الأساسية ديال السيارات وديال الطائرات وديال النسيج، ولكن كننساو شي شوية القطاعات الأخرى للصناعات الأخرى الموجودة.

اليوم، المقاولة فالمغرب باش نحفزو الإنتاج خص جوج ديال العناصر أساسية:

- العنصر الأول: هو تدبير الزمن عند المقاولة؛

- العنصر الثاني: هو تخفيض التكلفة.

فيما يتعلق بالعنصر الأول ديال تدبير الزمن، احنا كنلاحظو بأنه احنا يمكن رغم الإجراءات اللي درنا ورغم التحفيزات، رغم، رغم، تدبير الزمن بالنسبة للمقاولة هو مكلف جدا، اليوم غير إلى بغيتي تحدث واحد المقاولة خصك أسابيع وخصك شهور... إلخ (alors que)، في دول أخرى يمكن الأمر لا يتطلب أكثر من ساعة واحدة.

المقاولة كتحتاج للمواكبة ديالها أثناء الحياة ديالها، المقاولة اليوم وهي خدامة عندها إكراهات مع الإدارات العمومية، مع الإدارة الضريبية ومع الجمارك ومع (la CNSS[2]) ومع واحد المجموعة ديال الإكراهات، الشي اللي كيبين بأنه عوض أنه المقاولة ما تركز على الإنتاج كتبدا تركز على هاذ المشاكل التافهة.

ولهذا، احنا كنعرفو الرهان ديال المقاولة المغربية اللي تعزيز "صنع بالمغرب" والرفع من التنافسية ديالها خاصة في مواجهة المقاولات

[2] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

الأجنبية اللي كتعيش فالمغرب، إيلا غير بغينا ناخذو القطاع ديال التجارة كنعرفو بأنه اليوم الحوانت الصغار (les petits supermarchés)، وذاك الشي كيعانيو من واحد التنافسية ديال قطاعات أجنبية اللي حقيقة الانفتاح ديال المغرب تيفرض التواجد ديالها، ولكن خصنا نحميو المقاولة المغربية، خصنا نساعدوها ونواكبوها فيما يتعلق بالتمويل، خص القطاع البنكي يقوم بالواجب ديالو وخص القطاعات الاجتماعية الأخرى والقطاعات الأخرى الحكومية فيما يتعلق بالتكوين وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، لأنه الرهان بحال اللي قلنا هو القيمة المضافة خصها تكون كبيرة عند المقاولة المغربية وتكون قادرة على التنافسية وتكون قادرة على التشغيل والمزيد من التشغيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيبين في حدود ما تبقى من الوقت.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ التعقيبين اللي هما مهمين ومهمين جدا.

أولا، ما كاين غي المقاولة اللي غا تخلق لنا فرص الشغل اللي احنا محتاجين فيها، هاذ الشي احنا متفقين عليه جميع، وهاذ المقاولة خاصها مواكبة ومواكبة أدق، المواكبة في إطار الثقة المتبادلة، أشنو وقع؟ باش نكونو مسؤولين كاملين.

كاين نوع من فقدان الثقة، بين المقاولة والإدارة في بعض الأحيان، وأيضا البنوك في بعض الأحيان، راه كنا كنهضرو على (trois bilans, quatre bilans)، وكان نوع من فقدان الثقة، واحنا اليوم كنشتغلو جميعا باش نقويو هاذ عنصر الثقة، باش نقويو وباش نبينو أولا للمقاولة أن ملي كتكون مقاولة مسؤولة مواطنة راه كتلقى في المقابل المواكبة، وهاذ الشي شفناه خلال أزمة الكوفيد، شفناه بأن ملي كتكون التصريحات راه كتكون المقابل، ملي كتكون الشفافية كيكون المقابل، واحنا غاديين في هاذ الإطار، (la classification et la catégorisation)، باش المقاولات اللي كتساهم حيث محتاجة الدولة أيضا إلى المقاولة باش تجلب ما تحتاجه في إطار المشاريع ديالها باش تمكن من دعم المقاولة ودعم المواطن ودعم النمو ديال البلاد، وهاذ الشي اللي خصنا نبنيوه جميعا، خصنا نبنيو هاذ عنصر الثقة.

بالنسبة لإحداث المقاولات، لا يخفى عليكم أن صادقنا على مرسوم الإحداث الإلكتروني للمقاولات، واليوم المقاولة المغربية بكل ما تحتاجه من أوراق، (y compris) العدالة كتخلق في أقل من 72 ساعة، وفي المعدل تقريبا 24 ساعة باش تخلق مقاولة اليوم في المغرب عن طريقة إلكترونية والحمد لله.

وبالنسبة للإكراهات اللي كنشوفوها، عدد ديال الإكراهات بعض المرات كاين الظلم راه بحال اللي تتعرف استقبلت أرباب المقاهي اللي كانت عندهم عدد ديال الوضعيات بالنسبة للوضعية الاجتماعية والانخراط الاجتماعي اللي كاين فيهم نوع من الظلم احنا كنشتغلو معهم باش نرفعو عليهم هاذ اللبس ونواكبوهم، يعني احنا في إطار اليوم بناء ثقة جديدة بين المقاولة والإدارة، وإن شاء الله أيضا غينخرطو فيها البنوك، وبهاذ الثقة إن شاء الله غنقدرو نوصلو للمبتغى جميعا اليد في اليد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الأسئلة الموالية حول "المناطق الصناعية" تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

البداية، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وموضوعه "تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي".

السي يوسف العلوي تفضل.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول إجراءات وزارتكم لتحسين الولوج للوعاء العقاري المخصص للاستثمار الصناعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "صعوبة الولوج إلى الوعاء العقاري في المناطق الصناعية".

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للسؤال.

شكرا.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

السيد الرئيس،

عن صعوبة الولوج إلى الوعاء العقاري بالمناطق الصناعية، نسائلكم

السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "خلق وتدبير المناطق الصناعية".

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، السؤال.

شكرا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لقد أشار السيد رئيس الحكومة في عرضه خلال جلسة الأسئلة الشفوية الشهرية، حول السياسة العامة التي خصصت لموضوع "السياسة الوطنية للتصنيع" أنه تمت خلال هذه الولاية معالجة 2012 مشروعا صناعيا في مختلف القطاعات الصناعية من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، باستثمار يفوق 800 مليار درهم، والتي ستمكن من خلق فرص شغل مباشرة تفوق 275 ألف منصب، بالإضافة إلى توقيع 30 اتفاقية متعلقة بالبنية التحتية الصناعية بقيمة استثمارية تتجاوز قيمتها 7.5 مليار درهم.

كلها أرقام ومؤشرات إيجابية، تؤكد على الأهمية التي توليها الحكومة لتطوير الصناعة المغربية وتعزيز مكانتها الوطنية والدولية.

لكن، السيد الوزير، وعلاقة بموضوع المناطق الصناعية، وجب خلق مناطق صناعية جديدة بالمدن الصاعدة، حتى نمكن هذا القطاع الحيوي من أن يكون محركا من محركات الاقتصاد الوطني وبديلا للفلاحة التي تدهورت أوضاعها بسبب التغيرات المناخية وشح الأمطار خلال السنوات الأخيرة.

وهنا، نثير معكم ضرورة التسريع بإنجاز المناطق الصناعية صنف 2 و3، والتي يعتبر دورها أساسي في الدعم والزيادة في سرعة الإنتاج بالنسبة للمناطق الصناعية الكبرى والحرة، إقليم القنيطرة نموذجا.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير، اليوم، عن سياسة الحكومة لخلق وتدبير المناطق الصناعية ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع موضوعه" إحداث مناطق صناعية بتقنيات الجيل الجديد بأقاليم المملكة المغربية".

فريق التجمع الوطني للأحرار للسؤال، السي كمال بن خالد.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل إحداث مناطق صناعية بتقنيات الجيل الجديد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم،

تفضلوا للمنصة إيلا بغيتو للإجابة على الأسئلة.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون على هاذ الأسئلة اللي هي أسئلة مهمة ومهمة جدا، بحيث أن ما كاينش شي جلسة أسئلة اللي ما فيهاش أسئلة على المناطق الصناعية، ولكن بغيت نوضح لكم واحد الحاجة.

ملي بدات هاذ الحكومة، الوعاء العقاري ديال المناطق الصناعية كان تقريبا 10 آلاف هكتار تقريبا أقل شوية.

اليوم، الوعاء العقاري ديال المناطق الصناعية 13.600 هكتار اليوم، يعني تنجزت خلال هاذ 3 السنوات، تهيأت 3700 هكتار إضافية، يعني أكثر من 37%، 40% ديال الوعاء اللي كان تخلق فـ 24 سنة؛

ثانيا، عندنا مناطق صناعية اللي كنهيؤوها الآن، اللي هوما مشاريع، اللي هي في طور الإنجاز 2475 هكتار إضافية، اللي هي في طور الإنجاز، 3700 تخلقات، 2475 في طور الإنجاز، واللي هي مبرمجة، إضافة إلى ذلك 3700 تدارت، 2500 تقريبا راها كتدار، وإضافة إلى ذلك، 3886 هكتار اللي مبرمجة، يعني 4000 إضافية اللي هي مبرمجة، يعني هاذ الشي كله ما غيتكملش في 2026، ولكن ملي كنشوفو اللي تنجزات، اللي هي كتهيئ واللي هي مبرمجة، يعني هاذ الشي غيتضاعف العقار الصناعي والعقار ديال المناطق الصناعية غيتضاعف جوج مرات، فـ 5 أو 6 سنوات، وهذا فحد ذاته إنجاز، وكيبين بأن كاينة رغبة وكاينة إقبال على هاذ القطاع، وهذا يشرف.

ثانيا، بالنسبة للتوزيع باش يكون توزيع مجالي، واخا ما كانش فالبرنامج الحكومي، جيت اخذيت أمامكم التزام باش تكون منطقة صناعية في كل إقليم.

اليوم، في كل الأقاليم اللي كان ناقصهم مبرمجة إلا واحد بقا ليا

واحد، حيت كانو بغاو يديروه مندمج بين إفران والحاجب، الحاجب لقينا الوعاء العقاري وغنديروه فيها إن شاء الله غنبداو الأشغال، إفران مازال كنقلبو على الوعاء العقاري باش تكون منطقة على الأقل، هذا لا يعني ما غنديروش مناطق فالأقاليم الأخرى، ولكن على الأقل كل إقليم يكون عندو على الأقل واحدة باش يستقبل الاستثمارات؛ هذا ثاني بالنسبة للتوزيع العادل.

ثالثا: كاين مناطق صناعية اللي قدامت، كان خصنا إعادة الهيكلة، درنا إعادة الهيكلة ديال تقريبا 500 هكتار فهاذ الثالث سنين ومزال كنشتغلو على برنامج باش نوصلو لإعادة الهيكلة ديال 1500 هكتار إن شاء الله فالإجمالي خلالي هاذ الولاية.

بالنسبة لصعوبات الولوج إلى العقار الصناعي، اليوم عندنا بحال اللي قلتو 2000 مشروع اللي كنشتغلو عليها تقريبا، من هاذ 2000 مشروع، 86% منها عندها العقار فين غتدير الاستثمار ديالها، 14% ما زال ما ختارو فين غيديرو الاستثمار، كيديرو مفاوضات مع الجهات ومع المراكز الجهوية للاستثمار باش يشوفو أشنو هما أحسن الامتيازات، حيت كتعرفو في بعض الأحيان الجهة حتى هي كتساهم إضافة للمساهمة ديال ميثاق الاستثمار باش تجلب الاستثمارات فهاذ الجهة، يعني كاين مفاوضات اللي هي..

وكاين بعض الاستثمارات اللي كيجي ليك المستثمر كيقول ليك بغيت نديرها على الأرض ديالي، هاذي كتخلق لينا صعوبة، باش نكونو صرحاء، كتخلق لينا صعوبة علاش؟

حيت ملي كتدير استثمار صناعي خصك يكون عندك الولوج للكهرباء، خصك تكون عندك الولوجية بالنسبة للوجيستيك، خصك تكون عندك معالجة المياه ...إلخ، كتخلق لينا صعوبة حيت خصها أيضا ترخيص، وفي غالب الأحيان كتكون هاذ الطرف في مناطق فلاحية وكتعرفو الصعوبة اللي عندنا بالنسبة للتراخيص اللي ما بقاش اليوم من غير المشاريع المهيكلة والمنتجة.

إذن صعيب علينا بعض المرات المستثمر كيقول ليك أنا ما لقيتش وبغيت نديرها فوق الأرض ديالي، كنقول لو راه عندنا مناطق صناعية راه هي موجودة.

كاين بعض الناس اللي كيقول ليك الأثمنة غالية ديال هاذ المناطق الصناعية اللهم هذا منكر، كتجي تبيع ليا أرض بـ1200 درهم ولا 1500 درهم كنقولو (oui)، كاين فبعض المناطق الأرض اللي هي غالية وكاين مناطق صناعية اللي هي رخيصة، وهاذ الشي كنخدمو بها أيضا العدالة المجالية، حيت كاين مناطق اللي هي بغينا نشجعوها، الدولة كتدعم باش نخفضو من الثمن باش يكون وعاء عقاري وكتلقا الأرض بـ 250 و270 و300 درهم وكاين مناطق ما بغيناش ندعموها، لأن ما محتاجاش للدعم وكتكون التكلفة هي أكبر.

وكاين مناطق اللي هي قديمة، وهذا هو الإشكال اللي حاولنا نعالجوه جميعا واحنا في إطار المعالجة ديالو، اللي هي المناطق الصناعية القديمة اللي كانت فيها المضاربة.

علاش كانت فيها المضاربة؟ حيت كنتي كتجي كتجيب مشروع صناعي كيعطيوك الأرض وكيفوتو ليك الأرض ملي تكيكون عندك ما يسمى (permis d'habiter) هاذ الشي اللي كان قبل فالقانون.

جينا بقانون جديد اللي صادقتو عليه أيضا هنايا اللي هو أش كيقول؟ كيقول ما غنفوتو ليك الأرض حتى تدير ذاك المشروع اللي كان دخلتيه فـ (CRI) ماشي (permis d'habiter) ماشي تبني ليا (dépôt) وتصبغو وتقول ليا اعطيني الأرض صافي راه ساليت درت الاستثمار ديالي، لا، تدير الاستثمار ديالك كامل، وإيلا ما درتيهش، استرجاع الأرض، ما كيدارش عن طريقة المحكمة، كيدار إداريا بعدد ديال المراحل الإدارية، كتخرج لجنة، كتسيفط لك إنذار إلى آخره، وكتمشي مباشرة باش تسترجع الأرض وتعاود تفوتو لشي واحد، حيث ذاك الاسترجاع كان كيطلب عدد ديال السنوات 6 سنين ولا 7 سنين، قبل ما نعاود نعطيو الأرض لشي واحد اللي يمكن له خلق بيها فرص الشغل.

إذن هاذو هوما المراحل اللي كنشتغلو عليها.

بالنسبة لخلق هاذ المناطق، باش تعرفو أشنو هوما، كيفاش كيتدار، كيفاش كيتخلقو هاذ المناطق، عدد ديال المبادرات فغالب الأحيان كتجي من الأقاليم وكتجي من الجماعات، كتكون شي جماعة، كيكونو شي أقاليم، كيجي كيقول لك راه عندي وعاء عقاري، عندي طلب، أما عندي حرفيا بغيت نحولهوم، أما عندي وعاء عقاري بغيت كنظن بأنه يمكن له يكون صالح باش نجلب به المستثمرين ونقوي القدرات ديالي، أجي ساعدني... إلى آخره.

كاينة مراحل، دراسات اللي كنشتغلو عليها باش نشوفو واش هاذ المنطقة الصناعية يمكن لها تدار، واش ما كاينش منطقة على 2 كيلومتر ما نعودش نديروها فمرحلة أخرى... إلى آخره.

ومن بعد كنشتغلو معاهم باش نوجدو هاذ المنطقة صناعية، مراحل، وأهم شيء، أهم شيء، باش نسوقوها للمستثمرين نقدرو نجلبوهم، حيث فنهاية المطاف احنا ما محتاجينش لمناطق صناعية اللي هي ما فيها مستثمر وما فيها تشغيل.

بالنسبة للتكنولوجيات الحديثة، إيلا فهمتهم، ولكن يمكن السيد المستشار، غيوضحها من بعد، عندنا 3 ديال الحوايج اللي هوما مهمين بالنسبة لينا احنا فهاذ المناطق الصناعية، وهاذ الشي جا أيضا فالقانون.

أولا وقبل كل شيء، الاستدامة، هاذ المناطق الصناعية تكون عندها الولوجية الجديدة بالأخص وحتى القديمة خصها حتى هي تحين، تكون عندها الولوجية للطاقة النظيفة، تكون عندها معالجة المياه، تكون عندها أيضا الخدمات الأساسية كالخدمات الإدارية، ولكن أيضا

الخدمات اللي يمكن لنا نستقطبو بها العاملات، بحال دابا الحاضنات ديال الأطفال... إلى آخره.

كاين عدد ديال الشروط اللي كنشتغلو عليها، تكون عندها أيضا الولوج إلى كل ما هو تكنولوجيات إبداعية ولا التكنولوجيات الحديثة أو الرقمية، تكون عندها أيضا القدرات باش يكون عندها خدمات إبداعية وخدمات الجودة وخدمات المراقبة، باش تكون منظومة البنية التحتية، ماشي غير بنية تحتية ديال الحجر وديال الأرض، تكون أيضا بنية تحتية ديال الجودة اللي كتواكب هاذ المناطق الصناعية، وهاذ الاستثمارات الصناعية.

هاذو هوما الملخص كيفاش كنشتغلو، فالكم، المضاعفة، إعادة التأهيل، محاربة المضاربة وأيضا لإحداث طبقا للمعايير الدولية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على الجواب، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكرك السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

أطلقت بلادنا عددا من المبادرات تهدف إلى ضمان الولوج العادل إلى العقار الصناعي في جميع مناطق المملكة، وهي مبادرة كانت موضع ترحيب لدى القطاع الخاص.

ولمواصلة الدينامية التي بدأتها بلادنا قبل 25 سنة، والتي مكنت من مضاعفة رقم المعاملات الصناعي بنسبة 4.5%، نحتاج اليوم إلى تسهيل ولوج المستثمرين إلى العقار الصناعي الملائم، وهذا يتطلب العمل على تجاوز بعض المعيقات، نظرا لتقادم بعض المقتضيات القانونية المنظمة على غرار المنشئات المصنفة والتي تعود إلى سنة 1914، إضافة إلى بعض المشاكل الأخرى، أهمها:

أولا: تعقيد الإجراءات الإدارية لاقتناء الأراضي الصناعية، حيث أن المستثمر مطالب دائما بمتابعة جميع مراحل العملية والتنقل من إدارة إلى أخرى، على غرار المشاكل التي كانت تعرفها المنطقة الصناعية لبوزنيقة، التي كانت جاهزة منذ سنتين بتمويل من (Millennium Challenge Account) ، ولم يشرع في استغلالها بسبب العراقيل الإدارية، ولكن السيد الوزير، أنت اللي فكيتي المشكل، ولكن من الصعب من المستثمرين ديما يجيو عند الوزير، باش تفكو لهم المشكل؛

ثانيا: صعوبات العثور على عقار يلبي حاجيات الفاعلين، على الرغم من أن 35% من الأراضي في المناطق المهيئة غير مستخدمة.

لذا، فإننا نقترح تشجيع كراء هذه الأراضي للمستثمرين بأسعار محفزة، وهو ما من شأنه أن يسمح للمستثمرين بتخفيض العبء الكبير للاستثمار، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثا: يشمل تثمين العقار الصناعي سلسلة من الخدمات يجب توفيرها للمستثمرين، منها توفير الطاقة بأسعار تنافسية، وإنشاء مرافق معالجة مياه الصرف، وضرورة توفير وسائل النقل العمومي لفائدة العمال.

وفي الأخير، فإننا نعبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عن استعدادنا للاستثمار في خلق وتدبير المناطق الصناعية في حالة توفير الإطار الملائم والمحفز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تفضلوا السيد المستشار للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الشافي.

ومن خلاله لا يسعنا إلا أن نفتخر بما حققته بلادنا في السنوات الأخيرة من نجاحات صناعية كبرى معترف بها على الصعيد الدولي، وذلك عبر استقطاب العديد من الاستثمارات في مختلف أنواع الصناعات، حيث أصبحت بلادنا جهة موثوق بها من لدن مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين في المجال الصناعي، اعتمادا على استراتيجية الصناعة وصناعة واضحة وطموحة نابعة من رؤية مجالية شاملة، بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

لا شك أن ما وصلت إليه بلادنا من تطور في القطاع الصناعي والتجاري، راجع بالأساس إلى ما شهدته من تطور كبير للبنيات التحتية وتهيئة المناطق الصناعية، باعتبارها الركيزة الأساسية لاستقطاب الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، ننوه بالعمل الكبير الذي تم القيام به من أجل تطوير البنيات التحتية الصناعية والتجارية، سواء عبر إحداث أو تأهيل أو مواكبة مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية، وأيضا مناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية بمختلف جهات المملكة، باعتبارها أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في جلب الاستثمار والرفع من الصادرات الصناعية.

لقد قامت وزارتكم، وفي إطار تنزيل استراتيجتها التنموية للقطاع الصناعي وتحسين جاذبية هذا القطاع، بمجهودات كبيرة من أجل توفير عرض عقاري في العديد من مناطق المملكة، سواء عبر إبرام اتفاقيات الشراكة مع مختلف الفاعلين، أو عبر صندوق تطوير المناطق الصناعية المستدامة.

ولكن، رغم كل المجهودات المبذولة، إلا أن الولوج إلى العقار بالمناطق الصناعية يظل من بين أهم التحديات التي لا تزال مطروحة، خاصة أمام المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، التي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وخزانا كبيرا لفرص الشغل في بلادنا.

إن ما نود التأكيد عليه، ونحن بصدد الحديث عن تطوير الصناعة وجلب الاستثمار وتقوية المقاولات الصناعية، في ظل توجهات بلادنا نحو تشجيع المقاولات وخلق دينامية اقتصادية تهدف إلى خلق فرص الشغل وتقليص معدلات البطالة وبذل المزيد من المجهودات بمختلف الإشكالات المرتبطة بولوج المقاولات الصغرى والصغيرة جدا للعقار، بمختلف فضاءات الاستقبال الصناعية وإنشاء تنمية المناطق الجديدة المستدامة ومنسجمة مع احتياجاتها وإمكانياتها لوصول هذا النوع من المقاولات إلى العقار بأسعار معقولة، في ظل ظروف ملائمة، ليس فقط تخفيف الأعباء عنها، بل يمنحها أيضا فرصة للنمو والابتكار والمساهمة في خلق مناصب شغل جديدة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

حسب تقديرنا، من أجل ضمان أسباب استمرار النجاح في خلق وتدبير المناطق الصناعية ببلادنا، ينبغي أن ترتكز المقاربة المعتمدة في السياسة الصناعية الوطنية على تنزيل ترابي يكفل تحقيق تنمية قوية ومتوازنة في جميع أنحاء التراب الوطني، ويجب أن تكون الجهة حلقة الوصل الأساسية لضمان هذا التنزيل.

وفي هذا الصدد، ينبغي العمل بشكل خاص على تعبئة جميع الإمكانات لضمان أن تضطلع الجهات في إطار المهام الجديدة الموكلة إليها، بدورها كاملا في التنمية الصناعية.

ومن أجل ذلك، يتعين:

- إرساء إطار مؤسساتي فعال لترسيخ مقاربة تشاركية حقيقية على الصعيد الجهوي، مع توسيع نطاق مشاركة الفاعلين وممثلي المجتمع في جميع مراحل مسلسل التنمية؛

- إرساء سياسة عقارية استباقية للدولة وللجهات، من خلال ترقية وضع المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة واللوجيستيك إلى مستوى البنيات التحتية الإستراتيجية وجعلها تحت المسؤولية المباشرة للجهات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

يمكن ما خليت ليا ما نقول، كولشي قلتيه، ملي تهضرو السيد الوزير على المناطق الصناعية بالتقنيات الجديدة، يمكن راكم غاديين فالطريق، من خلال الجواب ديالكم راه الأمور واضحة، ما كاينش ما نضيفو بزاف، بخلاف أنه كاين فالعدالة المجالية، ذكرت، السيد الوزير، بأن جميع الأقاليم استفادت، يمكن كاينين بعض الأقاليم مازال ما مستافداش حتى هي، يمكن تكون واحد العدالة مجالية على صعيد الجهات، ولكن داخل الأقاليم ديال الجهات كاين شوية التفاوت، سبيل المثال ناخذو إقليم الحوز فالجهة ديال.. إن شاء الله، نتمناو يخرج للوجود واليوسفية حتى هي، هاذو جوج أقاليم تابعين لجهة مراكش آسفي.

لأن، السيد الوزير، غير خصنا نفرقو بين الأحياء الصناعية اللي كي قلت قبيلة، السيد الوزير، بأن الأحياء خصها تكون بمواصفات غير باش تكون أحياء صناعية، ما تولييناش (des dépôts)، لأن ملي تنجيو لواحد الحي صناعي اللي ما عندوش الإمكانيات وما متوفراش فيه بعض المسائل اللي هي مهمة وتيحتاجها الإنسان اللي تيجي يدير واحد الوحدة صناعية، تيضطر أنه يديرها (dépôt)، هنا ما بغيناش، لأن كاين، ملي ناخدو المثال ديال شيشاوة، الحي الصناعي شيشاوة اليوم ميت وكلو ديبوات، علاش؟ لأنه أولا ما كيناش اليد العاملة، ثانيا ما كاينش المياه الوفيرة باش تكون واحد الصناعة، لأن المنطقة فلاحية، وأحسن حاجة اللي ممكن تجي تماك هي الصناعات الغذائية، ولكن ما كاينش الماء وما كاينش الواد الحار.

هذه كلها مشاكل، السيد الوزير، ما نضيف لك والو، راك الأمور كلها قلتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود الوقت المتبقى، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

شيشاوة ما فيهاش غير هاذ المشكل هذا، فيها مشاكل أخرى تنحاولو نحلوها جميعا، وإن شاء الله، نجيبو لها استثمارات صناعية، حيث كاين الناس اللي عندهم الغيرة على شيشاوة وبغاو يستثمرو فيها، وغنشتغلو اليد فاليد باش نوجهو لها الاستثمارات، ضيعنا فيها الاستثمار اللي مشى لبني ملال وأنت عارفو، استثمار قوي راه بدا المنتوج ديالو، راه خرج المنتوج ديالو السيمانة اللي فاتت وجابوهم لي للبيرو، وفكرت فشيشاوة فهاذ الاجتماع هذا.

بالنسبة للمنشآت المصنفة، عندكم الحق، هذا إشكال اللي تنحاولو نحلوه وتنشتغلو اليد فاليد مع السيد وزير التجهيز باش نحينو هاذ الإطار القانوني، حيث فات عليه الأوان وخصنا نلقاو ليه الحل، حيث عندو إشكال حتى بالنسبة للبوطة ديال البيسري، وخصنا نلقاو ليه الحل في أقرب وقت وكنحاولو نلقاو له الحل.

بالنسبة للكراء احنا متفقين، كاين عدد ديال المشاريع اللي كيعتامدو على الكراء، كاين عدد ديال المستثمرين اللي تيبغيو يستثمرو باش يواكبو المشاريع الصناعية ويكريو لهم هاذ المنشآت، أشنا هو المشكل؟

المشكل كيفاش نقويو الثقة بين المستثمر الصناعي والمستثمر اللي غيكري ليه، باش تكون مواكبة دائمة ويكون عندو واثق بأنه غيتوصل بالكراء ديالو فهاذ الإطار، واحنا تنفكرو بالنسبة للتشجيع ديال المقاولة الصغيرة والمتوسطة كيفاش يمكن لنا نعطيوهم هاذ الدعم، الدعم الأول هو أنهم يكون عندنا نوع من تفريق هاذ الدعم، لمواكبة الرأسمال ديال هاذ الشركة، المقاولة الصغيرة والمتوسطة، تكون مواكبة ديال رأسمال، تكون (un effet de levier) باش يكون عندو رأس المال اللي هو أقوى، والثاني باش نقويو الثقة بالنسبة لمستثمر آخر اللي غيدير ليه المنشأة باش هو يركز غير على المشروع الصناعي ديالو.

بالنسبة للطاقة، احنا تنشتغلو عليها، واليوم أشياء بدات تتوضح بالنسبة للولوج إلى الطاقات المتجددة.

النقل اليوم داخل فالبرمجة، وعندك الحق هاذ الشي تيدار مع الجهة، والنقل فبعض الأحيان بين الأقاليم داخل فالخصوصية ديال الجهة، ولكن المناطق الصناعية أيضا، ما كاينش شي منطقة صناعية اللي تدار بلا التدخل ديال الجهة، واليوم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "تشجيع تعويض الواردات المغربية بالإنتاج المحلي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي بن فقيه، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أنا بغيت غير نشارك معك بعض الأرقام، السيد الوزير، وأنا تنعرفك بأنك تتقن لغة الأرقام، الأرقام ديال الحصيلة ديال مكتب الصرف فيما يتعلق بالواردات والصادرات ديال المغرب.

في 2024 استوردنا، السيد الوزير، 689 مليار ديال الدرهم وصدرنا 413، بنسبة عجز 275 مليار ديال الدرهم.

في السنوات السابقة، غنوقف في:

- 2021 كان العجز 182 مليار ديال الدرهم؛

- في 2022 كانت نسبة العجز 258 مليار ديال الدرهم؛

- في 2023 كان 275 مليار ديال الدرهم.

معنى هذا، أن نسبة العجز في الميزان التجاري هي واحد النسبة اللي تتبان بأنها سنة عن سنة تتزيد تترتفع، وتنقولو بكل أمانة وبكل صدق بأن هناك واحد الخلل.

احنا اليوم ملي تنهضرو على العجز ديال الميزان التجاري، بالتأكيد هو فيه تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني وعلى الاحتياطي من العملة الصعبة، احنا يمكن لنا نتفهمو اليوم أننا تنستوردو مثلا الفاتورة الطاقية فالبلاد طالعة بزاف، هاذ الشي غادي نتفهموه، لأن علاش ما تنتجو لا بترول لا غاز، يمكن لنا نتفهمو اليوم الاستيراد ديال الحبوب، والاستيراد ديال زيت الزيتون والاستيراد ديال اللحوم، ولكن باعتبار هاذ العامل ديال الجفاف، ولكن اللي ما تنفهمش اليوم أنا هو أنه تكون عندي الاستيراد ديال الخدمات، 113 مليار ديال الدرهم ديال الخدمات.

واحنا اليوم تنقولو أشنو هو الحل اللي اليوم باش نخرجو من هاذ المعضلة هاذي، هاذ العجز اللي عندنا اليوم، كيفاش غنخرجو منه؟

احنا اليوم تنتكلمو بواحد الشعار اللي هو "صنع في المغرب"، وقبل ما نتكلم على صنع فالمغرب غنقول لولا هاذ الإنجاز اللي دار اليوم

فالمغرب، فهاذ المناطق الصناعية اللي تكلمتي عليها السيد الوزير، وهاذ الصناعات ديال السيارات وديال الطائرات، فين كان غادي يكون نسبة العجز اليوم لو أننا ما مشيناش فهاذ الاتجاه؟

بالتالي، تنقول اليوم عندنا واحد المنتج محلي، هاذ المنتج المحلي اليوم كيفاش غادي نعتمدو عليه باش أنه يعيد التوازن ما بين الواردات والصادرات واحنا تنعرفو أن المنتج ديالنا المغربي عندنا هاذ المشكل، هضرتي على المشكلة ديال الثقة، راه كاين الثقة حتى فالمنتج المغربي، كيفاش غنرجعو ليه الثقة لهاذ المنتج.

ثم المسألة ديال الكلفة، اليوم احنا باش نكونو واضحين، التكلفة ديال اليد العاملة فالمغرب إيلا قارناها مع الدول المحيطة بنا، غنلقاو بأننا من الدول اللي عندنا كلفة مرتفعة، ولكن في المقابل تنلقاو بأن نسبة المردودية والإنتاج هي غادية فاتجاه ديال أنها منخفضة، وهاذ المقاربة خصها شي حل.

إيلا أضفنا لهاذ الشي بأننا اليوم احنا كنعملو في إطار واحد.. احنا بلد منفتح وعندنا أسواق عالمية وانفتحنا عليها ودرنا واحد المجموعة ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر، هاذ الاتفاقيات اليوم بعض المنتجات اللي كتنتج هنا فالمغرب، ونعطي مثال ديال الناس اللي كيجيو من الشينوا وكيمشيو كيديرو معامل فمصر، وكيجيبو لنا إنتاج ديال هاذ الكاشة كيجيبوها لهنا، ولا معمل عندنا فالناظور بـ 30 مليار ما قدرش ينافس هذاك المنتج اللي كيجي جاهز.

بالتالي، هنا خصنا كيفاش نديرو هاذ المعادلة اليوم باش نخرجو من هاذ الإشكال، ونحدثو واحد النوع من التوازن فالميزان ديالنا التجاري، لأنه بهاذ التوازن غنقدرو أننا نمشيو بالاقتصاد ديالنا، وبالتنمية ديالنا في المسار الصحيح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ الترافع، اللي هو كيثلج الصدر، ليا حتى أنا هو الأول.

بالنسبة لعدد ديال الأشياء، خص بغيت نصلحهم إيلا سمحتي ليا.

الشيء الأول هو الكلفة ديال اليد العاملة عالية والإنتاجية منخفضة، هذا غير صحيح، إيلا اسمح ليا السيد المستشار، ما يمكناش نجيبو الاستثمارات ديال العالم كامل، بما فيهم الصينيين، إيلا ما كانش عندنا هاذ المردودية وهاذ التنافسية وهاذ اليد العاملة اللي عندها الإنتاجية اللي وصلات لمستوى عالمي.

احنا الحمد لله كنفتخرو بأننا عندنا أجراء اللي كنخلصوهم، مازال ما فيه الكفاية، مازال ذاك الشي اللي كنعطيوهم ما كيسمحش لهم بالعيش الكريم، ولكن كنعطيوهم حقهم، وفي المقابل كيعطيو مردودية وكيعطيو إنتاجية اللي كنفتخرو بها عالميا، وكتعطينا مواصفات عالمية، بالنسبة للإنتاجية وبالنسبة (la compétitivité)، التنافسية ديال المغرب من أحسن التنافسيات في العالم فعدد ديال القطاعات، بما فيها القطاعات اللي كتستعمل اليد العاملة بقوة بحال قطاع (cablage)، ولا قطاع النسيج، وهذا افتخار بالنسبة لنا.

هذا الأول، بالنسبة للثقة.. لا، وغير يمكن إيلا فهمها شي واحد آخر غلط نصحح هاذ المفهوم، هذا مهم وكان مهم جدا بالنسبة ليا أنا.

بالنسبة للثاني الثقة ديال المستهلك المغربي عندك الحق، مشينا من بعيد، كان المستهلك المغربي كيقول لك هذا ديال (l'import)، هذا جبتو من الخارج.

اليوم والحمد لله بالاشتغال ديالنا جميعا، المغربي ولا كيفتخر بالمنتوج ديالو، اليوم أنا بحال دابا كنستعمل واحد السيارة بعلامة مغربية وملي كنخرج بها فالشارع كتشوف الافتخار ديال المغاربة ملي كيشوفو هاذ السيارة وهاذ المنتوج المغربي.

ولكن، بصفة عامة فاستطلاع الرأي 69% ديال المغاربة كيفضلو المنتوج المغربي على المنتوج الأجنبي.

بالنسبة للجودة وبالنسبة للثمن، اليوم المنتوج المغربي كينافس العلامات العالمية في جل المجالات، شوف المجالات ديال التنظيف، شوف المجالات الغذائية، وفمجالات ديال الملابس، اليوم كنشوفو العلامات المغربية اللي الحمد لله عندها إقبال كبير وكتنافس العلامات الأجنبية، بحيث عدد من العلامات الأجنبية بدات كتفكر بأنها تهاجر السوق المغربي، حيث العلامات المغربية ولات كتنافسها، وبالأخص فالمواد التنظيفية والمواد التجميلية، وعدد ديال المواد ديال الأكل ديال الصناعة الغذائية، وكتعرفو المستثمرين وكتعرفوهم، واقيلا حتى شخصيا، وكاين عدد منهم اللي هوما فهاذ القاعة، يمكن ماشي كلهم متواجدين.

بالنسبة للإغراق، أنا متفق معك كاين عدد ديال المنتوجات اللي كيجيو من بعض البلدان اللي كيستعملو طريقة ديال الإغراق، أما هاذ البلدان محتاجة العملة الصعبة، كاين بلاد اللي وصفتيها السيد المستشار المحترم اللي كتعطي 10% ديال الدعم للصادرات، قلت أن صادرات ديال 413 مليار درهم، يعني الكلفة بالنسبة لها واحد 40 مليار درهم، تتعطي 10% لكل دورة اللي تترجعو، وهذا ما يمكنلناش نمشيو فيه، أشنو تنديرو؟

تنحميو السوق الوطني، تنديرو المعايير وتنديرو محاربة ديال الإغراق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "تدبير اشكاليات الوحدات الإنتاجية العشوائية".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تدبير إشكاليات الوحدات الانتاجية العشوائية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم الإجابة.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، اللي هو سؤال هام، وسؤال أساسي واستراتيجي.

ملي تنشوفو المقاولات الصناعية حسب (CNSS) عندي 12.000، ملي شفت الإحصاءات ديال المندوبية السامية للتخطيط تيقول لك عندك 150.000 وحدة صناعية، اللي عندي 140.000 حسب هذا المعطى اللي خارجة من التغطية واللي هي عندها تتشتغل فنوع من العشوائية، وخصنا نلقاو لها حلول للإدماج ما شي حل للتفكيك، حيث محتاجين لها ومحتاجين لمناصب الشغل ديالها.

أشنو هوما الحلول؟

كاين عدد ديال الحلول اللي جات بها الحكومات المتتابعة، منها حلول ديال المقاول الذاتي، منها حلول ديال الإدماج، منها حلول اللي هي كانت استعجالية بالنسبة لعدد ديال المقاولة ديال النسيج بعد عدد ديال الكوارث اللي وقعو، أما فالدار البيضاء، أما في طنجة، البرنامج اللي واكب أكثر من 1000 وحدة ديال النسيج اللي استفادت منها فالدار البيضاء، فطنجة، وفسلا، في إطار برنامج (Salama PME[3])، وكاين عدد أيضا ديال التحفيزات لمواكبة هاذ الوحدات الصناعية.

[3] **P**etite et **M**oyenne **E**ntreprise.

أما باش تندمج فالقطاع المهيكل، كاين أيضا المراقبة ديال الوزارة اللي هي تيشرف عليها السي السكوري، باش نشوفو هاذ الأجراء ياخذو الحق ديالهم ويكونو حتى هوما عندهم تغطية كأجراء.

اليوم، الاشكالية صعبة، عندك إشكالية في نفس الوقت ديال خصك تدمج، ما خصكش تهرس، ما خصكش تقطع الرزق، ولكن خصك تحترم القانون، وهاذ الاشكالية تنجيو لها بحلول مبدعة باش ندمجوهم شيئا فشيئا بطريقة إرادية وإلزامية فنفس الوقت، ونواكبهم بالتشجيع ونلقاو لهم حلول ونوفرو لهم إمكانيات باش الدخول فالقطاع المهيكل يكون لهم أحسن من البقاء فالقطاع غير المهيكل، مع الحسم في احترام القانون في حالة الخطورة بالنسبة للمواطنين أو بالنسبة للأجراء، ذيك الساعة ما تنفكروش، تنمشيو كنسدو بطريقة نهائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار،

تفضلوا للتعقيب، تفضلوا السي نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لإثارة موضوع بالغ الأهمية، يتعلق بظاهرة الوحدات الانتاجية العشوائية التي أصبحت تنتشر بشكل يثير القلق في مختلف أنحاء الوطن، هذه الظاهرة التي قد يراها البعض وسيلة لتوفير فرص الشغل، في حقيقتها فهي تشكل خطرا مزدوجا، فهي تنتهك حقوق العمال من جهة، وتلحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

السيد الوزير،

لقد ظللنا نحذر منذ سنوات من التداعيات السلبية لهذه الظاهرة، أولها استغلال العمال بشكل غير قانوني في هذه الوحدات بدون عقود قانونية، مما يحرمهم من الحقوق الأساسية مثل التغطية الصحية الاجتماعية، ويجعلهم عرضة للهشاشة والضياع؛

غياب معايير السلامة المهنية، وقد شهدنا، للأسف، كما ذكر السيد الوزير، حوادث مأساوية مثل الحرائق وانهيار المباني التي أودت بحياة عمال أبرياء، كما حدث في بعض المدن، طنجة، سلا، الدار البيضاء... إلى آخره.

من بين التداعيات السلبية أيضا الإضرار بالاقتصاد الوطني، هذه الوحدات تعمل خارج إطار القانون، مما يسبب خسائر ضريبية جسيمة للدولة ويحرم الصناديق الاجتماعية من موارد هي في أمس

الحاجة إليها، كما تحدث منافسة غير عادلة للوحدات المنظمة التي تلتزم بالقانون، مما يهدد استمرارها، بل ويدفع بعضها نحو الإفلاس.

السيد الوزير،

إن استمرار هذه الظاهرة يتناقض مع الجهود الرامية إلى تعزيز الكرامة والعدالة الاجتماعية، كيف يمكننا بناء اقتصاد وطني قوي في ظل تفشي هذه الممارسات؟ وكيف نقبل أن تنتهك حقوق العمال يوميا دون تدخل حازم؟

وانطلاقا من هذا الواقع، نطالب الحكومة بالتحرك العاجل من خلال الإجراءات التالية:

- ✓ أولا، وضع خطة وطنية لتقنين هذه الوحدات من خلال إجراءات تحفيزية لأصحاب الوحدات العشوائية لتسوية وضعياتهم القانونية والإدارية؛
- ✓ إطلاق برامج تأهيل لتحسين جودة الإنتاج وجعل هذه الوحدات قادرة على المنافسة في السوق؛
- ✓ تعزيز الرقابة الميدانية، ومعنا كاتب الدولة في التشغيل؛
- ✓ دعم مفتشيات الشغل لتكثيف عمليات التفتيش وضمان احترام القوانين والمعايير الصحية والمهنية؛
- ✓ إحداث آليات لتلقي شكاوى العمال مع فرض عقوبات صارمة مع المخالفين؛
- ✓ حماية العمال وضمان حقوقهم عبر إطلاق برامج لإدماج العمال في القطاع المهيكل، بما يضمن لهم الاستفادة من تغطية صحية واجتماعية؛
- ✓ توفير دورات تدريبية لتأهيل العمال ومنحهم فرص شغل أكثر استقرارا؛
- ✓ تشجيع الاستثمار المحلي وتنظيم القطاع عبر إنشاء مناطق صناعية صغيرة مجهزة تستوعبها هذه الوحدات.

السيد الوزير،

إن التغاضي عن هذه الظاهرة يفاقم من مظاهر الهشاشة الاجتماعية ويضر بمصداقية القانون ويهدد تماسك الاقتصاد الوطني.

نحن بحاجة إلى رؤية حكومية واضحة وجريئة تزاوج بين حماية حقوق العمال وتعزيز بيئة اقتصادية عادلة ومستدامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، في حدود ما تبقى من الوقت، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

ما عنديش أكثر من 2 كلمات، الرؤية اللي حطيتها هي اللي كنديروها، يمكن لها تجود، يمكن خصنا نسرعو، يمكن خصنا نعممو، ولكن متفق معك 100%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كنشكرو السيد الوزير المحترم على المساهمة القيمة.

وننتقل للسؤالين الموجهين لكتابة الدولة لدى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلفة بالشغل، حول "اتفاقيات الشغل الجماعية"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "اتفاقيات الشغل الجماعية"، السيدة المستشارة فاطمة الحساني تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن تعميم اتفاقيات الشغل الجماعية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآني الثاني موضوعه "اتفاقيات الشغل الجماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيدة نائلة التازي، تفضلوا.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم، السيد كاتب الدولة المحترم، أن التحولات السريعة التي يشهدها العالم وطموحات بلادنا التنموية، تجعل من الحوار الاجتماعي ضرورة لدعم التقدم الذي يعيشه المغرب.

وفي هذا الصدد، نثمن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب التقدم الحاصل، خصوصا في مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، وهو إحدى ثمار الاتفاق الثلاثي لأبريل الماضي.

ومع ذلك، مازال عدد اتفاقيات الشغل الجماعية محدودا في

المغرب، مقارنة بدول أخرى، حيث تغطي هذه الاتفاقيات أكثر من 90% من الأجراء في العديد من القطاعات.

لذا، نرى أن إعادة تفعيل مجلس المفاوضة الجماعية وتوفير المواكبة والتكوين للنقابات والمقاولات، لاسيما الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، من شأنه تعزيز هذه الاتفاقيات، وفقا لبنود اتفاق أبريل 2022.

كما نؤكد أن بعض مقتضيات مدونة الشغل تحتاج إلى مراجعة تضمن تشجيع الاستثمار وتطوير تنافسية المقاولات بدل أن تمثل عائقا أمام نموها.

في هذه المراجعات، تندرج ضمن التزامات اتفاق جولة أبريل 2024، وتعد من مطالبنا التاريخية في الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي الختام، نرجو منكم السيد الوزير إطلاعنا على الإجراءات العملية الكفيلة بتسريع وثيرة إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية وترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي، خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

وشكرا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين باتفاقيات الشغل الجماعية.

شكرا.

السيد هشام صابري، كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا على طرح هذا السؤال، اللي تيلقى أهميته فالخصوصية ديال اتفاقيات الشغل الجماعية، اتفاقيات الشغل الجماعية، أول شيء هي، كما عرفها القانون، هي عقد جماعي ينظم علاقة الشغل ما بين الطرفين اللي هما الأجراء من جهة والمشغلين من جهة أخرى، ولكن ماشي الأجراء ككل اللي كيشرف الطرف الحقيقي داخل هاذ المعادلة هي النقابات، وبالتالي أن هاذ العقد هو عقد اللي هو ثلاثي الأطراف:

- الطرف الأول: النقابات؛

- الطرف الثاني: المشغلين؛

- وإشراف السلطة الحكومية.

نجاح أو فشل هاذ اتفاقيات الشغل الجماعية أنه كيبقى رهين بالأطراف الثلاث، لذلك أنه احنا بالنسبة لنا احنا، بالنسبة للمخطط أو (plan national) ديال(l'inspection de travail) أنه في 2025 حطينا ما بين الأولويات أننا نحاولو نشتغلو على تفعيل أو إبرام أكبر عدد ممكن من اتفاقيات الشغل الجماعية.

وهنا، بفضل الله، أنه حاضر معنا السيد الوزير، لأن يساهم من جهته أيضا في خصوص العلاقة مع الباطرونا، لأنه هاذي مسألة تهم بلادنا كاملة، ما تهمش طرف دون آخر، لهذا فاش قلت بأن نجاح اتفاقيات الشغل الجماعية هو نجاح للأطراف المتعاقدة ونجاح لبلادنا.

علاش نجاح لبلادنا؟ لأنه اليوم احنا المغرب أنه غادي بواحد الوثيرة اللي هي الحمد لله اللي نقدو نقولو بأن كنا فرحانين لها، وأننا مقبلين على مجموعة من المشاريع الكبيرة.

هاذ المشاريع الكبرى اللي مقبلة عليها بلادنا واللي اخذات المسار ديالها، الحكومة اخذات واحد المسار اللي جد مهم في كل ما يتعلق بما هو تشريعي وما هو إجرائي.

ما هو تشريعي بخصوص مناخ الاستثمار، بخصوص تعديل المادة الخامسة من مدونة التجارة، ترسانة قانونية بخصوص الشركات، خروج بلادنا من اللائحة الرمادية، توفير ظروف ديال الاستثمار، لا سواء عبر خلق هاذ المناطق الصناعية، هاذي واحد الترسانة كبيرة ومسار جد مهم اللي واخذاه بلادنا، واللي غادي يعود بالنفع على البلاد ماشي على شخص دون آخر.

ولكن كما عرف أحد فقهاء التشريع الاجتماعي، بأن اتفاقيات الشغل الجماعية هي عقد اجتماعي، هاذ العقد الاجتماعي عقد اجتماعي للشغل، لماذا عقد اجتماعي؟ لأنه يوفر من جهة ضمان استمرارية المقاولة، استمرارية إنتاجية المقاولة وتنافسيتها، ويضمن من جهة أخرى محاربة الهشاشة داخل ميدان الشغل، وأيضا يوفر حماية الكرامة بالنسبة للأجراء.

إذن إيلا الغاية ديالنا أننا نحققو هاذ العقد الاجتماعي اللي هو مرهون بخلفية السلم الاجتماعي داخل البلاد، وأن بلادنا تكون دائما أكثر جاذبية للاستثمار، هاذي مسؤوليتنا جميعا، وكنطلب منكم، خاصة الشركاء الاجتماعيين اللي كنحييوهم بالمناسبة، وأرفع لهم القبعة على المجهودات اللي داروها، لأن على الأقل كتوقع على الأقل واحد 7 حتى لـ 8 الاتفاقيات كل سنة، اتفاقيات شغل جماعية، صحيح بأن العدد غير كافي، ولكن غادي تكون عندنا إن شاء الله جولات ديال اللقاءات بخصوص نوصلو لهاذ الإنتاج ديال اتفاقيات الشغل الجماعية.

وهنا لابد أنني نذكر صحيح بأنه من 2020، أنه مجلس المفاوضة الجماعية، كيف محدد فالمواد "93" وما تلاها، أنه ما تعقدش ولكن إن شاء الله ابتداء من هاذ السنة أننا غادي نعاودو نعطيو انطلاقة نظرا

لأسباب ديال الجائحة، ومن بعد لأنه كانت الحاجة ملي ما كتدارش (plus ou moins) كتبدا تنسى.

ولكن، أنه هذا التزام بأنه في أقرب وقت غادي نبداو فعقد مجلس المفاوضة الجماعية، لأنه هاذيك هي المدخل من أجل الوصول إلى إبرام اتفاقيات جماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

فريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، كنشكرك السيد الوزير، على هاذ الجواب المسهب واللي بالفعل كيجاوب على هاذ الأسئلة اللي احنا يعني هي هاجسنا جميعا داخل المجلس وفي المجتمع.

إذن احنا ما كيختلف حتى شي واحد يعني، لن يكون هناك اثنان سيختلفان على أن البلاد ديالنا قطعات واحد الأشواط عديدة في مجال تنظيم قطاع الشغل، علاقة؟ كيف ما قلتم جا فالكلام ديالكم بالمشاريع التنموية الكبرى، بالتنمية الكبيرة اللي كتشهدها بلادنا، مما استنفرت له البلاد ديالنا واحد الترسانة كبيرة ديال القوانين، وفي مقدمتها مدونة الشغل اللي كتشكل بالنسبة لنا إطارا منظما للعلاقات المهنية بين الأجراء والمشغلين، حيث كان يعني كنعتبرو، كان التاريخ ديال الصدور ديالها يوم تاريخي، لا بالنسبة لأرباب العمل أو لا لـ (patronat) أو بالنسبة للشغيلة، لأنها كتحدد بشكل واضح الحقوق والالتزامات ديال كل الأطراف وكل المتدخلين، وهو اللي ساهم بشكل كبير في تحسين ظروف الشغل والتشغيل، وحقق، ولا إيلا بغينا نقولو، أكد على السلم الاجتماعي في بلادنا اللي هو الجو اللي كيخصو يكون متوفر من أجل ضمان الاستثمارات ونجاح الاستثمارات ومجيء الاستثمارات.

إذن.. وكنأكدو في هاذ الإطار على الجدية والتزام ديال هاذ الحكومة كيف ما جا فالجواب ديالكم، يعني حقيقة هذا أعطانا واحد الطمأنة في التعاطي الإيجابي مع قضايا الشغل، نؤكد أن المرحلة كتقتضي المراجعة الجذرية لبعض بنود هذه المدونة.

أولا، خصنا بعدا نعممو، الاتفاقيات الجماعية لا تحترم، ولا تحترم وكاينة اتفاقية جماعية تشبه الاتفاقية الجماعية، لأن ما كيحترموهاش، واليوم كيف ما تتعرفو السبب هو ما كاينش هاذ المجلس ديال المفاوضة ما انعقدش، إذن اليوم هذاك المجلس ديال المفاوضة ليحين، ليحفز على المقاولات لأننا اليوم المقاولة تدعم، المقاولة تعطى لها حقوقها، ولكن الأجراء يجب أن تضمن لهم الحقوق ديالهم، وعلى الأقل خصنا الأجر الكريم اللي كيضمن الكرامة ديال هاذ الأجراء.

إذن، قلنا يعني نؤكد فهاذ الإطار، هذا الجدية والتزام الحكومة فالتعاطي الإيجابي مع قضايا الشغل، كنأكدو أن المرحلة كتقتضي المراجعة الجذرية لبعض بنود هاذ المدونة لكي تلائم التطورات والسياق التاريخي اللي كتعيشو بلادنا، وذلك في جو مطبوع بالهدوء والمسؤولية، مع إعمال المقاربة التشاركية مع النقابات اللي كنحييوهم بهاذ المناسبة، لأن عندهم دور رائد فيما يخص تعميم هاذ الاتفاقيات الجماعية اللي كتضمن الحقوق والكرامة دالأجراء، وكتضمن كذلك أن أرباب العمل يستمرو فهاذ الضمان ويمشيو فهاذ الدينامية، لأن بالمقاربة التشاركية اللي كينص عليها الدستور.

لذلك، فتعميم وتوسيع اتفاقيات الشغل الجماعية، ستعزز الثقة فالمشغل والأجير، بما يضمن السير العادي للمقاولة المغربية اللي تمكنت من الصمود، رغم صعوبة السياق الدولي وتداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني.

اليوم، هناك رهان وطني كبير، كيتمثل في بناء الدولة الاجتماعية الحاضنة لكل الشرائح المجتمعية، مما كيفرض عليكم السيد كاتب الدولة، الاشتغال على هاذ الورش الكبير والمهم المتعلق باتفاقيات الشغل الجماعية، من خلال سن تدابير وإجراءات لتوطيد هاذ المقاربة ذات النفس القانوني والحقوقي، ولتعزيز حماية الأجراء والمقاولات على السواء، لتأمين استمرارية النشاط الاقتصادي في بعده الإنتاجي.

إذن، هذا الرهان نريده بالمناسبة أن يكون مدخلا أساسيا لدعم صمود المقاولة المغربية، التي تلعب أدورا طلائعية في إنعاش وتحريك الاقتصاد المغربي.

لذلك، فإن وضوح الرؤية التي تضبط العلاقات - كيما جا فالكلام ديالكم - بين كافة المتدخلين، ستعزز من تدفق حجم الاستثمارات التي تنعش بدورها حركية التشغيل وستحسن من المؤشرات الاقتصادية بصفة عامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الرد على التعقيبين فيما تبقى من وقت، السيد الوزير المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات المكلف بالشغل:

أنا غير بكل عجالة، أنه لا نختلف بأن الدور ديالنا ما ممكنش

نوصلو ليه بدون تدخل ديال النقابات، ونتعهد ما هو اختصاص ذاتي فهو اختصاص ذاتي، ولكن ما هو مشترك أو عندو بعد اجتماعي، أنه ما غتدار بالنسبة ليا، أنا كنأمن بها، وهاذي منهجية كنظن بأنه هي المنهجية الأسلم من أجل الوصول للنتائج، أنه ما غندير حتى حاجة بدون - ليس فقط استشارة أو بمشاورة - ولكن دون حوار بناء، لأنه التجربة ديال النقابات جد مهمة، ونقدو أن نكابطليزيو عليها، ونقدو أنها تعاون فالنجاح، لأن هاذي نجاح ديال بلادنا ماشي نجاح ديال طرف دون أخر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الأسئلة الموالية حول احتجاجات الأجراء، تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

البداية مع فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "التخفيف من احتجاجات الأجراء".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها من أجل التخفيف من احتجاجات العمال، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه "استراتيجية كتابة الدولة المكلفة بالشغل من أجل التخفيف من احتجاجات الأجراء".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

سؤال الفريق الاستقلالي، اليوم كيف نحد من احتجاجات العمال؟

سؤال يحتاج إلى الكثير من الفلسفة الكلامية، كيف نحد من..؟ هل سنحد من الإضراب؟ سيما ومجلسنا الموقر هو بصدد مناقشة مشروع قانون كيف نمارس حق الأضراب؟ وهو اليوم في مجلسنا وناقشناه بالأمس القريب.

إذن كيف ستعمل وزارتكم، السيد الوزير المحترم، على إيقاف نزيف هاذ الإضرابات والاحتجاجات؟

هل لنا السلطة اليوم أن نوقف هاذ الاحتجاجات؟ سيما وكنعرفو السيد وزير التجارة حاضر معنا، وغنكون أنا الخامس أو السادس اللي كيستدل بما جاء به السيد الوزير المحترم، فأنا كنأكد أن هذاك (l'informel)، القطاع غير المنظم الذي لازال ينتهك حقوق وحريات العمال في غياب تام عن المراقبة.

السيد الوزير،

أظن، إيلا استطعنا نظمو قطاع الشغل، غنكونو اتغلبنا على معضلة كبيرة تمس الوضعية الاجتماعية للبلاد، ماشي غير للعمال، لأن الاحتجاجات تؤثر سلبا، طبعا تؤثر على الاقتصاد، على الوضعية الأمنية اللي كنمتازو بها نحن ونفتخر بها نحن المغاربة، بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك.

ها نحن ننعم بهذه النعمة، ولكن عندما نرى الآخر، عندما نرى الآخر يخرق القوانين ويظلم الناس، فهذا أمر نحتاج جميعا.. هي فكرة تشاركية ماشي ديالكم ماشي ديالنا، ولكن خص الفكرة تنمو وتوصل لدرجة أننا نحترمو الإنسان، صح نحترمو الأجير، فين قولة الرسول صلى الله وعليه وسلم: "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه"؟ فين هي؟

نحن اليوم، في حاجة ماسة إلى تنظيم.. وهنا السيد وزير التجارة غادي يعاونا في تنمية الوعي داخل المؤسسات، وهاذي مناسبة كنأكد مرة أخرى أن المغرب يشق طريقه بنجاح والحمد لله، تيخصنا غير شوية ديال الإرادة والكل سيكون في مستوى طموحنا جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الثالث موضوعه "التخفيف من احتجاجات الأجراء".

فريق الأصالة والمعاصرة.

السي الخمار تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

حول التخفيف من احتجاجات الأجراء، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه "استراتجية كتابة الدولة المكلفة بالشغل من أجل التخفيف من احتجاجات الأجراء".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

للإجابة على الأسئلة المتعلقة باحتجاجات الأجراء، تفضلوا للمنصة من فضلك.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

بداية، أن بناء على المداخلات اللي جات على لسان مجموعة من المستشارين، أنه جوابي سيكون خارج، اسمح لي السيد المستشار، غيكون خارج فلسفة الكلام، ولكن غيكون بالواقعية، لأنه لما نتحدث عن احتجاج الأجراء، لماذا يحتجون؟ سؤال يطرح نفسه، واش تيحتجو على الحقوق الأساسية أو احتجاج من أجل تحسين الوضعية؟

إيلا تكلمنا على أنه يتمتعون بالحقوق الأساسية وغايتهم تحسين الوضعية، أظن بأنه احتجاج إيجابي، ومن حق الأجراء أنهم يمارسوه، ولكن هنا تنأكد على الممارسة من داخل المؤسسات اللي هي من داخل النقابات، وأنا شخصيا نعبر على موقفي بخصوص النقطة اللي كاينة في القانون، اللي هوما" مناديب العمال".

شخصيا أنا ضد هاذ المسألة ديال مناديب العمال، يا نقابة يا ماشي نقابة، مؤسسة، كل مؤسسة عندها الدور ديالها اللي منوط بها دستوريا واللي هو التعامل المؤسساتي، لأنه ملي تنخرجو من التعامل المؤسساتي تنبداو في ثقافة الفوضى، وثقافة الفوضى فهي تنعرفو شكون اللي موراها وتنعرفو شكون اللي تيآمنو بها، وشكون اللي حاولو باش يدخلوها في مجموعة من البلدان، اللي هي ثقافة أو تعميم نظرية الفوضى الخلاقة، وهذا شي حاجة اللي خصنا نحاربوها جميعا، ومسؤوليتنا جميعا، لأنه هاذي مسائل اللي تهم بلادنا كاملين.

ولكن، هنا خصنا المنطلق ديال هاذ النقاش، تنظن اللي هو جد مهم، أننا نرجعو لتعريف الشغل، واللي هو هاذ التعريف هذا كان اخذا حيزا كبيرا في النقاشات ديال الاقتصاديين وفي الاجتماعيين، حول: هل الشغل سلعة؟ هل الشغل كينونة الإنسان؟ هل الشغل بضاعة؟

اختلفت فيه النظريات، ولكن تطورت وانتقلت من مفهوم الشغل كبضاعة من أجل تحقيق فائض القيمة، من أجل الرفع من الإنتاجية والربح، نظرا لفشل هاذ النظرية في التاريخ تاريخيا، ووصلت للقصور ديالها وراجعت نفسها واخذات تعاريف أخرى، اللي زاوجتها ما بين النظرية الليبرالية وزاوجت بين النظرية الاشتراكية، واعطتنا مفاهيم جديدة، اللي هي اليوم اللي تنتكلمو بها، اللي تندويو على الحقوق واللي جات في التعاريف الدولية، لا سواء على مستوى الإعلان الدولي للحقوق الأساسية للأجراء، اللي عرف ماهية الحقوق الأساسية، لا سواء على مستوى الاتفاقيات الدولية اللي عرفت ماهية الحقوق الأساسية للأجراء، ولا ما استقاه التشريع المغربي من خلال مجموعة من التعاريف.

وأيضا، لنا ما يؤطر هاذ المجال بشكل أقوى وأكبر، والذي هو ما نؤمن به، اللي هي الخطابات السامية ديال صاحب الجلالة بخصوص الحماية الاجتماعية، لأن اليوم واقع الحال، ناخذو التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ديال 2022، تيتكلم على (les statistiques) ديال الاحتجاجات، 26% تأخر في أداء الأجور، 18% غياب عقد عمل، 17% بسبب عدم التصريح في صندوق الضمان الاجتماعي.

فاش تكلمت على الاحتجاج السلبي والاحتجاج الإيجابي، هاذ الشي هو اللي تنقصد، بينما إيلا كان الاحتجاج على الحقوق الأساسية، تنقول بأنه احتجاج سلبي، ولكن على من سلبي؟ سلبي علينا احنا لأننا ما قمناش بالدور ديالنا ديال المراقبة والصرامة في المراقبة، سلبي على العقلية ديال أصحاب الرساميل، لأنه باقي كيآمنو بالمنطق بأن العمل أو الشغل هو بضاعة من أجل الربح دون الاعتراف بحقوق الأجراء، هنا تنقول بأنه الاحتجاج سلبي.

وملي تنقول بأنه مسؤوليتنا، مسؤوليتنا جماعية، لأنه كلنا خصنا نلعبو الدور ديالنا، هنا لابد أن أشيد بالتدخلات اللي كيقومو بها السادة المفتشين، إشادة كبيرة لأنه فقط في 2024 عالجو 531 نزاعا جماعيا، وتم تفادي 488 إضرابا بفضل التدخلات الاستباقية اللي قامو بها السادة المفتشين المحترمين.

هذا مازال أنه ممكن أنه هاذ النقاش يكون نقاشا أوسع وأطول، ويكون مستفيض ويكون فيه الأخذ والرد، لأنه أكيد لكم بما تغنون هاذ النقاش هذا، ولكن ما يمكنش نوقفو هنا، أشنو ممكن نديرو؟ حيث الغاية هو واش الغاية هو نوقفو الاحتجاج؟ لا نهائيا، الاحتجاج عبر مؤسسة الإضراب فهو أحد مؤشرات الديمقراطية في البلاد، هو حق

دستوري، ما يمكنش أنه شي واحد ينازع فيه.

إذن، أشنو اللي خصنا ندیرو؟ خصنا ناخذو نحاربو الاحتجاج السلبي.

الاحتجاج السلبي باش نحاربوه كاين وسائل اللي كنفكرو فيها، واللي كيف قلت قدامكم لأول مرة الفكرة أنني عرضتها قدامكم وباقي غادي نجيبو اللجنة بأنه عندنا نقاش داخل الوزارة كيفاش أن الاحتجاج نقلوه عوض ما نسيقو له الخبار من برا، أنه يولي عندنا الداخل، كيف؟ عبر إحداث منصة إلكترونية لتلقي الشكايات، لأنه اليوم ما عندناش حتى كنسيقو له الخبار ولا كتجينا شكاية عاد كيكون تدخل.

الغاية هو التدخل الاستباقي، ملي تنقول بأنه 17% ما مصرحاش في (la CNSS)، حرام، ولكن ممكن أنه هاذ الأجير عوض ما يحتج في الشارع إيلا فتحت له المجال، لا سواء بشكل مباشر، لا سواء عبر النقابات أنه يكون عندهم حتى هوما (un login, mot de passe) ديال بالنسبة للنقابات، ومفتوحة للعموم بالنسبة للأجراء بتعريف اجتماعي الخاص به، بالنسبة اللي عندو تعريف اجتماعي واللي ما عندوش أنه يدير هاذيك (la réclamation) ديالو من أجل خلق التعريف الاجتماعي والتصريح به في صندوق الضمان الاجتماعي.

إذن هذا مدخل، وكنظن بأنه غادي يكون هاذ الموضوع هذا غيكون أنه إيلا فعلناه ونجحناه على الأقل غادي نكونو 17% ديال الاحتجاج غادي تكون متجاوزة وغيولي أصلا إيلا هو غادي يحتج كيولي هو في موقع هو اللي غالط، زعما ما عندوش علاش يحتج لاحقاش ممكن توصلنا (l'information et on va la traiter) بدون أدنى مشكل.

بالنسبة للتأخر في أداء الأجر، كنظن بأنه جميع التدخلات اللي كانت ديال جهاز التفتيش بخصوص هاذ النقط أنه استطعات باش تلقى واحد الصيغة توافقية ما بين الأجراء وما بين أرباب العمال، وهاذي حتى هي ما بين النقط اللي غادي تكون، خص تكون عندنا المعلومة وتكون الاستباقية في المعلومة باش يقدر يكون إمكانية التدخل ومعالجة المشكل.

ملي كيكون نزاع اللي عندو بعد جماعي، أكيد بأنه السادة النقابيين غيكونو أقرب لنا وأقرب لا سواء ما يهم.. هوما دائما أقرب، ما عندهمش علاش يكونو بعاد، لأن الشق الاجتماعي هو شق احنا مشتركين فيه مجموعين، إذن هنا تيكون عندهم الإمكانية أنهم يبلغونا بالمخالفات اللي كاينة والتدخل ديال المفتشين.

الآليات، أنه ضروري واحنا تنشتغلو عليه بأنه غنوجدو كاين (communication)، التكوين، التكوين ديال الأجراء لأنه غتكون في هاذ المنصة غيكونو فيها(des capsules, des capsules vidéo) على الحقوق، التعريف بحقوق الأجراء، ما هو الأجر؟ أشنو هي العطلة؟ أشنو الحق في الأجر؟ أشنو هو الحق في العطلة؟ أشنو هي الحقوق الاجتماعية ديالك؟ كيفاش تصرح؟ كيفاش كل حاجة.

لأن تنعرفو بأنه الإمكانية ديال التعامل مع الأدوات الإلكترونية المستويات فيها مختلفة، ولكن إيلا استطعنا أننا نكون جامعة داخل هاذ المنصة ويكونو فيها هاذ المعلومات هاذو، تنظن بأن الأجراء غادي يكون عندهم الحق في بحال هاذ التكوين لأن بالإمكانية باش يمشي يدير التكوين أجراء وهاذي إمكانية صعيبة وغادي تطول وغادي تاخذ لنا وقت كبير، ولكن إيلا هذاك الموضوع أننا نختزلوه في حقوق ونحطوه داخل المنصة ونعطيو له باش يطالع عليه، تنظن بأن غنكونو سدينا خدمة كبيرة للأجراء وغنكونو فعلا جاوبنا على هاذ الإشكال ديال التخفيف وفعلا التخفيف وليس الحد، لأن الاحتجاج داخل النقابات وعبر الإضراب فهو حق دستوري ومشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، فريق التجمع الوطني للأحرار، السي سعيد شاكر.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

في البداية، لابد أن ننوه بالجهود الكبرى أو المجهود الكبير الذي قامت به الحكومة في تحسين الوضع الاجتماعي للأجراء، عبر إقرار زيادات تاريخية في الأجور في القطاع الخاص والعام، وتشتغل بشكل معمق على تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهم، وهو ما أوقف نسبة الاحتجاجات.

وكيف ما تنعرفو كاملين باللي الاحتجاجات اللي تيقوم بها الأجراء دليل على الصعوبات اللي تنعرفوها كاملين بالاحتجاجات اللي تيقوم بها الأجراء دليل على الصعوبات اللي تيعرفها مناخ العمل في بعض القطاعات الاقتصادية وبعض المقاولات، وهي صعوبات تؤثر سلبا على مناخ العمل وظروف الإنتاج وتنافسية المقاولات، ونتفقو جميع على أن الاحتجاجات مؤشر كيدل على وجود صعوبات اجتماعية لدى الأجراء من جهة، ودليل على وجود مشاكل لدى المقاولة براسها فيما يخص توازنها المالي ونمط تسييرها من جهة ثانية.

السيد كاتب الدولة المحترم،

اليوم، طرحنا معكم هاذ الموضوع، حيث هاذ الاحتجاجات اللي تنلقاوها في بعض المقاولات تهدد استمرارية الشغل، وتهدد التنافسية، وتهدد مناصب الشغل ديال هاذ الأجراء أنفسهم.

القانون السيد كاتب الدولة، تيعطيكم مجموعة من الأدوات باش تتدخلو عبر الوساطة وعبر مفتشي الشغل باش تنقصو من وثيرة هاذ

الاحتجاجات وتساعدو المقاولات والأجراء على الوصول إلى اتفاقيات جماعية، كتحفظ حقوق الأجراء وحقوق المقاولة وكتضمن العمل والسلم الاجتماعي في المقاولة، وهنا تيبان بلي مدونة الشغل فيها نقص في هاذ الجانب وتحتاج إلى إصلاحها.

فأنتم، السيد كاتب الدولة، على علم بأن الإصلاح ديال هاذ المدونة، مدونة الشغل لابد بعد ما مر عليه عقدين من التطبيق، لابد أن يمر بإصلاح عميق لأن الإصلاح ديالها أصبح أمرا ملحا، ولاسيما البنود المتعلقة بمنظومة التقاعد اللي تيديرها (la CNSS) وكذا المتعلقة بجهاز التفتيش وباقي المواد مثل المادة 14، المادة 19، 39، 62، 66، 350، 542، 543 وبنود أخرى.

فانتوما كتعرفو أن البرلمان مستعد ومنخرط في كل جهود إصلاح القوانين الاجتماعية الضرورية لتحسين مناخ العمل في بلادنا، وما يخفاش عليكم التأثير السلبي لهذه الاحتجاجات على صورة بلادنا لدى المستثمرين الأجانب اللي كنطمحو لجذب استثماراتهم للمساهمة في النمو الاقتصادي لبلادنا.

اليوم، بغيناكم تركزو فالاستراتيجية ديالكم وخطة عملكم على الاتفاقيات الجماعية وتقويو دور الوساطة اللي كيدير جهاز تفتيش الشغل وتعززو الثقة اللي بدات كترسخ بين المقاولات والنقابات، راه الثقة والحوار هي المفتاح اللي ممكن نبنيو به اقتصاد تنافسي قادر يخلق مناصب الشغل ويحافظ عليها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق الأصالة والمعاصرة، السيد المستشار المحترم تفضلوا للتعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على جوابكم الشافي السيد الوزير المحترم، والذي شمل البعد الوطني والبعد الدولي للشغل والعمل.

شكرا كذلك على كل ما تقومون به لفائدة الشغيلة.

كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، تعيش بلادنا كباقي بلدان العالم ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة بسبب العوامل التي انعكست بشكل سلبي على واقع وعلاقات الشغل ببلادنا، ولكن كلنا نعلم أن الحكومة مشكورة اتخذت مجموعة من التدابير من أجل تخفيض الضغط على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للتخفيف من تأثر الطبقات العاملة بتداعيات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة.

السيد الوزير المحترم،

لا ننكر التدخل الهام الذي تقومون به وإستراتيجيتكم الصائبة ولغتكم الصريحة والواضحة في معالجة الأزمات التي تهم قضايا الشغل ببلادنا، والتي تندرج ضمن التدابير الشجاعة التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من الاحتجاجات، حيث عملت حكومتكم على اتخاذ العديد من التدابير الجريئة والاستثنائية في هذا المجال، منها مثلا:

- أولا: تخصيص 16.5 مليار درهم لصندوق المقاصة برسم سنة 2025؛

- ثانيا: تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 20 مليار درهم لتنزيل التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي مع إجمالي التزامات تناهز 45 مليار، أعيد 45 مليار درهم في أفق 2026، وهذا شيء جد مهم؛

- ثالثا: تنزيل التزام الحكومة المتعلق بإصلاح الضريبة على الدخل من خلال رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 30 ألف درهم إلى 40 ألف درهم، بما يعني إعفاء دخول الأجور التي تقل عن 6000 درهم شهريا؛

- رابعا: رفع الدعم ليصل إلى 250 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأولى المتمدرسين، وكذلك 350 درهم في حالة وجود طفل في وضعية إعاقة، وثالثا 175 درهم عن كل ولد من الأولاد الثلاثة الأوائل غير المتمدرسين، و375 درهم بالنسبة للأطفال اليتامى من جهة الأب وغيرها من التدابير المهمة.

السيد الوزير المحترم،

لا يمكن أن نتحدث عن مجهود الحكومة في مجال تحسين ظروف العمل بالنسبة للأجراء وحمايتهم، دون الحديث عن قانون الإضراب، وما أدراك ما قانون الإضراب، الذي تسير الحكومة الحالية بجرأة وشجاعة في إخراجه إلى حيز الوجود، والذي يعول عليه كثيرا في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأجراء وحمايتهم من التعسفات، والتي لا يمكننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين سوى أن نفتخر بها وأن نثمنها عاليا ونثمن من خلالها حرص الوزارة على إيجاد وابتكار وتنزيل حلول من شأنها أن تحافظ على السلم الاجتماعي والاستقرار ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الفريق الحركي السيد المستشار المحترم للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الوزير المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم حول هذا الموضوع البالغ الأهمية، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، السيد الوزير المحترم، لا خلاف اليوم أن وضعية سوق الشغل ببلادنا هي وضعية مقلقة للغاية، فقد كشفت النتائج التفصيلية للإحصاء العام للسكان والسكنى الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا عن أرقام صادمة بخصوص ارتفاع معدل البطالة بالمغرب 2014-2024 إلى 21.3%، مع تسجيل التفاوتات المجالية والجهوية وفي معدلات البطالة، حيث وصل أعلى معدل جهوي إلى 31.5% وبنسبة تصل 50% في صفوف الشباب، وهي أرقام خطيرة تسائل السياسات العمومية العاجزة عن تقديم بدائل ناجعة، تؤكد فشل الحكومة وعدم قدرتها على الوفاء بعهودها والتزاماتها.

السيد الوزير المحترم،

الوجه الآخر للإشكالية، هو غياب حلول لتحصيل مناصب الشغل القائمة على محدوديتها في ظل سياق وطني اقتصادي واجتماعي صعب، عنوانه الجفاف والأزمة، جراء ارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية وضعف الأجور وفقدان مناصب الشغل، بسبب إفلاس المقاولات، مما يغذي الاحتقان والاحتجاجات في أوساط الأجراء.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، نعتبر في الفريق الحركي أن المداخل الأساسية لتحصين السلم الاجتماعي والحد من نتائج الاحتقان والاحتجاجات تقوم على ما يلي:

- مواكبة ناجعة للمقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، ووضع مخططات جهوية للتشغيل؛

- تأسيس حوار اجتماعي جاد وموسع في تمثيلياته وفي مجالاته، عبر مراجعة المادة 425 من مدونة الشغل؛

- مراجعة آليات ومعايير تنزيل الورش الملكي الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية، وفق قواعد منصفة اجتماعيا ومجاليا؛

- الحرص على التفعيل الأمثل للركن الثالث من ورش الحماية الاجتماعية، المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل واستحضار مقترحنا في الفريق الحركي، بإحداث منح لحاملي الشواهد المعطلين للبحث عن الشغل، بدل تبديد الأموال في تكاوين دون جدوى.

نؤكد كذلك، السيد الوزير المحترم، على ضرورة الإصلاح المؤسساتي والتشريعي، من خلال المراجعة الشاملة لمدونة الشغل والتوافق الوطني الخلاق حول القانون التنظيمي للإضراب، بموازاة مع إخراج قانون النقابات المهنية وكذا إصلاح نظام التقاعد بعيدا عن جيوب وأعمار الأجراء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود ما تبقى من وقت، السيد الوزير، للإجابة على التعقيبات.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السادة المستشارين على التعقيبات اللي تفضلتو بها، ولكن هنا بغيت نوقف على واحد 2 ديال النقط، اللي هي أزمة التشغيل.

لنجاعة سياسة الشغل، لا بد من نجاح سياسة التشغيل، علاش؟ لأنه الوقت اللي الأجير أو متضرر من عدم احترام قانون الشغل أو كاين هدر الحقوق ديالو وتيتقدم بشكاية، إيلا كان عندي الوفرة ديال أو لا عندي جيش العاطلين كبير، أشنو تيوقع دابا اليوم واقع الحال؟ كيف قلت قبيلة أنه ما ندويوش لغة فلسفة الكلام، ولكن نكونو واقعيين، أنه ملي كتمشي أنت تقول المشغل قيدني فـ(la CNSS) كيقول لك خرج علي، ولكن إيلا كانت السياسة ديال التتبع ناجعة وخاصة الضبط كيكون عبر ما هو منصة إلكترونية، ممكن أننا فعلا نوفرو أو نحميو الحقوق ديال هاذ الأجراء.

نقطة أخرى اللي تكلمو السادة المستشارين، اللي كتخص بالدرجة الأولى توفير هاذ مناخ الحماية الاجتماعية، صحيح..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني السابع موضوعه "مصير الكفالات المودعة بصندوق الإيداع والتدبير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السي ميلود معصيد.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الرئيس.

اسمحوا لي قبل أن أطرح هذا السؤال، لابد أن أؤكد باسم الفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل أنه لن تتم لا التقديم ولا المناقشة ديال المشروع التكميلي ديال الإضراب، قد رافعنا بقوة وطالبنا بإرجاعه إلى مؤسسة الحوار الاجتماعي.

المسألة الثانية، خليوني نحيي بحرارة كذلك هاذ الوزير النجم، ونرفعو ليه القبعة، وأؤكد تولدت لي واحد القناعة أنه لو كان يواكب الحركة النقابية في هاذ الملف الشائك والمجتمعي لكنا في أجواء أخرى.

وسؤالنا اليوم متعلق بمصير الكفالات، السيد الوزير، المودعة

بصندوق الإيداع والتدبير، كيف يتم استعمالها في الواقع؟ ولصالح من؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا للسيد المستشار على وضع هاذ السؤال.

بعد التحية للسيد الرئيس والسادة المستشارين جميعا، أن هاذ نظام الوكالة (المقصود: نظام الكفالة)، صحيح هو عندو واحد الوضع اللي وضع خاص، لأن هاذ وضع الكفالة كيعني واحد الفئة من شركات الوساطة فالشغل، ولكن هاذ شركات الوساطة فالشغل، الوقت لأنها باش تقدر تمارس هاذ الوساطة هاذي خصها تاخذ واحد (l'agrément)، ولكن خصها تدير إيداع ديال واحد الكفالة، اللي كتشكل 50 مرة الحد الأدنى للأجور ديال العدد ديال الأجراء.

صحيح، أنه البنية التشريعية ديال هاذ المواد اللي كتنظم هاذ المقتضيات ديال شركات الوساطة، أنه فحالة العسر ديال الشركة المستفيدة أو الشركة المشغلة، تقوم مقامها شركات الوساطة، بإعمال مبدأ القانون العام اللي هو قانون الكفالة، أنه في حالة عسر، (la défaillance) ديال (le débiteur principal)، عسر المدين الأساسي ولا الرئيسي يتم اللجوء إلى الكفيل.

ولكن إلى أي متى يتم اللجوء إليها؟

وكيف يتم اللجوء إليها؟

يجب المرور من المسطرة القضائية، وهاذ المسطرة القضائية كتاخذ وقت طويل، الوقت لأن الأجير ما تخلصش فالأجر ديالو، الوقت لأن الحقوق الاجتماعية مثلا خاصة حقه في (la CNSS) تهدر، وحقه في (salaire) في الأجر ديالو تهدر، وعاد خصو يمشي للمسطرة القضائية باش ينال حكم ابتدائي وتيكون الحكم حائز لقوة الشيء المقضي به عاد يمشي للتنفيذ.

إذن هنا مسطرة اللي هي طويلة، في حين أنه يمكن اختصار هاذ المسطرة عبر إعطاء أو منح السادة المفتشين الاختصاص كسلطة إدارية، ويكون عندها الصبغة التنفيذية للمقرر لأن حالة ديال (la défaillance) ديال هاذيك الشركة كتكون واضحة وباينة، ممكن على الأقل نديرو فيها واحد (l'expertise) ولا.. وتكون النجاعة ديال هاذ المقتضيات هاذي وما تضيعش حقوق الأجراء، لأنه لا يعقل أن الكفالة ها هي مودعة وتسنى حتى تدوز عليك واحد 4 سنين ولا 5 سنين المسطرة عاد تخلص، حرام، زعما ما عندها حتى شي معنى، وشكرا.

وهذا خص فيه مجهود اللي نديروه مجموعين، مجهود تشريعي بخصوص مجموعة من المقتضيات، خاصة كل ما يتعلق في هدر تمكين الأجراء من الحقوق ديالهم، لأن ملي ما كيكونش اخذيت أنا الأجر ديالي في شهر، وخاصة أننا تندويو على الحلقة الأضعف في الحركة الاقتصادية اللي هي الأجير، ما يمكنش حيت أنت ديتي الفلوس ولا مشيتي ولا، ونجلس أنا نبقى غادي للمسطرة نبقى نتابعك ونجيب المحامي ونخلص المحامي ودير ودير... في حين أنه كاينة إمكانية ديال حسم هاذ الإجراءات عبر مساطر إدارية بسيطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الوزير على التجاوب ديالكم.

إننا في الفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل، إذ نسجل أهمية هاذ الإجراء القانوني لضمان حقوق الإدارة تجاه الشركات المتعاقد معها، فإننا نأمل:

- أن يتم استعماله لضمان حقوق الأجراء في هذه الشركات وحمايتهم من أي تلاعب أو إهمال، وضمان حصولهم على مستحقاتهم القانونية بعد انتهاء الصفقة؛

- اشتراط الإدارات قبل تسليمها شهادة رفع اليد، أولا التوصل بإبراء موقع من لدن الأجراء يشهدون فيه بتوصلهم بجميع مستحقاتهم من الأجور والعطل السنوية، التوصل بشهادة مسلمة من (la CNSS) تضم لائحة بأسماء الأجراء وعدد أيام وأجورهم المصرح بها؛

- صرف هذه الكفالات في حالة عدم استيفاء شروط الإفراج عنها لفائدة العمال على شكل تعويضات إضافية، خاصة إذا كانوا يتقاضون أجرا يقل بكثير عن الحد الأدنى للأجور، لحساب كذلك الصندوق ديال (la CNSS) لأداء المساهمات والاشتراكات المستحقة لفائدة الصندوق؛

- تسوية التعويضات عن إنهاء عقود الشغل غير محددة المدة أو التي تم إنهاؤها قبل انصرام المدة المتفق عليها بين المشغل وأجرائه، بتمويل كذلك ودعم التكوين المستمر لفائدة الأجراء، وإنشاء آلية لمراقبة ولضمان وضع شركات للكفالة المطلوبة، علما أن عددا منها لا يضع هذه الكفالة وتعمل على إشعار السلطات والجهات المعنية بعدم

احترام المشغل لالتزاماته بعد تلقيها لشكايات العمال ونقاباتهم، هذا دون الحديث عن ضرورة تقوية رقابة مفتشي الشغل لضمان احترام حقوق الأجراء.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثامن موضوعه "أوضاع مفتشي الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن وضعية جهاز مفتشي الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس السيدة المستشارة على وضع هاذ السؤال.

بداية، بغيت غير نقول واحد المسألة بخصوص مفتشي الشغل، مفتشي الشغل هوما أطر إدارية اللي أقل واحد فيهم عندو سلم 11، بالتالي أنه على مستوى السلم الإداري هاذو أطر اللي ذات كفاءة عالية واللي كيأديو واحد المهام اللي هي جد مهمة.

بخصوص السادة المفتشين عندهم مجموعة من المطالب اللي عبرو عليها من خلال مجموعة من الوقفات، وأيضا من خلال الإعلان على وقفات احتجاجية ديالهم، الشكل شيء اللي هو حق مشروع وما نتمنى له إلا النجاح والتوفيق وتحقيق المكتسبات، لأنه هذا حقهم، خاصة وأن مخرجات ديال الحوار الاجتماعي المركزي ديال 2022 اللي تدار فيه اتفاق ديال جولة أبريل 2024، نص بخصوص البند الثالث، بالضبط تيقول بأن "وفيما يتعلق بالملفات الفئوية ستتم مواصلة العمل على معالجتها وفق مقاربة تشاركية، لاسيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات وتجويدها".

وهنا تنظن بأنه ما يمكنش أن مفتشي الشغل كيتدخلو وكيراقبو من أجل الدفاع على الحقوق ديال الأجراء، واحنا اليوم بين مفتشي الشغل ونقولو بأنه هوما بنفسهم ما احظاوش بالحقوق اللي تيستحقوها، تيستحقو هاذ الحقوق، إلا أنه يجب التذكير بأنه السيد الوزير في مداخلته في لجنة المالية بمجلس المستشارين، وأيضا في نقاش الغرفة الأولى إبان النقاش التفصيلي ديال قانون الإضراب أو القانون التنظيمي للإضراب، صرح بأن كان هناك نقاشا قطاعيا داخليا، كان حوارا قطاعيا داخليا، وأنه وصل لمجموعة من النتائج اللي مهمة وأنه عرض الملف على رئيس الحكومة وينتظر جواب رئيس الحكومة.

وبالتالي هاذو هما المعطيات اللي نقدر نتقاسم معك في حدود اليوم، يقدر من بعد أنه نوصلو لنقاش أكثر دقة بخصوص هاذ الملف هذا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة المستشارة للتعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديالكم وعلى المعطيات اللي قدمتيو لنا.

وبالتالي، لابد فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نؤكد أولا ثم نذكر على أنه المغرب صادق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 81 في مادتها العاشرة، اللي تنص أساسا على أنه، يجب توفير العدد اللازم والكافي ديال مفتشي الشغل للقيام بالأعمال ديالهم بشكل ناجع ويكون الأداء الفعال في العمل ديالهم.

إلا أنه، السيد الوزير، ومع كامل الأسف، الواقع يقول عكس ذلك، الواقع تيقول اليوم على أنه المهام ديال مفتشي الشغل توسعت بشكل كبير من مصالحة، مراقبة، القيام بإحصائيات، القيام كذلك بالمهام الإدارية، كذلك عدد المقاولات والشركات توسع بشكل أكبر ما يفوق 300 ألف مقاولة وشركة، إلا أنه العدد ديال مفتشي الشغل تيبقى جد محدود والخصاص كبير، يعني ما تيتعداش عدد مفتشي الشغل 543 في المصالح اللاممركزة، وبالتالي الشي اللي تيأثر سلبا، أولا، على التنزيل الفعلي والتطبيق الفعلي ديال مدونة الشغل، وكذلك الحفاظ على الحقوق والمكتسبات ديال الشغيلة المغربية؛ إذن السيد الوزير هذا من جهة.

من جهة ثانية، لابد كذلك أننا نتساءلو معكم على النظام الأساسي

ديال مفتشي الشغل الذي لم يتم تحيينه منذ صدوره سنة 2008، وبالتالي السيد الوزير هناك ضرورة للإسراع في إخراج النظام الأساسي لهاذ الفئة، نظرا للدور الفعال اللي تتلعبو هاذ الفئة في تيسير العجلة الاقتصادية.

ختاما، السيد الوزير، نبغي نشير كذلك لواحد النقطة أساسية، هو الاحتقان وحالات الغليان اللي تتعيشها بعض المديريات الجهوية، خصوصا المديرية الجهوية ديال فاس- مكناس، اليوم تتعيش حالة ديال احتقان وغليان بسبب سوء التدبير، وبالتالي، السيد الوزير، ندعوكم إلى التدخل الفوري من أجل حلحلة هذه المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

في حدود ما تبقى من الوقت، السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

غير بخصوص حالة الاحتقان اللي تكلمتو عليها داخل المديرية، أنه إيلا كانت عندكم معطيات أو لا أي شكاية، الباب راه مفتوح وأنا رهن الإشارة بأنه نشوفوها ونتبعوها ونتدخلو على الراس والعين، (avec plaisir)، هذا واجب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 7 يناير 2025، تقدمت به المستشارة لبنى علوي حول "موضوع الاحتقان الذي يشهده قطاع الشغل، وخاصة فيما يتعلق بعمل جهاز تفتيش الشغل وأثره على مراقبة تطبيق قانون الشغل داخل المقاولات".

وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة للمستشارة لبنى علوي في حدود دقيقتين.

شكرا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

وفي البداية، لابد من التأكيد على أن تناول الكلمة يشكل فرصة للتواصل بين الحكومة والبرلمان، وفرصة أيضا أمام الحكومة للتواصل مع الرأي العام وتخفيف التوتر والاحتقان الذي قد تعرفه بعض القطاعات، وكمثال حل الإضراب المفتوح الذي عرفه الصندوق المغربي للتقاعد، بعد التوضيحات التي تقدمت بها السيدة الوزيرة، وزيرة الاقتصاد والمالية، بناء على طلب تناول الكلمة تقدمنا بها في هذا المجلس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

لابد أن نشير مرة أخرى، لأن إحداث جهاز تفتيش الشغل يعود إلى سنة 1926، يعني ما يقارب 100 سنة، غير أن هذا الجهاز لم يحظ بالاهتمام اللازم بالنظر للأدوار المنوطة به، وقد تفضلتم وهضرتو على المهام اللي تيقوم بها مفتش الشغل في جميع المجالات، هو عندو مهام موسعة، خاصة على رأسها السلم الاجتماعي الذي يعد مدخلا أساسيا لجلب الاستثمار وضمان استقرار المقاولة الوطنية وتنافسيتها، وإدماج القطاع غير المهيكل في القطاع المهيكل، بالإضافة إلى المهام التي من المنتظر أن يقوم بها بعد اعتماد القانون التنظيمي للإضراب، إمكانية منح هذا الجهاز الصفة الضبطية.

السيد كاتب الدولة المحترم،

في الوقت الذي تتفاقم فيه معاناة موظفي قطاع الشغل، يخوض جهاز تفتيش الشغل بكل مكوناته إضرابا وطنيا يوم الخميس 16 يناير، مع تنفيذ وقفتين احتجاجيتين أمام وزارة الإدماج الاقتصادي والمالية، وبالتالي بسبب جمود الحوار القطاعي وعدم الوفاء بالالتزامات التي تعهدتم بها وصرحتم بها أمام مجلس المستشارين في قبة البرلمان، يعني ما كانش واحد الالتزام، خاصة ما يرتبط بالنهوض بالأوضاع المادية لجهاز تفتيش الشغل، وحرمانهم من حقهم المشروع في مراجعة النظام الأساسي الخاص بهم، ليكون عادلا ومنصفا يلبي تطلعاتهم، على غرار باقي موظفي باقي القطاعات الحيوية.

لذا، نتمنى تدخل الحكومة عاجلا لطي هذا الملف.

وشكرا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

تنظن بأنه بخصوص النقطة ديال الاحتجاج أو الوقفة، إذا أنا تكلمت فيها، إذا كنت واضح فيها بخصوص هاذ النقطة هاذي، وتنتمنى على الله أنه هاذ الإصلاح هذا ديال القانون الأساسي يتم في أقرب وقت، لأن لا نجاح لسياسة القطاع أو المهام ديال السلطة الحكومية المكلفة بالشغل بدون مفتشي الشغل، هم الركيزة ديال العمل وديال هاذ الإستراتيجية اللي احنا كنوجدو باش نخدمو عليها من أجل حماية حقوق الأجراء، هذا من جهة.

من جهة أخرى، فيما يخص النقص في العدد، تنظن بأن مجموعة من المهام لا تليق بقيمة مفتشي الشغل، ملي قلت قبيلة بأنه آخر سلم إداري بالنسبة لمفتشي الشغل هو السلم 11 والأغلبية فيهم (hors échelle)، وانتوما تتعرفو هاذ الشي، أنه تنظن لا يليق أنه في المغرب اللي كنطمحو فيه لواحد الاستراتيجيات كبيرة أنه تعطى البرنامج ديال (Maroc digital 2030) وباقي اليوم نمشيو للمقاولة باش نقولو ليه ورينا (le registre) ديال (les salaires)، ورينا (le registre de paie)، ورينا (le registre de congé)، ورينا فيما هو ورقي.

في حين أنه كاين الإمكانية باش هاذ الشي كله أننا نديجيطاليزيوه ويكون في المنصة الإلكترونية، وتكون المراقبة مستمرة وقبلية وإلكترونية لكل هاذ المهام اللي كيقوم بها، اللي تنظن بأنه تثقل كاهل المفتش وما عندها حتى شي قيمة.

اللي كيهمني وكيبان ليا أهم بالنسبة لمهام المفتش هي كيف قلتو:

- المفاوضات الجماعية؛

- اتفاقيات الشغل الجماعية؛

- شروط الصحة والسلامة؛

- العمل على توفير شروط العمل اللائق.

أنه هاذ الأطر في مستوى عالي ممكن أنه يعطيو لبلادنا شي حاجة كثيرة وشي حاجة كبيرة اللي في مصلحة لا سواء الأجراء، لا سواء المناخ الاجتماعي والمناخ الاقتصادي لبلادنا وما ننهكوهمش بمجموعة ديال (les paperasses administratives) اللي هوما أكبر من ذلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 205

التاريخ: الأربعاء 14 رجب 1446هـ (15 يناير 2025م).

الرئاسة: النائب السيد راشيد طالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛ والمستشار السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم 2023-2024.

السيد راشيد طالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

السيدات والسادة رؤساء الغرف المحترمون،

السيدات والسادة رؤساء المجالس الجهوية للحسابات المحترمون،

السيدات والسادة المسؤولون الملحقون لدى الرئاسة الأولى،

السيدات والسادة مدراء الأقطاب المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، يخصص البرلمان هذه الجلسة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2023-2024.

الكلمة للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة.

تفضلي السيدة الرئيس.

السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،

تشرفت برفع التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم الفترة 2023-2024 إلى جلالة الملك نصره الله وأيده، بعد أن صادقت عليه غرفة المشورة بالمجلس في 25 أكتوبر 2024، طبقا لمقتضيات مدونة المحاكم المالية.

كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره في الجريدة الرسمية في 13 دجنبر 2024.

واليوم، يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقا لأحكام الفصل 148 من دستور المملكة.

لقاؤنا هذا، أيها السيدات والسادة الأكارم، يعتبر محطة دستورية متميزة، فضلا عن كونه ينسجم مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، وذلك قصد تمكينكم، أنتم نواب الأمة، وتمكين الرأي العام أيضا من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى.

يحضر معي أو إلى جانبي هنا في هذا المحفل الدستوري العلي السيدات والسادة رؤساء الغرف القطاعية، إلى جانب السيد الكاتب العام ورئيستي غرفة التأديب المالي والتصريح بالممتلكات.

يحضر معي أيضا رؤساء.. وبجانبي رؤساء المجالس الجهوية الاثني عشرة، ولأول مرة هناك أيضا المسؤولون الذين يعملون بجانبي، وقد سبق للسيد الرئيس أن رحب بهم، ولأول مرة يحضر معنا عشرون يمثلون عينة من خيرة المقررين القضاة المستشارين المقررين، وهم جنود الخفاء، وهذه الأعمال أو بعضها التي سأقدمها لكم هي من صنعهم بكل تجرد وكفاءة، وهم يمثلون إن شاء الله أيضا الخلف، وهو اعتراف أمامكم بكفاءة قضاة وقاضيات المجلس الأعلى.

أيضا، تتابعنا عن بعد مكونات النيابة العامة وعلى رأسها السيد الوكيل العام للملك.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

عرفت بلادنا سنة 2023 تحسن مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني وبالمالية العمومية، رغم سياق دولي صعب ومعقد، تطبعه تحولات متسارعة وغير متوقعة في الغالب، ورغم أيضا توالي سنوات الجفاف الحاد ووضعية الإجهاد المائي.

بالنسبة للنمو الاقتصادي، سجل بعض التحسن، إذ انتقل من 1,5% سنة 2022 إلى 3,4% سنة 2023، وحسب تقديرات بنك المغرب، فإن هذه النسبة ستصل إلى 2,6% عند نهاية سنة 2024 على أن تعاود الارتفاع إلى 3,9% مع متم 2025.

للإشارة، فإن الاقتصاد العالمي استمر في تراجعه خلال سنة 2023، حيث انخفضت نسبة نموه من 3,5% سنة 2022 إلى 3,2%

سنة 2023، مع تسجيل أيضا تفاوتات ملموسة في تطور هذه النسبة بين مختلف دول العالم؛ ومن المنتظر أن يعرف نمو الاقتصاد العالمي استقرارا خلال سنتي 2024 و2025.

وفيما يخص نسبة التضخم، بلغت ببلادنا 6,1% خلال سنة 2023، مقابل 6,6% سنة 2022.

وتشير تقديرات بنك المغرب إلى انخفاض هذه النسبة إلى 1% سنة 2024، على أن تصل إلى 2,4% سنة 2025، يعزى هذا الانخفاض أساسا إلى سن سياسة نقدية ملائمة وإلى تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

أما على مستوى المالية العمومية، فحسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، يظهر تنفيذ الميزانية إلى غاية متم شهر نونبر 2024 تحسنا للمداخيل العادية بنسبة 15,1%، بفعل الأداء الملحوظ والهام للموارد الضريبية التي ارتفعت بما قدره 12%، بالموازاة سجلت النفقات الإجمالية ارتفاعا بنسبة 12,5% إثر تزايد نفقات السلع والخدمات.

أما بالنسبة لعجز الميزانية، فقد انخفض من 5,4% سنة 2022 إلى 4,4% سنة 2023.

وعلى مستوى المديونية، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي بنسبة 6,8% مقارنة بسنة 2022، حيث بلغ 1016 مليار درهم في سنة 2023، وهو ما يمثل 69,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، مسجلا بذلك تراجعا مقارنة بسنة 2022 حيث كانت هذه النسبة تشكل 71,5%.

وتشير المعطيات المؤقتة حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2024، التي أعلنت عنها الحكومة خلال الأسبوع المنصرم، أن عجز الميزانية سيبقى في حدود 4% من الناتج الداخلي الخام وأن نسبة دين الخزينة ستسقر في 69,5% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2024.

علاقة بالمالية العمومية، يسجل المجلس بعض المخاطر التي يتعين معالجتها على الأمدين القصير والمتوسط، بالنظر إلى الضغوط المتزايدة على المالية العمومية، وإلى وثيرة تنفيذ بعض الإصلاحات المبرمجة.

ذلك، أن تفاقم إشكالية الإجهاد المائي تستلزم استثمارات كبرى ومستعجلة تقدر بـ 143 مليار درهم برسم الفترة 2020-2027، كما أيضا فإن التأهيل العام لمنطقة الحوز يستدعي موارد مالية مهمة لتمويل برامج الإعمار ومساعدة المتضررين من الزلزال، حيث تجاوزت النفقات في هذا المجال 9,5 مليار درهم إلى حدود نهاية أكتوبر 2024.

كما يتواصل تنزيل الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها بلادنا، خصوصا إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والتي من المتوقع، حسب آخر تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تبلغ كلفته 53,5 مليار درهم عند تفعيل جميع آليات الحماية الاجتماعية سنة 2026، منها 38,5 مليار درهم سوف تمول من ميزانية الدولة.

المسألة الثالثة على صعيد آخر، فإن تأهيل البنية التحتية الرياضية والسياحية والاتصال والمواصلات، استعدادا لاستضافة المغرب، مشاركة بالطبع مع إسبانيا والبرتغال، لكأس إفريقيا للأمم سنة 2025 ونهائيات كأس العالم لـ 2030، يتطلب هذا تعبئة موارد مالية هامة لتمويل هذه الاستثمارات الكبرى.

واعتبارا لتطور نفقات الاستثمار المنجزة في إطار الميزانية العامة للدولة والتي انتقلت من 52,3 مليار درهم سنة 2015 إلى 119,2 مليار درهم سنة 2023، يتعين الحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي هذا، والسعي لأن يشكل رافعة فعلية للاستثمار الخاص، من خلال تطوير الآليات الضرورية لضمان التوظيف الأمثل (l'optimisation) للاستثمارات العمومية، وعبر ترشيد النفقات وتحديد وضبط الأولويات واللجوء أيضا إلى الشراكات مع القطاع الخاص.

وارتباطا بتعبئة الموارد، يتوقع أن تسهم أيضا الإصلاحات الجارية في المجال الجبائي.. مثلا، هناك نتائج جد هامة على الموارد الضريبية وإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ومنظومة الاستثمار، من المتوقع أن تساهم هذه الإصلاحات في تخفيف الضغط على المالية العمومية، وذلك لما يمكن أن تتيحه من موارد عمومية إضافية من جهة، ومن تقليص التحويلات من ميزانية الدولة لفائدة المؤسسات العمومية، تحويلات الدولة للمؤسسات فاقت 65 مليار درهم سنة 2023، مقابل مساهمات وعائدات في ميزانية الدولة لم تتجاوز 16,8 مليار درهم، برسم نفس السنة.

كما أن من بين الأهداف المتوخاة من إصلاح منظومة الاستثمار، الرفع من نسبة مساهمة الاستثمار الخاص الذي يجب أن يعكس فعليا الدينامية التي يشهدها الاستثمار العمومي، وبالتالي التخفيف من الضغوط على المالية العمومية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يوفره إصلاح منظومة الاستثمار من عائدات ضريبية، من شأنها الرفع من القدرات التمويلية لميزانية الدولة وكذا لميزانية الجماعات الترابية.

وإذا كان من شأن هذه الإصلاحات توفير هوامش هامة للاستجابة لحاجيات التمويل، فإن الحرص على مواصلة تسريع تنفيذ هذه الإصلاحات يكتسي أهمية بالغة، تداركا لكل تأخر في إنجازها، وضمانا أيضا لتعبئة الموارد اللازمة في أفق يتناسب مع توقيت بروز الحاجيات وضبطها، ولترسيخ أيضا موارد تمويلية قارة، مع الاستمرار في ابتكار مصادر أخرى لتخفيف هذه الضغوط على الميزانية المالية العمومية.

علاقة أيضا بالمخاطر المحتملة التي قد تواجهها المالية العمومية على المديين البعيد والمتوسط، فإن المجلس يؤكد مجددا على الحاجة الملحة إلى مباشرة وتسريع إصلاح منظومة التقاعد، وقد سبق للمجلس أن أصدر توصيات في هذا الشأن في تقريره حول منظومة التقاعد لسنة 2013، دعا فيها إلى الشروع في الإصلاح الهيكلي بعد إنجاز الإصلاح المقياسي.

كما أن تقرير المجلس المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد (وقد

صدر سنة 2017) أورد ضمن توصياته الأهداف الاستراتيجية التي يجب أن يتوخاها إصلاح هذا النظام والشروط الضرورية للحفاظ على استدامته.

تجدر الإشارة، أيتها السيدات والسادة النواب، أن الوضعية التي يشهدها الصندوق المغربي للتقاعد سجل عجزا تقنيا بمبلغ 9,8 مليار درهم عند نهاية سنة 2023، مما يؤدي إلى تراجع في الأرصدة الاحتياطية لهذا الصندوق التي بلغت 65,8 مليار درهم عند متم سنة 2023، ومن المتوقع، حسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تستنفذ في حدود سنة 2028.

يسجل المجلس في هذا الصدد إعلان الحكومة مؤخرا عن عزمها الشروع في الإصلاح المرتقب خلال الشهر الحالي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

ارتباطا بكل هذه التحديات، وتنزيلا لتوجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، أعرض على أنظاركم حصيلة موجزة لأهم أعمال المجلس خلال الفترة 2023-2024، علما أنه سيتم توزيع حقيبة تحمل كل مجموعة من الوثائق، منها عرضي هذا في صيغته المطولة، وثيقة ستيسر لكم بصفة أنفوغرافية وبصفة جد مبسطة جميع المهام التقييمية مع تتبع الأوراش الكبرى ومهام مراقبة التسيير وكذا المهام القضائية سيتم توزيعها عليكم بإذن الله، بعد عرضي هذا.

واعتبارا للتقرير السنوي المفصل الذي تم نشره، ولأن الحيز الزمني لا يتيح تفصيل مختلف الأنشطة، أود التركيز على بعض الخلاصات لأهم أشغال المجلس، علاقة بتحديات تحسين التدبير العمومي وتلك التحديات المتصلة بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

سأتناول عرضي هذا في ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: يخص تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى؛

- المحور الثاني: أهم نتائج مهام تقييم البرامج والمشاريع العمومية ومهمات أيضا مراقبة التسيير؛

- المحور الثالث: يخص المهام المرتبطة بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

بخصوص تتبع أوراش الإصلاحات الكبرى، موضوع المحور الأول:

على غرار السنتين السابقتين، واصل المجلس الأعلى تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى ببلادنا، قام بتقييم تقدم الإنجازات وتحديد المخاطر والتحديات التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الإصلاحات، يتعلق الأمر بورش الحماية الاجتماعية، الاستثمار، المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الجبائي.

وهذه السنة تمت إضافة ورشين وهما اللذين سوف أتوقف عندهما، يتعلقان بإشكالية الماء والجهوية المتقدمة، أدرجت خلاصة لهما ضمن التقرير الحالي.

بخصوص قطاع الماء، اعتمدت بلادنا منذ الستينات سياسات مائية استباقية، ابتداء من سياسة بناء السدود، لتحسين استدامة الموارد المائية وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، وصولا إلى البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي يروم توفير الماء الصالح للشرب وتلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية، بغلاف مالي قدره 143 مليار درهم.

في هذا الصدد، فقد ارتفعت السعة التخزينية الإجمالية للسدود من 18,7 مليار متر مكعب سنة 2020، إلى 20,7 مليار متر مكعب عند متم سنة 2023، تبعا لتشغيل مجموعة من السدود الكبيرة التي شرع في إنجازها قبل إطلاق البرنامج، خاصة سدود تودغى، تيداس، أكدز وسد فاصك، علما أن بعضها تأخر في التنفيذ بسبب فسخ صفقات الأشغال المتعلقة بها، كما هو الشأن بالنسبة لسد مداز وسد تاركا أومادي.

وبالنظر إلى المخزون الحالي للمياه بالسدود والذي لا يتجاوز 29% في نهاية دجنبر 2024، من اللازم توجيه مشاريع بناء السدود نحو المناطق التي تعرف تساقطات مطرية مهمة من أجل تفادي ضياعها وضعف أو عدم الاستفادة منها، لاسيما في الحوضين سبو واللوكوس.

من اللازم أيضا تسريع المشاريع المتعلقة بالربط بين الأحواض المائية كحل مبتكر يساهم في الحد من الخصاص المائي على مستوى المناطق التي تعاني من تراجع في مواردها المائية ويساهم أيضا في التخفيف من التباين المجالي لتوزيع هذه الموارد.

يتعلق الأمر أساسا باستكمال مشاريع الربط بين الأحواض المائية للوكوس وسبو وأبي رقراق وأم الربيع، وكذا تسريع المشاريع المرتبطة بتعبئة الموارد غير الاعتيادية، كتلك المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وكذلك تحلية مياه البحر، مما سيمكن من تعزيز التدبير المندمج للموارد المائية وحماية أكبر للمخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية.

علاقة بتدبير الطلب والاقتصاد وتثمين الماء، بالرغم من الجهود المبذولة لتحديث شبكات السقي الجماعي وتوسيع نطاق استخدام الري الموضعي لتحقيق الاقتصاد في استهلاك الماء، فإن ذلك لم يمكن من الحد من زيادة الطلب على مياه السقي، فإلى غاية نهاية سنة 2023، لم تتجاوز المساحة المجهزة بنظام السقي الموضعي حوالي 50% من إجمالي المساحة المسقية على الصعيد الوطني، بالنظر إلى بطء وثيرة التجهيز الداخلي للضيعات الفلاحية في إطار مشاريع التحول الجماعي إلى نظام السقي هذا.

كما أن القطاع الفلاحي لا يستفيد من الإمكانات التي توفرها المياه العادمة المعالجة، والتي بلغ حجمها سنة 2023 حوالي 37 مليون متر مكعب، يرجع ذلك لعدة عوامل، منها غياب معايير لتحديد خصائص

جودة المياه العادمة المعالجة من أجل الاستعمال في هذا القطاع الفلاحي.

التدبير الأنجع للماء يقتضي أيضا مواصلة تقليص الكميات المهمة للتسربات في شبكات النقل بالرفع من مردوديتها من 77% كمعدل وطني حاليا، إلى 80% كهدف في أفق 2030.

من جهة أخرى، على الرغم من أن بلادنا عملت على ملاءمة الترسانة القانونية المتعلقة بالماء، فإن المقاربة القانونية تظل غير كافية ما لم تقترن بمقاربة متعددة الأبعاد، تضمن تحقيق التكامل والالتقائية بين قطاعات الماء والفلاحة والطاقة وتلاؤم استراتيجياتها وأيضا اندماجها على المستوى الترابي.

وانطلاقا من التجارب الناجحة المرصودة على الصعيد الدولي، يتعين اللجوء إلى استعمال الطاقات المتجددة قصد تعبئة الموارد المائية، خاصة في مجال تحلية مياه البحر، مع تشجيع البحث العلمي في المجال المائي والانفتاح أكثر على الجامعات ومختبرات البحث المغربية كي تساهم في اقتراح حلول للإشكاليات البيئية، لاسيما تلك المتعلقة بالماء والتربة أيضا.

كما ينبغي استغلال كافة قنوات التواصل الممكنة من أجل توعية الشركات والمقاولات في سائر القطاعات، والأسر والمواطنين، بضرورة ترشيد السلوك الاستهلاكي للماء، فضلا عن ضرورة تفعيل آليات الردع تجاه السلوكات المشينة واللامسؤولة لاستهلاك الماء.

الورش الثاني هو الورش الإصلاحي للجهوية المتقدمة: باشر المجلس، كما قلت قبل قليل، خلال سنة 2024 تتبع هذا الإصلاح، وذلك استكمالا للمهمة الموضوعاتية التي أنجزها بهذا الخصوص في نوفمبر 2023؛ وسيعمل المجلس أيضا في الفصل الأول من هذه السنة على نشر نتائج تقييم برنامج الحد من الفوارق المجالية.

وفي هذا الإطار، يسجل المجلس مبادرة السلطات العمومية إلى تسريع هذا الورش من خلال مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية المرتبطة سواء باللامركزية واللاتمركز الإداري، بالإضافة إلى تخصيص آليات متجددة وموارد لمواكبة الجهات في تفعيل اختصاصاتها ودعم قدراتها التدبيرية.

فقد استمر المنحى التصاعدي للموارد المالية المرصودة من قبل الدولة لفائدة الجهات، حيث بلغ إجمالي الموارد المحولة من قبل الدولة حوالي 57,64 مليار درهم خلال الفترة من يناير 2018 إلى متم سنة 2024، كما ارتفعت المساهمات المخصصة من الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات من 3,79 مليار درهم في سنة 2016 إلى 8,79 مليار درهم سنة 2023، بالإضافة إلى موارد صندوق التضامن بين الجهات التي بلغت 6,19 مليار درهم خلال الفترة.

غير أن وتيرة تفعيل هذا الورش الهيكلي والاستراتيجي تستلزم المزيد من الجهود لتسريع تنفيذ الميثاق الوطني للاتمركز الإداري على أرض الواقع، من خلال تفعيل الإجراءات المبرمجة وتقييم النتائج، حيث إن معدل إنجاز خارطة الطريق المتعلقة بالميثاق المذكور لم يتجاوز 36% إلى غاية منتصف أكتوبر 2024.

كما تبقى وثيرة نقل وتفويض الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار تفويضها إلى المصالح اللاممركزة، تبقى غير كافية، لم تتجاوز نسبتها 38% في منتصف أكتوبر 2024.

بخصوص الإطار القانوني المؤسساتي للجهوية الموسعة المتقدمة، يظل تحقيق الأهداف المتوخاة، وخاصة تمكين الجهات من أداء أدوارها التنموية على النحو الأمثل، رهينا بحصر وملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بمجال تدخلات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهات، منها 18 مجالا ضمن الاختصاصات الذاتية للجهات و3 مجالات ضمن الاختصاصات المشتركة، وذلك من أجل تحديد حدود تدخل مختلف الفاعلين العموميين وتدارك تداخل مهامهم مع اختصاصات الجهة.

من المهم أيضا تحديد اختصاصات وتنظيم التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة والقطاعية التي صادقت على إحداثها اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري ونقل الاختصاصات التقريرية إليها، وذلك لتحقيق وحدة عمل مصالح الدولة على المستوى الجهوي وضمان حسن التنسيق فيما بينها، حيث صودق على إحداث ثلاث تمثيليات مشتركة بالإضافة إلى تمثيليتين قطاعيتين.

بالنسبة لآليات تفعيل الجهوية المتقدمة، سجل المجلس محدودية اعتماد آلية التعاقد بين الدولة والجهات لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية المدرجة ضمن الجيل الأول من برامج التنمية الجهوية.

خلال الفترة 2020-2022، استكملت أربع جهات، فقط، مسطرة التوقيع على عقود البرامج بين الدولة والجهات، شملت 197 مشروعا تنمويا بكلفة إجمالية قدرها 23,56 مليار درهم. غير أن معدل المشاريع مكتملة الإنجاز ضمن عقود البرامج هذه الأربعة لم يتجاوز 9%، في حين بلغت نسبة المشاريع في طور الإنجاز 80%، وهذا إلى غاية متم أبريل 2024.

هذا، ويبقى نجاح التعاقد بين الدولة والجهات وباقي المتدخلين رهينا باعتماد إطار تنظيمي يحدد بشكل واضح التزامات مختلف الأطراف خلال مراحل إعداده وتنفيذه، وكذا ترشيد وضبط آجال الإجراءات المتعلقة بمسطرة إبرام العقد، بهدف تدارك النقائص المسجلة على مستوى تنفيذ الجيل الأول من برامج التنمية الجهوية.

تستدعي هذه الوضعية تحري الدقة في تحديد المشاريع ذات الأولوية المقرر إنجازها في إطار عقد بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين، يتضمن الآليات الكفيلة بإنجاحها، لا سيما من خلال تحديد شكليات إبرام وتنفيذ هذا العقد.

أضحى أيضا، أيها السيدات والسادة النواب المحترمون، من الضروري مواكبة الجهات في إنجاح برامج التنمية الجهوية التي تم التأشير عليها لتدارك النقائص المسجلة في السابق، بالطبع مع مراعاة قدراتها التدبيرية والموارد المالية الملتزم بتعبئتها.

وبخصوص الجيل الثاني من البرامج التنموية للفترة 2022-2027 فإلى غاية منتصف شهر أكتوبر 2024، لم تصادق مجالس الجهات على عقود البرامج المتعلقة بها. ويعزى هذا الوضع إلى عدم تزامن التخطيط لمرحلة إعداد هذه العقود مع مسطرة إعداد برامج التنمية الجهوية.

كما لم يساعد، أيضا التأخير الحاصل في تعيين رؤساء التمثيليات الإدارية القطاعية والمشتركة على مستوى الجهات وتفويض الاختصاصات التقريرية إليهم، لم يساعد على تيسير مسطرة التشاور حول مضمون هذه العقود بين الجهات والقطاعات الوزارية المعنية.

بخصوص خارطة الطريق للمرحلة القادمة، يسجل المجلس التوصيات التي أسفرت عنها المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة المنعقدة في دجنبر المنصرم والتي تتماشى مع الخلاصات التي أوردها المجلس في تقريره حول التقييم المؤسساتي للجهوية المتقدمة في نونبر 2023 وكذا من خلال تتبعه لهذا الورش الإصلاحي الاستراتيجي.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

المحور الثاني يستعرض أهم نتائج مهام تقييم البرامج والمشاريع العمومية ومهمات مراقبة التسيير.

في هذا الصدد، أود أن أتطرق لاثنين من هذه المشاريع، بالنظر لأهميتها، ويتعلق الأمر بالاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030 والاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية.

فبخصوص الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030 تضمنت مجموعة من المكونات الهامة كقطاعات الكهرباء، الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقية، الوقود، المحروقات، والطاقة النووية، والتنقيب عن الهيدروكربونات، والصخور الزيتية، والطاقة الحيوية.

تم فعلا تحقيق إنجازات هامة مكنت من تعزيز مكانة المغرب في مجال الانتقال الطاقي، حيث يحتل الرتبة الرابعة إفريقيا والثالثة عربيا من حيث القدرة المثبتة لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة.

لكن، ما زالت بعض الجوانب في حاجة إلى تحسين، ترتبط أساسا بحكامة القطاع الطاقي وبمدى تحقيق الأهداف المحددة لمختلف هذه المكونات التي ذكرتها.

هكذا، ركز التخطيط الطاقي بشكل أساسي على قطاع الكهرباء، حيث تمت بلورة مخططات التجهيز المرتبطة بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، في حين لا تشمل هذه العملية جوانب أخرى مهمة، كتأمين الإمدادات والنجاعة الطاقية وتنويع مصادر الطاقة، مما يبرز الحاجة إلى إرساء رؤية شمولية في مجال التخطيط في هذا القطاع.

كما أن اللجوء إلى آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية لقطاع الطاقة ظل محدودا، رغم القيام بعدة مبادرات في هذا الاتجاه، منذ سنة 2008، أي سنة قبيل إطلاق هذه الاستراتيجية، تم إبرام عقدي برامج فقط مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، غطى الأول الفترة 2008-2011 وشمل الثاني الفترة 2014-2017.

فيما يتعلق بالإنجازات على مستوى مختلف مكونات هذه الاستراتيجية، استراتيجية الطاقة الوطنية، انتقلت حصة الطاقات المتجددة في القدرة المثبتة من 32% سنة 2009 إلى 40% سنة 2023، وبلغت في غشت 2024 44,6% قصد بلوغ حصة 52% كهدف في أفق 2030.

وقصد بلوغ هذا الهدف، هدف 52%، يتعين تسريع وتيرة إنجاز عدد من المشاريع المتعلقة بإنتاج هذه الطاقات. على سبيل الإشارة، لم يتم بعد الترخيص لعدد من المشاريع التي تقدم بها القطاع الخاص في إطار القانون رقم 13.09 سالف الذكر، ذلك نظرا لنقص القدرة الاستيعابية لشبكة نقل الكهرباء.

كما أضحت بلورة استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية والمصادقة عليها وأجرأتها، أضحت ضرورة ملحة، وكذا وضع إطار تحفيزي بهدف تشجيع تدابير النجاعة الطاقية، إذ أنه على الرغم من أن الاستراتيجية الطاقية الوطنية جعلت من النجاعة الطاقية أولوية وطنية، فلم يتم اعتماد أي استراتيجية تخص هذه النجاعة الطاقية، واتسمت التدابير التي تم تنفيذها بمحدوديتها.

فهكذا، لم تتجاوز نسبة اقتصاد الطاقة 5,8% وهي نسبة تظل بعيدة عن الهدف المتوخى في أفق سنة 2030 وهو 20%، وقد ساهم في ذلك أيضا في هذه المحدودية، ضعف الموارد المالية وتأخر إصدار عدد من النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، إضافة إلى عدم وجود إطار تحفيزي قادر على إرساء ثقافة النجاعة الطاقية لدى القطاعات المعنية.

علاقة بقطاع المحروقات، يعرف وضعية تستدعي وضع آليات لتدبير ومراقبة مخزونه الاحتياطي، بهدف التخفيف من أثر تقلبات الأسعار في السوق الدولية وانعكاساتها على الأسعار في السوق الوطنية.

منذ اعتماد الاستراتيجية الوطنية للطاقة سنة 2009، ظلت المخزونات الاحتياطية لمختلف المنتجات البترولية دون المستوى المحدد في 60 يوما، إذ على سبيل المثال، خلال سنة 2023 لم تتعد مخزونات كل من الغازوال والبنزين وغاز البوتان على التوالي 32 و37 و31 يوما.

كما أن تنويع نقاط دخول المنتجات البترولية المستوردة بقي محدودا، حيث أضيفت نقطة دخول فريدة بميناء طنجة-المتوسط، منذ إطلاق الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030.

فيما يخص قطاع الغاز الطبيعي، لم يتم استكمال المبادرات المتخذة لتطويره منذ سنة 2011، مما يؤثر على الجهود الرامية إلى التخلي التدريجي عن الفحم في إنتاج الكهرباء.

تستدعي هذه الوضعية بلورة هذه المبادرات من خلال استراتيجية رسمية وفي إطار قانوني مناسب للقطاع، وذلك بتنسيق مع الأطراف المعنية، قصد تطوير سوق للغاز الطبيعي محفز وجاذب للاستثمارات.

تقييم الاستراتيجية الثانية هي الاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الأمية، مكن هذا التقييم من تسجيل تزايد مستمر في أعداد المستفيدين من برامج محو الأمية، انتقل العدد الإجمالي للمسجلين في هذا البرنامج من 674.551 خلال الموسم الدراسي 2014-2015 إلى 852.535 خلال الموسم 2022-2023، أي بمعدل نمو للمسجلين متوسط يقدر بـ 4,1%.

من جهة أخرى، بلغت الحصيلة التراكمية للمستفيدين من هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، بلغت 7,7 مليون مستفيد وانتقلت الموارد المعبأة لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية من 183 مليون درهم إلى 371 مليون درهم خلال نفس الفترة 2015-2023، غير أن تنفيذ الخطط الاستراتيجية وبرامج محاربة الأمية من طرف مختلف الفاعلين، لم يحقق بعد الأثر المتوخى منه للقضاء على هذه الآفة، بالرغم من الغلاف المالي الإجمالي الذي تمت تعبئته لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، خلال الفترة 2015-2023 والذي ناهز 3 ملايير درهم.

تشير معطيات الإحصاءين العامين للسكان والسكنى لسنتي 2004 و2024 أن نسبة الأمية لازالت مرتفعة على مستوى الفئات العمرية التي تفوق 15 سنة، حيث شملت ما يزيد عن 7.478.000 شخص خلال سنة 2024 أي ما يعادل نسبة أمية تناهز 27,9%، مقابل 47,7% قبل عشرين سنة؛ 27,9% في 2024 مقابل 47,7% قبل عشرين سنة في 2004.

اعتبارا لهذه الحصيلة وبكل موضوعية غير المرضية، وبالنظر إلى تواتر مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات التنفيذية منذ سنة 2004 والمجهودات التي تم بذلها، سواء كانت مالية أو من خلال إحداث وكالة خاصة، من الضروري، أيها السيدات والسادة النواب، من الضروري التفكير في طرق مبتكرة تؤسس للمزيد من الفعالية والنجاعة، من خلال عقد برنامج بين الدولة والوكالة المعنية من أجل تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف المزمع إنجازها، وفق جدولة زمنية مناسبة، ومن اللازم أيضا إرساء آليات لتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع المخطط لها وتقييم نتائجها دوريا وتقييم أثرها على خفض نسبة الأمية.

على صعيد آخر، اعتمدت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في تنفيذ برامجها على الشراكة مع هيئات المجتمع المدني، إلا أن هذه العملية اعترتها مجموعة من النقائص تتجلى خاصة، في عدم تأسيس نظام لتصنيف الجمعيات المتخصصة في محاربة الأمية، وذلك بهدف تحفيزها على التخصص وعلى التنظيم وتسهيل قياس أدائها واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة خلال عملية الانتقاء والمساهمة في ضمان استمرارية عملها.

كما لا يتم القيام بأية إجراءات عملية للتأكد من مدى ملاءمة فضاءات التكوين المقترحة من طرف الجمعيات الشريكة، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على جودة التكوينات المقدمة والقدرة على استقطاب المستفيدين والمردودية العامة لهذه المشاريع التي تكلف الدولة.

تجدر الإشارة أن المجلس سجل أن الفضاءات العمومية المخصصة للتكوين لم تتجاوز 18% من مجموع المقرات المصرح بها برسم الموسم الدراسي 2022-2023، كما تبين من المعاينة الميدانية، المستشارون المقررون الذين قاموا بها، وجود مقرات تكوين عبارة عن شقق ومنازل سكنية ومرائب غير مهيأة لاحتضان دروس محاربة الأمية.

في نفس السياق، تم تسجيل ضعف على مستوى حضور وانضباط المستفيدين من دروس محاربة الأمية التي تؤطرها هيئات المجتمع المدني، إذ ناهز متوسط مؤشر الحضور 40% بعينة تتكون من 14.263 قسما تمت معاينته ميدانيا على مستوى 52 عمالة وإقليما من طرف مكاتب الدراسات المتعاقد معها لهذه الغاية خلال مدة 2019-2022 ولم يتجاوز مؤشر الانضباط في الحضور 43%، وهو ما من شأنه أن يقلل من أثر المجهودات المبذولة من طرف الدولة لمحاربة آفة الأمية.

انطلاقا من هذا التشخيص، يؤكد المجلس على ضرورة الرفع من فعالية ونجاعة برامج محاربة الأمية المنجزة بشراكة مع هيئات المجتمع المدني لتعزيز أثرها الفعلي على تقليص نسبة الأمية، لا سيما من خلال العمل على تصنيف هذه الهيئات واعتماد معايير وإجراءات تمكن من اختيار جمعيات وتعاونيات تتمتع بالاحترافية وبالمصداقية وبالجدية وتتوفر على الموارد البشرية ذات الاختصاص والقدرات المهنية الضرورية لتأطير دروس محاربة الأمية.

في مجال مراقبة التسيير، وهو النقطة الثانية من المحور الثاني: أنجز المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، تنزيلا للبرنامج السنوي 2023 ما مجموعه 166 مهمة رقابية، شملت قطاعات مالية واجتماعية وإنتاجية وبنيات أساسية والبيئة، فضلا عن مواضيع متعلقة بالتنمية المجالية وتدبير المرافق العمومية الترابية.

سأركز في هذا الإطار على مهمتين رقابيتين أساسيتين تتعلقان بالتغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي ومهمة جد هامة وهي أعمال الدراسات التي تنجزها الجماعات الترابية وهيئاتها.

بالنسبة للتغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي، خلص المجلس إلى ضرورة الاستغلال الأمثل لنتائج الأبحاث العلمية التي تعالج

الإشكالات المرتبطة بالتغيرات المناخية في المجال الفلاحي، سواء في مجال التخفيف أو في التكيف، والعمل على تنزيلها على أرض الواقع عبر تعزيز التواصل بين المؤسسات، وتشجيع نشر المعلومات والمعارف وتيسير استيعابها من طرف الفلاحين.

لأجل ذلك، فإنه من اللازم تدارك النقائص التي تعرفها منظومة البحث العلمي الفلاحي، والمتمثلة أساسا في ضعف التنسيق والتعاون في مجال الأبحاث الزراعية على المستوى الوطني، وغياب نظام لتدبير المعطيات يربط المؤسسات المنتجة للمعرفة العلمية الفلاحية، ومنها المؤسسات العليا الأربعة للتكوين والبحث الزراعي التابعة للوزارة الوصية، إذ من شأن هذا النظام (نظام تدبير المعطيات) أن يتيح تبادل الموارد وتقاسم النتائج وأن يساهم في تحسين نجاعة وفعالية البحث العلمي في المجال الفلاحي.

بالنسبة لبرامج التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع الفلاحي: أظهر تحليل نتائج جرد الغازات الدفيئة المنبعثة من القطاع الفلاحي لسنة 2018، أن التدابير المتخذة لتخفيف هذه الانبعاثات، من خلال غرس الأشجار المثمرة على مساحات فاقت 650 ألف هكتار، تبقى غير كافية للحد من تطور كمياتها وتخفيضها إلى حدود المستويات المتوقعة حسب التصور المرجعي المعتمد والذي يحدد تطور حجم هذه الانبعاثات بين سنتي 2010 و2030.

بالتالي ففي غياب مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والمصادر الرئيسية للانبعاثات، تأخذها بعين الاعتبار عند تصميم ووضع برامج التخفيف، فإن هذه التدابير المرتكزة أساسا على غرس الأشجار المثمرة، لم تكن كافية للحد من الانبعاثات نظرا للتغييرات الحاصلة في تخصيص الأراضي، من خلال تكثيف الزراعات السنوية على أراض ذات غطاء نباتي غابوي أو رعوي وكذلك التوسع الحضري والعمراني على الأراضي الفلاحية.

فيما يخص تدابير التكيف مع آثار التغيرات المناخية، أضحى ترشيد واستدامة الموارد المائية المخصصة للري ضرورة قصوى، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التغيرات المناخية في بلورة ووضع مشاريع توسيع وتحديث أنظمة الري.

وفي هذا الإطار، تم إدراج برامج مهمة لتكيف القطاع الفلاحي مع التغيرات المناخية ضمن المساهمة المحددة وطنيا، لا سيما برنامج التأمين الفلاحي وبرامج تدبير مياه السقي كالبرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، حيث بلغت المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري الحديثة ما يقارب 794.000 هكتارا، أي بنسبة إنجاز بلغت 144% من المساحة المبرمجة خلال فترة سنة 2008-2020 وبرنامج توسيع السقي عند سافلة السدود، حيث تم إلى حدود نهاية سنة 2023 استكمال التهيئة على مساحة 39.000 هكتار، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 24% من الهدف المسطر في أفق 2020، غير أن هذه البرامج تتطلب إجراء تقييم دوري لاحق للمشاريع، وذلك لرصد تأثير القيود على إمدادات المياه في الدوائر السقوية على الإنتاجية وعلى دخل الفلاحين واليد العاملة في المجال الفلاحي، وكذا مراجعة برنامج توسيع الري الذي تم اعتماده منذ سنة 2008، وذلك من خلال تحديد أهداف قابلة للتحقيق تتناسب والموارد المائية التي يمكن تعبئتها وتتناسب أيضا مع طبيعة المجال الترابي لكل منطقة.

فيما يخص مجال التأمين متعدد المخاطر المناخية، يظل معدل انخراط الفلاحين في هذا التأمين ضعيفا، رغم الارتفاع الذي عرفه خلال الفترة 2012-2023، حيث انتقل من 7% خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 إلى 24% خلال الموسم الفلاحي 2022-2023 أي تأمين 1,2 مليون هكتار.

وفي سياق يتسم بارتفاع تعرض المحاصيل الزراعية للمخاطر المناخية، فإن ضمان استدامة منتوج التأمين متعدد المخاطر المناخية مرتبط بإيجاد طرق متجددة ومبتكرة للتمويل.

في هذا الإطار، أوصى المجلس بتسريع وثيرة إنجاز المشاريع المتعلقة بتوفير مياه الري من مصادر غير تقليدية، خاصة عن طريق تحلية مياه البحر بالنسبة للمشاريع المبرمجة بجهة الشرق وبوجدور والوالدية وتزنيت والصويرة، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة في مجال الري، مع الحرص على ضمان المراقبة الميدانية من أجل ترشيد استعمال مياه الري.

دعا المجلس أيضا إلى اعتماد رؤية مندمجة للبحث العلمي، تهم التغيرات المناخية وتأثيرها على المجال الفلاحي وترجمتها إلى عقود برامج مع مختلف مؤسسات البحث الزراعي.

المهمة الموضوعاتية حول أعمال الدراسات التقنية وقد أنجزتها المجالس الجهوية الاثنتا عشرة، مهمة موضوعية حول أعمال الدراسات التقنية التي تقوم بها الجماعات الترابية والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وشركات التنمية المحلية.

في هذا الإطار، الفترة موضوع هاذ المراقبة، المهمة الموضوعية 2019-2023 أنجزت هذه الجماعات الترابية وهيئاتها خلال هذه الفترة ما مجموعه 8.007 دراسة تقنية بمبلغ 1.167.000 درهم، من خلال إبرام 1.394 صفقة بمبلغ 731,63 مليون درهم وسندات طلب 6613 سند طلب بمبلغ 435,43 مليون درهم.

همت هذه الدراسات مجالات متعددة، "الطرق والمسالك" بنسبة 32% من حيث عدد الدراسات المنجزة، مجال "التأهيل الحضري وتأهيل المرافق الجماعية" بنسبة 22%، مجال "البنايات" بنسبة 17%، مجال "الربط بالماء الصالح للشرب" بنسبة 10,2%.

في هذا الصدد، سجلت المجالس الجهوية للحسابات عدم الدقة في تحديد المشاريع المعنية بالدراسات التقنية ومكوناتها والكلفة التقديرية

لهذه الدراسات، قبل الإعلان عن طلبات العروض.

كما أن عمليات اختيار مكاتب الدراسات تشوبها عدة نقائص، تتجلى خاصة في اعتماد معايير غير موضوعية تمس بمبدأ المنافسة، كاشتراط الإدلاء بشواهد اعتماد تخص مجالات لا تتعلق بموضوع الدراسة المزمع إنجازها.

وسجل كذلك تركيز الطلبيات العمومية المتعلقة بالدراسات التقنية على عدد محدود من مكاتب الدراسات، حيث سجلت المجالس الجهوية أن نسبة 7% فقط من المكاتب التي نالت صفقات عمومية متعلقة بالدراسات، بما فيها التجمعات في المكاتب، 7% حصلت على 34% من حيث عدد الصفقات و33% من حيث مبلغها.

فيما يخص سندات الطلب، استفادت نسبة 2% فقط من مكاتب الدراسات من 24% من حيث سندات الطلب وعددها 24% من حيث مبلغها.

فيما يتعلق بتنفيذ أعمال الدراسات التقنية واستغلالها لإنجاز المشاريع التي رصدت لها، سجل عدم تخصيص آجال معقولة وملائمة لإنجاز الدراسات التقنية، خصوصا تلك التي يتم تنفيذها عبر مسطرة سندات الطلب.

كما لا تقوم الجماعات الترابية وهيئاتها بتحديد دقيق لمكونات مخرجات الدراسات التقنية المنجزة ومواصفاتها ومضامينها، فضلا عن عدم إمكانية فحص هذه المخرجات ومراجعتها للتأكد من مدى مطابقتها لمقتضيات دفاتر التحملات.

يضاف إلى ذلك، عدم قيام مجموعة من المكاتب المتعاقد معها بالتتبع المنتظم لأشغال المشاريع المنبثقة عن الدراسات المنجزة ومراقبتها.

عنصر مهم وهو مدى استغلال نتائج الدراسات التقنية المنجزة، سجل تباين بين الجهات في نسبة المشاريع المنبثقة عن الدراسات التقنية، سواء المنفذة أو التي في طور التنفيذ، تراوحت هذه النسبة على مستوى 4 جهات ما بين 54% و92%، بينما لم تتجاوز على مستوى 4 جهات أخرى عتبة 44%، كما أن دراسات أنجزت، بكلفة تتجاوز 104 مليون درهم في سائر جهات المملكة الجماعات الترابية، دون أن ينبثق عنها أي مشروع تجهيز.

بناء على هذا، أوصى المجلس بتعزيز الموارد البشرية بالجماعات الترابية وتنمية قدراتها، لا سيما بالنسبة للجماعات في المجال القروي، من أجل تدبير فعال لمختلف مراحل تنفيذ الطلبيات العمومية المتعلقة بأعمال الدراسات. كما حث على إدراج معايير موضوعية قابلة للقياس والتقييم من أجل الحصول على العرض الأفضل تقنيا واقتصاديا، وكذا اعتماد آجال معقولة لإنجاز أعمال الدراسات بما يتلاءم وموضوعها ونوعية مخرجاتها، مع التحديد الدقيق والمفصل لهذه المخرجات.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

يحرص المجلس على تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عنه ضمن مختلف تقاريره، وذلك حرصا على ضمان أثر فعلي ومستدام للأعمال الرقابية لفائدة المواطنين، لفائدة الاستثمار والمستثمرين.

في هذا الصدد، بلغت نسبة التوصيات المنفذة كليا، 44% ونسبة التوصيات المنفذة جزئيا 37%، في حين ظلت 19% غير منجزة.

وقد رصد المجلس تدريجيا عدة آثار إيجابية لتنفيذ توصياته على تدبير الشأن العمومي.

ويرجع عدم تنفيذ مجموعة من التوصيات، حسب الأجهزة المعنية، إلى عدة عوامل تتمثل أساسا في ارتباط إنجاز بعض التوصيات ببرامج ومشاريع ذات طابع استراتيجي تتطلب مددا زمنية طويلة لتنفيذها، وتستلزم أيضا تنسيق الجهود ما بين قطاعات أو أجهزة عمومية متعددة، كما أن هناك ارتباط إنجاز بعض التوصيات بتنفيذ أوراش أخرى أو ترتبط بعض التوصيات بإصدار نصوص تشريعية أو تنظيمية، هذا بإضافة أحيانا إلى إكراهات ترتبط بمحدودية الموارد المالية والبشرية.

المحور الثالث، حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين، يخص المهام المرتبطة بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويتعلق الأمر في هذا المحور بالأنشطة القضائية للمحاكم المالية ومهام أو اختصاص مراقبة التصريح الإجباري بالممتلكات وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية.

فيما يتعلق بالاختصاصات القضائية للمحاكم المالية، أود أن أشير إلى حرص المجلس على تفعيل الأثر المالي، موازاة مع ممارسة هذه الاختصاصات، أي حتى قبل إثارة مسؤولية المدبرين العموميين المعنيين، وقد سجل المجلس خلال الفترة ما بين يناير 2023 إلى حدود شتنبر 2024، تمكنت الأجهزة المعنية من استيفاء مبالغ تناهز 139 مليون درهم تتوزع على المجالات الآتية:

- ✓ بالنسبة لتحصيل ديون وواجبات مستحقة: هاذي كلها رجعوها، بلغت 54 مليون، وأتحدث هنا قبل إثارة المسؤولية؛
- ✓ تحصيل ديون وواجبات مستحقة: بلغت 54 مليون درهم؛
- ✓ الوفاء بالتزامات تعاقدية يصل مبلغها حوالي 78 مليون درهم؛
- ✓ إرجاع مبلغ 28 مليون درهم من طرف المحاسبين العموميين قبل استكمال في بعض الأحيان.. قبل مباشرة المساطر؛
- ✓ وتطبيق غرامات تأخير تناهز 6,3 مليون درهم؛
- ✓ واسترجاع مبالغ أديت خطأ في حدود 820.000 درهم.

بما مجموعه كما قلت 139 مليون درهم.

في العديد من الحالات، تم اتخاذ إجراءات، مواكبة في بعض الأحيان لمهام قبل إصدار في بعض الأحيان التقارير، لتعزيز آليات المراقبة الداخلية وإرساء أساسياتها ومبادئها، باعتبار المراقبة الداخلية هي المدخل الأولي لتجويد التدبير وكذا للمساهمة في الوقاية من حالات الفساد المالي والإداري.

بالنسبة لميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، همت الملفات الرائجة 297 متابعا، تم البت في 86 منها، وتوزعت القرارات والأحكام الصادرة ما بين:

- ✓ قرارات وأحكام بالغرامة بما يناهز 5 ملايين درهم، همت 58 ملفا؛
- ✓ هناك أيضا قرارات وأحكام بإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات التي تسببت فيها المخالفات المرتكبة بالأجهزة المعنية، أحكام بالإرجاع بمبلغ إجمالي يتجاوز 9 ملايين درهم، همت 7 ملفات من ضمنها 6 ملفات تم الحكم فيها في آن واحد بالغرامة وبإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات؛
- ✓ هذا، بالإضافة إلى قرارات وأحكام بعدم ثبوت المؤاخذات في 24 ملفا. وهذا يدل على العمل الذي يقوم به السادة القضاة والسيدات القاضيات بتجرد وبموضوعية واستقلالية.

وبالتالي، فقد تعدى المبلغ الإجمالي المحكوم به بالإرجاع أو الغرامة 14 مليون درهم.

من حيث طبيعة الأجهزة والأشخاص المتابعين في إطار الملفات الرائجة: مثلت المؤسسات العمومية نسبة 75% من الأجهزة موضوع القضايا المرفوعة أمام المجلس في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

على مستوى المجالس الجهوية للحسابات: همت القضايا الرائجة 110 جهازا، شكلت الجماعات الجزء الأكبر منها بنسبة 93% بالنظر إلى عددها (1503 جماعة).

وقد همت الأفعال التي شكلت قرائن على ارتكاب مخالفات في إطار الملفات الرائجة، همت بشكل رئيسي مجالي تدبير الصفقات العمومية والمداخيل.

وهكذا، فقد تمثلت أهم الأفعال المسجلة عند تنفيذ الصفقات العمومية في الإشهاد غير الصحيح على تسلم الأشغال أو توريدات غير مطابقة للمواصفات المتعاقد بشأنها أو للكميات المنجزة فعليا، كذا سجلت حالات التسلم المؤقت للأشغال بالرغم من عدم إتمام إنجازها والنقص في جودتها، فيما تمثلت الأفعال المسجلة بشأن إعداد وإبرام الصفقات العمومية في عدم اللجوء إلى المنافسة دون مبرر والإعمال غير السليم للمعايير المحددة بنظام الاستشارة لتقييم عروض المتنافسين والقصور في تحديد الحاجيات عند إعداد دفتر الشروط الخاصة.

بالنسبة للمداخيل: يرجع مصدر أهم الأفعال موضوع المتابعات إلى عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة قصد تحصيل موارد مستحقة بموجب خدمات مقدمة أو استخلاص مقابل استغلال عقارات، وكذا القصور في تحديد وضبط الوعاء الضريبي، وعدم اللجوء لمسطرة الفرض التلقائي للرسوم، أيضا عدم مراقبة الإقرارات المصرح بها من طرف الملزمين، والنقص في تحصيل مجموعة من الرسوم أو في احتساب مبلغ الرسم؛ هذا في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

في مجال التدقيق والبت في الحسابات: بلغ عدد الحسابات المقدمة إلى المحاكم المالية من طرف المحاسبين العموميين من فاتح يناير 2023 إلى 30 شتنبر 2024، ما مجموعه 4.960 حساب وبيان محاسبي، منها 535 حساب وبيان مقدما بطريقة لا مادية؛ هناك مجهود يتم لجعل هذا التقديم يتم بصفة لا مادية.

كما تلقى المجلس 155 حسابا مقدما من طرف الآمرين بالصرف، فيما لم يتم تقديم 2.258 حسابا أو بيانا محاسبيا برسم سنتي 2022 و2023، حيث قام المجلس بمراسلة المحاسبين المعنيين قصد حثهم على تقديم حساباتهم قبل مباشرة تطبيق الغرامة والغرامة التهديدية المنصوص عليها في مدونة المحاكم المالية.

ويسجل المجلس تفاعل المحاسبين العموميين مع مذكرات الملاحظات والقرارات والأحكام التمهيدية، من خلال إرجاعهم لما يناهز 28 مليون درهم إلى خزينة الأجهزة المعنية قبل صدور القرارات والأحكام النهائية.

وقد أسفرت عمليات التدقيق والبت في الحسابات عن إصدار 761 قرارا وحكما نهائيا بالعجز بقيمة إجمالية تناهز 54,8 مليون درهم مقابل 3190 قرارا وحكما نهائيا بإبراء الذمة، 761 قرارا وحكما بالعجز، بالمقابل 3190 قرارا وحكما نهائيا بإبراء الذمة.

وتبين الحصيلة العامة أن القرارات والأحكام بإبراء الذمة شكلت 81% من القرارات والأحكام النهائية الصادرة وأن مبالغ العجز المحكوم بها ناتجة أساسا عن عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة على المحاسب في مجال تحصيل الموارد بنسبة 89%.

أما بالنسبة للأفعال التي قد تستوجب عقوبة جنائية، فقد أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2022 إلى متم شتنبر 2024، ستة عشر ملفا على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض قصد اتخاذ المتعين بشأنها.

يتعلق الأمر بقرائن أفعال ذات صبغة جنائية مرتبطة بمجالي تنفيذ الصفقات والتعمير أو متعلقة بمنافع شخصية غير مبررة أو بالإدلاء بشواهد مرجعية للولوج لطلبيات عمومية، هذه الشواهد المرجعية تتضمن معطيات غير صحيحة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

في إطار التصريح الإجباري بالممتلكات، حرصا على تكريس واجب تقديم التصاريح الإجبارية بالممتلكات، واصلت المحاكم المالية إجراءات تتبع مآل الإنذارات الموجهة للملزمين المخلين بواجب التصريح بالممتلكات خلال سنة 2023 إلى غاية متم شتنبر 2024، حيث سجلت قيام 340 ملزما منذرا، أي بلغ له الإنذار، قيام 340 بتسوية وضعياتهم (214 منهم موظفون و126 منتخبون) وهو ما يمثل نسبة تسوية تناهز 20% من مجموع الملزمين المنذرين.

وفي هذا الصدد، تباشر المجالس الجهوية للحسابات الاثني عشرة مباشرة العقوبات المنصوص عليها في القانون بالنسبة للمخلين الذين لم يعملوا على تسوية وضعيتهم على الرغم من انقضاء أجل ستين يوما على تاريخ توصلهم بالإنذارات.

وتواصل المحاكم المالية مساعيها لتبليغ الإنذارات للمخلين الذين وجهت إليهم الإنذارات ولم يتم التوصل بما يفيد تسلمهم لها بسبب أخطاء في العناوين، ولكن بفضل اتفاقية وقعها المجلس مع المديرية العامة للأمن الوطني، تمكن المجلس من تحقيق إنجاز هام (pour la fiabilisation) للتحقق من العناوين.

على مستوى آخر، وبناء على دراسة تقييمية قام بها المجلس الأعلى بخصوص ممارسته لاختصاص تلقي وتتبع ومراقبة التصريح بالممتلكات منذ دخول المنظومة ذات الصلة سنة 2010، قام بتوجيه مذكرة استعجالية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تتمحور حول سبل تطوير هذه المنظومة بغية تجاوز النقائص التي تعتريها والارتقاء بها إلى منظومة أو نظام أكثر فعالية من أجل مراقبة التصاريح المودعة على أسس موضوعية ومتجردة، بما يسهم في الوقاية من الفساد ومكافحته.

وإذ يسجل المجلس التفاعل الإيجابي للوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الادارة في جوابها على ملاحظات وتوصيات المجلس المضمنة بالمذكرة الاستعجالية، فإنه يؤكد على الحاجة الماسة إلى إعداد نظام قانوني موحد وشامل لمختلف فئات الملزمين بالتصريح الإجباري بالممتلكات وملاءمته مع مقتضيات دستور 2011، وإلى وضع مسطرة لضبط وحصر وتحيين قوائم فيها كثير من النقائص، قوائم الملزمين بالتصريح التي يتم إعدادها مبدئيا من طرف السلطات الحكومية المختصة.

يدعو المجلس أيضا إلى ضرورة العمل على إعادة النظر في مضمون النموذج الحالي للتصريح بالممتلكات، يدعو أيضا المجلس إلى إرساء نظام إلكتروني مندمج لتلقي وتتبع ومراقبة التصريحات بالممتلكات، وكذلك إلى وضع نظام عقوبات ملائم ومتدرج بشأن الاختلالات أو المخالفات المتعلقة بالتصريح بالممتلكات.

بالنسبة لتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2022، الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، بالإضافة إلى المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

في هذا الإطار، بخصوص إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة المحصورة إلى غاية متم سنة 2024، قام 24 حزبًا سياسيًا ومنظمة نقابية واحدة بإرجاع مبالغ الدعم العمومي الممنوح لها في إطار الدعم السنوي أو للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية، بمبلغ إجمالي قدره 38,40 مليون درهم؛ وقد تم تحديد المبالغ الباقي إرجاعها إلى الخزينة من قبل 13 حزبًا ومنظمتين نقابيتين بمبلغ 22 مليون درهم.

بالنسبة للدعم السنوي الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022، تم صرف مبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم لفائدة 7 أحزاب، خلال الفترة ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، سجل المجلس قيام حزبين بإرجاع كامل الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله بمبلغ 2,76 مليون درهم، فضلا عن قيام 4 أحزاب من أصل 5، أنجزت الدراسات المتعاقد بشأنها، قيام 4 أحزاب بإرجاع باقي الدعم غير المستعمل بما مجموعه 2,03 مليون درهم، وفي هذا الصدد أوصى المجلس بمواصلة الجهود الرامية إلى إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة إلى الخزينة.

على مستوى آخر، وبعد مصادقته على التقارير المتعلقة بفحص حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين برسم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلسي البرلمان والجماعات الترابية لسنة 2021، قام المجلس، بعد استنفاذ جميع الإجراءات، بإحالة أمر 21 منتخبا من مجالس الجماعات الترابية الذين تخلفوا عن إيداع حسابات حملاتهم الانتخابية على المحاكم الإدارية المختصة، قصد مباشرة الإجراءات اللازمة للتصريح بتجريدهم من عضوية مجالس الجماعات الترابية التي انتخبوا برسمها.

كما وجه المجلس أيضا وبعد استنفاذ جميع الإجراءات، وجه المجلس إلى وزير الداخلية قوائم تضم 474 مترشحا (مترشح وليس منتخب) 474 مترشح تخلفوا عن إيداع حسابات حمالتهم الانتخابية لدى المجلس لاتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بالتصريح بعدم أهليتهم للانتخابات التشريعية العامة والجزئية، ولانتخابات المجالس الجماعية والغرف المهنية طيلة مدتين انتدابيتين متتاليتين.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمون،

إن كافة هذه المهمات التي باشرتها المحاكم المالية لم تكن لتتم في المستوى المطلوب دون تعبئة الموارد المتاحة لهذا الغرض.

في هذا الصدد، يولي المجلس الأعلى للحسابات أهمية قصوى للكفاءات البشرية، كفاءة ليس فقط مهنية، ولكن أيضا الكفاءة الأخلاقية التي يحتاجها سواء عند التوظيف، وهو توظيف يكون هادفا

وحازما، ولا يدخل ولا يؤم المحاكم المالية إلا من يستحق العمل بها، يولي المجلس أهمية قصوى للكفاءات عند التوظيف أو خلال المسار الإداري عبر تطوير قدرات قضاته وموظفيه، وكذا أيضا عبر الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية كوسيلة أساسية في أداء مهن المحاكم المالية.

وفي إطار التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الإفريقية والعربية، يواصل المجلس تقديم المساعدة والخبرة لفائدة الموظفين والقضاة والمدققين المنتسبين لهذه الأجهزة، وذلك عبر ورشات تكوينية وعلمية.

وعبر أنشطة التعاون، يسعى المجلس أيضا إلى التعرف ليس فقط إلى التعرف، ولكن أيضا إلى التشبع بالممارسات الجيدة في ميدان الرقابة المالية على المال العام، بغية الرفع من كفاءة القضاة والموظفين وتمكينهم من القيام بأعمال رقابية وقضائية ذات جودة عالية ووفق المعايير الدولية للمنظمة العليا للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI[1]).

كما يعتبر التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الاطراف من بين القنوات أيضا والوسائل الكفيلة بالتعريف بالتجربة والخبرة المغربيتين وضمان إشعاع دولي متزايد للمجلس الأعلى للحسابات ولبلادنا في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، عرفت نهاية السنة التي ودعناها حدثين بارزين:

- الحدث الأول: يتمثل في انتخاب المجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية في 8 أكتوبر 2024 على رأس الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الوظائف القضائية، وهي منظمة حديثة الإنشاء، وأنشئت بمبادرة للمجلس الأعلى للحسابات المغربي ونظيره البرازيلي، وبهذه الصفة ستحتضن بلادنا مقر هذه المنظمة الجديدة، هذه المنظمة كانت عبارة عن منتدى يضم 10 دولا، الآن أصبحت منظمة دولية إلى حدود الآن التحق بها الكثير وتضم 32 مؤسسة عليا للرقابة.

ويعكس هذا النجاح الاعتراف بجهود المحاكم المالية في تعزيز النموذج القضائي.

- الحدث الثاني، أيتها السيدات والسادة النواب المحترمون، يتعلق بانتخاب المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية في 4 دجنبر 2024، للاضطلاع بمهام الأمانة العامة للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – ما تدعى بالأفروساي (AFROSAI)- واستضافة مقرها الدائم بالعاصمة الرباط، هذه المنظمة تضم في عضويتها الأجهزة العليا للرقابة للبلدان الأفريقية الأربعة والخمسون، إضافة إلى محكمة الحسابات للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

يترجم هذا الاختيار، أيتها السيدات والسادة النواب المحترمون، يترجم التزام بلادنا الراسخ بتعزيز التعاون الشامل في بعده جنوب - جنوب، طبقا للرؤية الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي يجعل التعاون الإفريقي في كافة المجالات في طليعة أولويات المملكة المغربية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

إن بلادنا، رغم حجم التحديات التي تواجهها، تتوفر على مقومات متينة تجعلها أكثر قدرة على مواجهة التغيرات والصمود في وجه الأزمات، وعلى مجابهة ومواجهة التحديات الراهنة والتحديات المستقبلية.

يتعين في هذا الظرف بالذات العمل على إدماج استراتيجية تدبير المخاطر على نحو كامل ضمن البرامج التنموية لبلادنا والحرص على تفعيلها في أرض الواقع، يتعين أيضا نشر ثقافة تدبير المخاطر لدى المسؤولين والمدبرين العموميين؛ فذلك رهان أساسي من أجل ضمان تنمية مستدامة وشاملة لمجموع ربوع المملكة.

ختاما، أود أن أشيد بعلاقات التعاون البناء السائدة ما بين المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة البرلمان، وكذا مع سائر أجهزته ولجانه، تلك العلاقات التي ما فتئت تتعزز باستمرار، والتي تهدف إلى الهدف النبيل وهو الارتقاء بالمهام المنوطة بالمؤسستين وتكريس أدوارها الدستورية.

يسجل المجلس أيضا الدعم الذي ما فتئت تقدمه الحكومة للمجلس الأعلى للحسابات حتى يقوم بأداء مهامه على أحسن وجه، ليس فحسب من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية، ولكن أيضا بتيسير تتبع تنفيذ التوصيات وحث المرافق العمومية على التفاعل معها على أوسع نطاق، هدفنا في ذلك خدمة المصالح العليا للوطن وتدعيم الصرح المؤسساتي لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

"**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**". صدق الله العظيم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير أمتنا ومواطنيها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة.

الشكر موصول كذلك للسادة القضاة ورؤساء الغرف.

السيدة والسادة الوزراء، شكرا على حضوركم.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون، شكرا على حضوركم.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

[1] Organisation Internationale des Institutions Supérieures de Contrôle des Finances Publiques.